وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسار: تاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص:تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ

السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس و أثارها على المجتمع

أواخر القرن 19م و نهاية القرن 20م

من إعداد الطالبين ***تحت إشراف***

– حجاج أيمن د.حرشوش كريمة

– دحماني عبد العزيز

لجنة المناقشة

أ عصنون صالح	رئيسا
أ حرشوش كريمة	مشرفا و مقررا
أ كيوس شهرزاد	مناقشا

السنة الجامعية :2021–2022

شكـر وعرفـان

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة "**حرشوش كريمة**" على إشرافها على هذه المذكرة، وعلى ما قدمته من توجيه وإرشاد وتشجيع،كانت عون لنا في إتمام هذا البحث.

الشكر والتقدير للأستاذة" **حجاج نجاة** " التي لم تبخل علينا بالنصح والمساعدة والتوجيهات السديدة.

كما أشكر كل أساتذة العلوم الإنسانية الذين كانوا لنا السند في إتمام مشوارنا الدراسي.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،الحمد لله أن وفقني و أمدني القوة لإتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وبارك في عمرهما.

إلى سندي في هذه الحياة ولا أحصي لها فضلا أختي وأمي الثانية نجاة

وإلى كل إخوتي الأعزاء (عامر ,زهرة،دلال،فوزية،دادي).

إلى أبي الثاني حجاج عطية

و الى أخي حجاج بن يمينة

كما أشكر كل من عياط عبد الهادي،بوعزة أحمد،كريكرة ياسين،عابدي محمد

وإلى كل الأقارب و الأحباب من دون استثناء

حجاج أيمن

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،الحمد لله أن وفقني و أمدني القوة لإتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وبارك في عمرهما.

وإلى كل إخوتي الأعزاء (محمد,خالد،وهيبة،أحمد،).

وإلى كل الأقارب و الأحباب من دون استثناء

دحماني عبد العزيز

المقدمـــــــــــة

***المقدمة العامة*:**

يعتبر الاستعمار مظهر من مظاهر سيطرة الدول القوية على أخرى ضعيفة لاستغلال ونهب جميع مواردها وثرواتها الطبيعية،منذ بداية القرن السادس عشر بدأ الفكر الاستعماري يتفشى في الدول الأوروبية،وبدأت الأنظار تتوجه إلى إفريقيا وأمريكيا اللاتينية وأستراليا ودول أسيوية.

ومع بداية القرن التاسع عشر انتشرت الأفكار الاستعمارية وتوسع نطاقها وزاد طمع الدول الأوروبية لهذه الدول خاصة منطقة شمال إفريقيا لاستنزاف الطاقات والموارد الطبيعية الموجودة بها،وما زاد من طمع الدول الأوروبية خاصة انجلترا و فرنسا لاستنزاف خيرات دول المغرب الغربي توتر العلاقات السياسية بينها،حيث وصل لدرجة العداء،هذا ما ساهم في جعلها تبسط أنظارها من اجل الاستحواذ على ثروات و موارد هذه الدول،ولكي تتمكن فرنسا بالانفراد بتونس استغلت الأوضاع العامة المتدهورة التي شهدتها تونس خلال تلك الفترة خاصة من الناحية الاقتصادية ،ففرضت عليها الحماية بموجب معاهدة باردو 12ماي 1881م وتكريسها بمعاهدة المرسى 8 جوان 1883م،لم تفرض فرنسا الحماية من أجل تحسين أوضاع تونس،بل حاولت زيادة نفوذها وخدمت مصالح رعاياها،فانتهجت مجموعة من السياسات لفرض أفكارها الاستعمارية والتشبث باستغلالها،فأرادت التحكم بالجانب الاقتصادي لفرض حمايتها وإحداث مجموعة من التغيرات التي تخدمها بالمقابل أثرت هذه السياسات الاقتصادية على المجتمع التونسي وخلقت نوعا من عدم التكافؤ بين المعمرين و السكان الأصليين .

و لتسليط الضوء على حقيقة السياسة الاستعمارية الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا في تونس بداعي الحماية،طرحنا الإشكالية العامة التالية:

- **فيما تمثلت السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في تونس في أواخر القرن 19 م و بداية القرن20م ؟و هي ما تداعياتها على المجتمع التونسي؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية وتحليلها قمنا بطرح التساؤلات التالية :

- كيف فرضت الحماية على تونس ؟

- ما هي التغيرات التي أحدثتها فرنسا في القطاعات الاقتصادية؟وما هو أكثر قطاع حاولت فرنسا التحكم به؟
- فيما تمثلت المظاهر السياسية الاقتصادية في الجانب المالي ؟
- من هو أكثر مستفيد من السياسة الاقتصادية التي أحدثتها فرنسا في تونس؟وكيف كانت ردة فعل المجتمع التونسي؟

أما عن أسباب اختيارنا للموضوع فتعود إلى:

أ- **الأسباب الذاتية** : الرغبة الشخصية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع،بعد التشاور مع الأساتذة

للإجابة على بعض التساؤلات التي طرحناها على أنفسنا في مادة تاريخ تونس في السنة أولى ماستر

ب- **الأسباب الموضوعية** : وتمثلت في

- قلة البحوث و الدراسات المتعلقة بالحماية الفرنسية على تونس .
- الرغبة في دراسة موضوع جديد غير مستهلك كثيرا.

و للإجابة على الإشكالية و كل التساؤلات قمنا بإتباع خطة العمل التالية:بدأت بمقدمة و فصل تمهيدي و ثلاث فصول و خاتمة.

أما عن ***الفصل التمهيدي*** فقد عنون ***بـ"تونس من الإصلاحات إلى فرض الحماية "*** الذي تطرقنا فيه إلى فكرة الإصلاحات التي تحولت إلى حماية،حيث حاولنا معرفة أوضاع تونس قبيل الحماية وما بعدها والمواقف الدولية من ذلك .

أما ***الفصل الأول*** فحمل عنوان "**السياسة الفرنسية في القطاع الزراعي و الصناعي أواخر القرن 19م و بداية القرن 20 م** "فقمنا بدراسة السياسة الفرنسية اتجاه القطاعات الاقتصادية(الزراعة و

الصناعة),حيث تطرقنا الى معرفة أهم القوانين التي وضعتها تونس من أجل السيطرة الكاملة على هذين القطاعين.

و ***الفصل الثاني*** المعنون بـ "**السياسة الفرنسية في المجال المالي و التجاري** "حاولنا معرفة السياسة الفرنسية في المجال المالي و التجاري و الخدماتي، بدراسة حالة الميزانية التونسية والهيمنة على العنصر التجاري بصنفيها الداخلي و الخارجي.

أما ***الفصل الثالث*** *ال*ذي كان تحت عنوان"**نتائج السياسة الاستعمارية الفرنسية و تأثيرها على المجتمع** "تطرقنا فيه إلى اثر السياسة الفرنسية الاقتصادية على المجتمع،حيث تطرقنا إلى وضعية الدخلاء من ناحية الهجرة و تفوق الجالية،ومعرفة تأثيرها على السكان الأصليين.

و انهينا البحث بخاتمة،حاولنا من خلالها تقديم ملخص للإجابة على الإشكالية المطروحة.

المنهج المعتمد:محاولة منا دراسة الموضوع و البحث عن ايجابات للتساؤلات المطروحة ولطبيعة الموضوع انتهجنا المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على العودة إلى الماضي ودراسة حيثياته،وهذا بجمع المادة العلمية التي تدرسه و تحليلها ،لذا قمنا بانتهاج منهج ثاني وهو المنهج الوصفي حيث تطرقنا من خلاله إلى وصف حالة المجال(تونس) من الجانب الاقتصادي و تأثيره على الجانب الاجتماعي.

لا يمكننا دراسة هذا الموضوع دون العودة إلى مجموعة من المصادر و المراجع وأهمها كتاب ***تونس الشهيدة*** لعبد العزيز الثعالبي الذي وضح فيه السياسة الاقتصادية و كتاب ***تاريخ تونس المعاصر 1881م-1956م*** لأحمد القصاب وكتاب ***النخب الاقتصادية التونسية (1920م-1956م)*** للهادي جلاب الذي درس الجانب الاقتصادي لتونس في ظل الاستعمار الفرنسي.

تجدر بنا الإشارة في الأخير أننا وجهنا بعض الصعوبات أثناء القيام بهذا البحث،خاصة فيما يتعلق بقلة المصادر.

الفصل التمهيدي :تونس من الإصلاحات إلى الحماية

1- تونس قبل الحماية

1-1 الوضع السياسي في تونس قبيل الحماية

2-1 الوضع الاقتصادي في تونس قبيل الحماية

3-1 الوضع الاجتماعي في تونس قبيل الحماية

4-1 تردي الوضع الصحي للمجتمع التونسي قبيل الحماية

5-1 ازدهار الوضع الثقافي في تونس قبيل الحماية

2- ظروف التدخل الفرنسي في تونس و مجريات الحماية

1-2 الأطماع الفرنسية

2-2 الأطماع الانجليزية

3-2 الأطماع الايطالية

3- فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881

4- المواقف الدولية من الحماية

1-***تونس قبل الحماية:*** انجر على دخول العثمانيين إلى الأراضي التونسية مجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية مع القرن 19م،حيث عرفت نوعا من عدم الاستقرار الذي أثر على وضعها الاقتصادي خاصة في فترة حكم الباي محمد الصادق،مما أثر على الوضع الاجتماعي للسكان الأصليين.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الأوضاع العامة لتونس في عهد البايات،خاصة في عهد أحمد باي إلى فرض الحماية عليها من طرف فرنسا وكذا الظروف التي أحاطت بها.

1-1 الوضع السياسي في تونس قبيل الحماية:

استطاع حسين ابن علي بعد مبايعته على تونس سنه 1705م تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد،حيث جعل الحكم يتناوب بين الذكور بحسب كبر سنهم ضمن سلالته،فقامت بذلك الدولة الحسنية التي توارثت الحكم ما يزيد عن قرنين من الزمن[1]،فكان بايات تونس في هذه الفترة يحاولون الانفصال عن الدولة العثمانية، حيث أنهم قاموا بإتباعها شكليا فقط للباب العالي،كما حكموا البلاد بشكل مستقل لأن الباي في حقيقة الأمر جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ،حيث كان يستطيع النظر في مختلف القضايا العدلية واعتبرت كل قراراته قانونا نافذا،وبالرغم من كل هذا فإن السلطة الفعلية كانت بين يدي الوزير الأكبر الذي عمل على تسيير الشؤون المالية والخارجية للبلاد[2].

ومن بايات الأسرة الحسنية نذكر محمود باي (1814م)،حسين ابن علي (1814م)،مصطفى باي (1824م)،احمد باي (1837م)،محمد باي (1855م)،محمد صادق (1859م)،وقد شهدت الدولة الحسنية ازدهارا في الحياة السياسية والاقتصادية مع هؤلاء البايات، لكن هذا لم يدوم طويلا إذ اتجه الوضع في تونس إلى التدهور والتقهقر وتحول إلى أزمة شاملة، حيث عرفت تونس وضعا مترديا في القرن التاسع عشر بسبب مجموعة من العوامل،والتي أدت إلى دخول تونس في أزمة سياسية بعد وفاة حمودة باشا سنه 16 سبتمبر 1813،وهو الباي الذي عرفت الدولة الحسنية في عهده أوج ازدهارها وقوتها،كما عرفت تونس فوضى في أوضاعها السياسية والإدارية ونوعا من عدم الالتزام في اتخاذ القرارات ،حيث كان بايات تونس من اكبر المشجعين لهذه الفوضى من خلال سلوكاتهم السياسية والإدارية،دون أن ننسى طبيعة الحكم الفردي

[1] علي محجوبي،."م يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس"سراس للنشر،تونس1986م،ص8

[2] شوقي عطا الله الجمل،."المغرب العربي في العصر الحديث(ليبيا،تونس،الجزائر،المغرب)،ط1،مكتبةالانجلوالمصرية،القاهرة،1977،ص110.

الذي اتسم به بايات تونس،كما عرفت تونس خطرا واضحا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنه 1830،حيث اعتبرت فرنسا الجزائر كنقطة ارتكاز من اجل التفرغ للاستيلاء على تونس.

كما نضيف أيضا ما قام به بايات تونس ووزرائهم،من أجل توضيح الأوضاع العامة التي مرت بها البلاد في فترة حكمهم وبعض الحيثيات المهمة التي هيأت الجو للتدخلات الأجنبية.

أ- **فترة حكم أحمد باي وإصلاحاته** (1827م-1855م) :يعتبر احمد باي رائد الإصلاحات في تونس،حيث كان شديد الحرص على إصلاح الجيش خاصة بعد زيارته فرنسا،كما قام بإنشاء مدرسة حربية بباردو سنة 1840م وجلب لها مدرسين من أوروبا لتعليم ما يلزم العسكر النظامي المكون عل النمط الأوروبي من العلوم كالهندسة والحساب وغيرها ،ولتعليم اللغة الفرنسية التي كانت أكثر الكتب مدونة بها،كما عمل على توفير المعدات اللازمة لتطوير ذلك.

كما قام بمجموعة من الإصلاحات في الجانب الاجتماعي من بينها إصداره يحرر فيه العبيد السود سنة1846م

ب- ***محمد باي الثاني وإصلاحاته 1855م- 1859م*** *:* بعد وفاة احمد باي ألت وراثة العرش الحسيني إلى محمد باي 1855م[1]،فسار على نهج سابقه وقام بمجموعة من الإصلاحات،وفي نفس الفترة قام ووزراء بإصلاحات هامة وخاصة تلك التي قام بها خير الدين التونسي[2].

ما يميز فترة هذا الباي صدور"عرض الأمان"[3] في 10ديسمبر 1857م،وذلك بعد إلحاح القناصل الأجانب خاصة قنصل فرنسا وانجلترا،ونص هذا العهد على الحرية والمساواة بين السكان على اختلاف أجناسهم ودياناتهم[4].

إلا أن شخصية "محمد صادق" باي كان له اثر واضح وترك بصمة في تاريخ تونس، ولد هذا الأخير سنة 1813 بباردو (تقع منطقه باردو على بعد 4 كم عن العاصمة التونسية)،وقد تقلد أول منصب سياسي سنه 1859م إلى غاية 1883 م،حيث حاول إصلاح أوضاع البلاد وتصحيح

---

[1] محمود شاكر،."التاريخ الاسلامي بلاد لمغرب"ط2مكتب الاسلامي،بيروت،1996م,ص112

[2] .**خير الدين التونسي:** (1820-1890) من ابرز رجالات الدولة العثمانية في القرن 19م،تولى رئاسة الوزراء بتونس لعدة سنوات و عرف بانفتاحه و ميله الى التجديد ،ثم غادر الى تركيا ليشغل منصب الصدر الأعظم .

[3] ***عهد الامان*** هو وثيقة أساسية أعلنها يوم 9 سبتمبر 1857 محمد باي،و هي أول نص يمنح السكان التونسيين حقوقهم الأساسية في الأمن على أرواحهم و أملاكهم و أعراضهم .

[4] الشيبانيربنبلغت،."الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي"،منشورات مؤسسة التميمي،تونس كلية الآداب و العلوم الإنسانية،جامعة صفاقس،تونس،نوفمبر1995،ص60.

أفعال الذين سبقوه، هذا ما اجمع عليه المؤرخون إلا انه وقع فريسة وزرائه مثل مصطفى خرندار[1] الذي كان يعمل على جمع الأموال لنفسه،مما سبب عجزا في ميزانية الدولة ودفع الباي للاقتراض من الدول الأجنبية،ومن بين الإصلاحات التي قام بها "محمد صادق باي" هي مد خط بين تونس وأوروبا عن طريق الجزائر وتأسيس مطبعة رسمية وصحيفة الرائد التونسي سنة 1860 م التي كانت تصدر أسبوعيا[2].

يعتبر دستور 1861م من أهم الإصلاحات التي قام بها محمد صادق باي،وذلك من اجل وضع أسس عهد الأمان،الذي عمل على الحد من جبروت السلطة الحاكمة وزرع الأمن والاستقرار في الدولة حتى وان كان لفترة قصيرة 1861م- 1864م،كما عمل على مد الأجانب نفس الحريات التي تمتع بها المواطنون[3].

كما عمل على رفع قيمه الضريبة الشخصية من 36 إلى 72 قرشا لتغطية العجز المالي[4]،إلا أن هذه الخطوة سببت انتفاضة شعبية كبيرة هزت البلاد،وكانت بقيادة علي بن غذاهم والتي انطلقت سنة م1864 واستمرت إلى غاية توقيف وسجن قائدها ووفاته سنة 1867م[5].

عرفت تونس خلال هذه الفترة حالة من الاستنفار،حيث عاشت دمار وخراب كبيرين وعملت على تعطيل الدستور،كما أدخلت البلاد في حروب أهلية، مما تسبب في ظهور مجاعة وأمراض كالكوليرا 1867م،وأدى أيضا إلى اختلاق الأعذار من الدول الأجنبية للتدخل في أمورها وتولي الإشراف عليها كاللجنة المالية الدولية"[6] وكان ذلك سنه 1869م.

أمام عجز الايالة التونسية على تسديد ديونها،اتفقت القوى الأوروبية على جعل مالية الايالة تحت نفوذها،وبتحريض منها أسس محمد الصادق سنه 1869م تلك الجنة المالية الدولية ،وقدرت الديون في تلك الفترة 125 مليون فرنك،وقسمت مداخيل الايالة إلى قسمين تمثل القسم الأول في نفقات الدولة والقسم الثاني لتسديد الديون،حيث ضمت هذه اللجنة اثنين من الأجهزة:"اللجنة

[1] **مصطفى خرندار**(1817م-1878م) ملك تونسي تقلد منصبي مهام أمين الخزنة و بقي إلى غاية عزله 1873م،فتح البلاد الأجنبية للقروض الأجنبية بعد إفلاس الخزينة و اشتهر بالتبذير و سرقة الأموال

[2] نفس المرجع السابق ،الشيباني بنبلغت،ص 212

[3] نفسه،ص213

[4] الهادي البكوش،.شهادات على الاستعمار و المقاومة في تونس و الجزائر و المغرب،موفم للنشر ،الجزائر،2013م,ص 70

[5] عبد العزيز الثعالبي ،."تونس الشهيدة3تر سامي الجندي،ط1،دار القدس,بيروت ،لبنان،ماي1975,ص32

[6] اللجنة المالية الدولية: أحدثت بمقتضى الامر 04أفريل 1868موتولت مهامها في 05 جويلية1869م و مهمتها حصر الدويون التونسية و قد ترأسها خير الدين

التنفيذية" و"لجنة المراقبة"التي تضم كل من فرنسا،انجلترا وايطاليا وترأسها خير الدين التونسي وذلك بعد الخراب الذي أحدثه مصطفى خزندار سنة 1873م[1]بتونس.

1-1-1- دســــــــــتور 1861:

اصدر محمد الصادق باي هذا الدستور يوم 26 ابريل 1861 بعد إعداده من قبل مجموعة من المصلحين مثل "خير الدين باشا" و"احمد ابن أبي الضياف"،ويعتبر هذا الدستور أول دستور مكتوب في العالم العربي والإسلامي،وهو يتكون من 144 مادة على 13 بابا.

ويعتبر بعض المختصين في القانون الدستوري انه بالرغم من عدم تنصيص دستور 1861م بمبدأ تفريق السلطة إلى انه وضع حدا لوضعية تجسيم الحكم في الشخص باي، وهو ما يمثل اللبنة الأولى للقطع مع منظومة الحكم المطلق في التاريخ السياسي التونسي المعاصر وإجمالا فقد عمل هذا الدستور على التفريق الهيكلي في السلطة.

ويمثل الهيكل التنفيذي مؤسستين أساسيتين،الأولى مؤسسة الباي والثانية مؤسسة الوزير الأكبر،وقد عمل مؤسسي هذا الدستور إلى إعطائه صبغة حديثة،حيث عملوا على تغيير تسمية "الايالة" ووضع مكانها تسمية "المملكة" وكذلك تسمية "الملك" عوضا على مصطلح "الباي".

1-2- الوضع الاقتصادي في تونس قبيل الحماية:

يعتبر الجانب الاقتصادي أساس تطور الدول ونموها ويرتكز على أربعة قطاعات(الصناعة الزراعة،التجارة والخدمات)،بحيث يرتبط ويتحكم في المستوى المعيشي لإفراد المجتمع.

عرفت تونس تطورا واضحا وملحوظا في اقتصادها قبيل الحماية ويرجع هذا لعدة عوامل مساعدة منها طبيعية،مناخية ونوعية التربة...الخ وسنتطرق بالتفصيل إلى كل عنصر على حدا.

1-2-1 ***الزراعـــــــــــة***:ارتكز اقتصاد تونس قبيل الحماية على الزراعة بسبب خصوبة أراضيها،حيث بلغ عدد السكان المشتغلين في القطاع الزراعي حوالي 27 ألف شخص،كما أخذت زراعة الأعلاف القسط الأكبر من نوعية الزراعات في الفترة الممتدة ما بين 1860م- 1862م[2].

[1] وفاء بوشريط،"أوضاع تونس خلال فترة محمد الصادق محمد باي (1859م-1882م)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحديث و المعاصر ،قسم العلوم الانسانية ،جامعة يحي غارس،2018،ص23

[2] وفاء بوشريط،المرجع السابق،ص24

كما عرفت كل منطقة بها نوع خاص من الزراعة،حيث تميزت قفصة بزراعة الفستق،أما مدينة كاف عرفت بزراعة الحبوب وإنتاج البقول والزيتون كان بمنطقه بنزرت ،وتميزت مدينة سوسة بإنتاج زيت الزيتون.

كان مالكي هذه الأراضي تابعين إلى مقربي الباي،اغلبهم من المماليك ويعيشون في المجمعات الحضارية،إلا أنهم يؤجرون أراضيهم للفلاحين من بينهم فئة الخمسين.

1-2-2 تربية المـــــــواشي:إن دارس الاقتصاد يعلم جيدا أن تربيه المواشي مرتبطة ارتباطا وثيقا بنوعية الزراعة وخصائص التربة في أي منطقه كانت،وبما أن الاقتصاد التونسي مرتكز على الزراعة فإن ساكنيها يحترفون مهنة تربية المواشي،فالثقافة الفلاحية التي كانت عند التونسيين أجبرتهم على امتحان هذه المهنة.

وبهذا قسم الفلاح التونسي أرضه إلى نصفين الأولى لزراعة الأعلاف والثانية لتربية المواشي،حيث قدر عدد المواشي في فترة قبيل الحماية بأربعة ملايين رأس والتي توفر لها العديد من المنتجات كاللحم والحليب والأجبان.

1-2-3 الصناعـــــة: تميز المجتمع التونسي في منتصف القرن التاسع عشر بالصناعات التقليدية كصناعة الصوف والنسيج والأغطية والتي كانت تمارس من طرف البدو الرحل بالإضافة إلى صناعة الشاشية وصناعة الحرير[1]،كما نجد الصناعات الفخارية وصناعة النحاس،ومن أهم المدن الصناعية في تونس هي زغوان وسوسة والقيروان[2]،إلا أن هذا القطاع عرف مجموعة من العثرات بسبب الأزمات المالية التي عرفتها المنطقة حيث تراجعت العديد من الصناعات وثلاثت معظمها،لهذا حاول خير الدين تطبيق مجموعة من الإصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي حيث قام باسترجاع العديد من العقارات الحضارية التي استولى عليها الأجانب وقام بتنظيم العلاقة بين الحرفيين وأربابهم والهيئات التي تتحكم في نشاطهم كما حدد مدة العمل والأجر الذي يتقاضى كل عامل،لم يكتفي خير الدين بهذا الحد بل حاول تخفيض الضرائب على مختلف الصناعات من اجل إعادة إنعاشها واسترجاع حيويتها وبعد كل هذه الإجراءات استرجعت الصناعة مكانتها الأصلية رغم الفساد الذي كان منتشر في المنطقة.

[1] عبد العزيز الثعالبي،المصدر السابق،ص91

[2] ناصر الدين سعيدوني،."الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعيةو الثقافية لولاية المغرب العثماني"جامعة الكويت،2010،ص36.

1-2-4- التجـــــــارة: ارتبطت التجارة الداخلية بالإنتاج الزراعي والحيواني وحتى الصناعي فعرفت نوعا من التطور والازدهار،مما أدى إلى ظهور العديد من المدن التجارية الهامة نتجت عنهم علاقة قوية بين المدينة والريف وخلق العديد من الأسواق كل من السوق الباي السوق الشواشين والسوق الجديد.

مع نهاية القرن 19 م عرفت التجارة الداخلية نوع من الركود نتيجة لقلة الإنتاج وكثرة الضرائب والمنافسة الأجنبية،مما اجبر خير الدين على إعادة بعث الروح في هذا القطاع من خلال تشجيع المصدرين برفع الرسوم الجمركية وتعيين مراقبين للحد من شجع التجار.

أما التجارة الخارجية فاستحوذ عليها اليهود والتجار الأوروبيين،فأطلق عليها التجارة البحرية والتي ربطت تونس بالدول الأخرى فتم تصدير العديد من المواد منها الشاشية والأقمشة والأرز.

كما كانت تونس منطقة عبور للعديد من البضاعات الاسبانية وغيرها ،من أهم الموارد التي استوردتها تونس في تلك الفترة المواد الخام الصالحة لصناعة الشاشية وقامت في تصدير الحبوب وزيت الزيتون.

1-3- الوضع الاجتماعي والثقافي في تونس قبيل الحماية:

يتأثر الوضع الاجتماعي للأفراد في أي منطقة ما بأوضاعها الاقتصادية والسياسية ،حيث عملت الأوضاع الاقتصادية المتدنية في تونس على تدهور الحالة الاجتماعية والثقافية في فترة ما قبيل الحماية،حيث كانت تونس عبارة عن خليط من مجموعة من السكان تختلف عاداتهم وتقاليدهم عن بعض، فقد وفد إليها المهاجرون والتجار واللاجئين كل هذا الامتزاج عمل على تطوير وازدهار القطر التونسيين،كما أضفت هذه الجماعات بعض التغييرات التي أحدثت تغيير من طبيعة العنصر المحلي.

وقسم المجتمع التونسي قبيلة الحماية إلى مجموعتين أساسيتين:

1-3-1السكان المستقرون بالمدن: يعتبرون الطبقة الراقية في المجتمع،حيث تركزوا بتونس وسهول مجرده والساحل والواحات والمدن عموما،من أهم فئاتها الأتراك وطائفة الأعلاج وكذلك فئة الكراغلة والذين هم مولودون من أباء أتراك وأمهات تونسيات،والحضر،التي ضمت عناصر من القطر التونسي إضافة إلى فئة الأندلسيين التي عملت على إعطاء نوعا من الازدهار والتنوع السكاني كذلك توافد

عدد كبير من اليهود الأسبان إلى تونس،كما نجد فئة البرانية الذين قدموا من الأرياف الداخلية إلى المدن للبحث عن العمل وتحسين مستواهم المعيشي بالإضافة إلى ذلك نجد الجالية الأوروبية[1].

1-3-2السكان الرحل:وهم سكان دائمو التنقل والترحال من سهول مجردة إلى الحدود الليبية،انقسموا إلى قبائل في الشمال وهم صنفين متعاديين (الحسينية والباشية) وقبائل في الجنوب (الشداد ويوسف)[2].كم تتشكل غالبية سكان الأرياف من عشائر المخزن وجماعات الرعي الذين يمارسون الزراعة كأجراء أو خماسيين.

1-4- تردي الوضع الصحي للمجتمع التونسي قبيل الحماية:

عرف المجتمع التونسي أوضاعا صحية مزرية وهذا اثر على تردي الأوضاع الاقتصادية، فمست سكانها المجاعة سنة 1867م،وانتشرت الأمراض والأوبئة منها الطاعون 1818م-1819م والكوليرا 1849م- 1850م، فقام خير الدين ببناء مستشفى الصادقي وكان موجه لخدمه الفقراء والمعوزين.

1-5 العـــــادات والتقالـــــيد:عرفت هذه المنطقة بعيدي الفطر والأضحى وبتلاوة القران بعيد المولد النبوي،بالإضافة إلى الإنشاد و قصائد المديح،كما اتسم لباس التوانسة في البداية باللباس التقليدي ومع التدخلات الأجنبية تغيرت ملامح هذا اللباس و حل محله اللباس الأوروبي[3].

1-5- ازدهار الوضع الثقافي في تونس قبيل الحماية:

تميز الوضع الثقافي في تونس قبل الحماية بازدهار واضح،حيث عرفت هذه الأخيرة بأنها مركز للثقافة والحضارة مما جعل العديد من الطلبة يتجهون إليها للتزود بالمعرفة والعلم وكونت العديد من المفكرين والباحثين ومنهم ابن خلدون[4]،غير أن التدخل الأجنبي بها غير ملامح الحياة الثقافية خاصة في ظل حكم البايات الأتراك،حيث لن يولوا أي أهميه لتعليم أبناء المنطقة،ومع تقلد خيل الدين مقاليد الحكم حاول تحسين الأوضاع الثقافية والنهوض بها وهذا بإدخال التعاليم الكونية إلى المدارس التونسية عن طريق إنشاء المدرسة الصادقية،إلا إن المجتمع التونسي رفض رفضا قاطعا المناهج التعليمية الجديدة واتهموا البايات بالزندقة فانتشرت الأمية وساد الجهل.

---

[1] الياقوت سراط،فوزية تومي،."النشاط الاقتصادي في تونس خلال العهد الحسيني 1117 ه-1246 ه/1705م-1830 م،مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص تاريخ الحديث والمعاصر،قسم العلوم الانسانية،جامعة يحي فارس المدية،2017م -2018م

[2] ناصر الدين سعدوني،.المرجع السابق،ص54-61

[3] محمد بيرم الخامس،.صفوة الاعتبار بمستودع الامطار و الاقطار،ج2،صادر،بيروت،لبنان،(د،ت)،ص146

[4] عبد العزيز الثعالبي،.المصدر السابق،ص 53

2- ظروف التدخل الفرنسي في تونس ومجريات الحماية

كانت وضعية تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تثير مطامع القوى الأوربية العظمى أمثال فرنسا وإنجلترا بل وحتى إيطاليا،فقد أبدت الدول اهتمامها بهذا البلد الصغير بفضل الموقع الاستراتيجي الذي كانت تتمتع به من جهة وتدهور الأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى، ليشتد الصراع بينهم من أجل الاستحواذ عليها حيث ظلت فرنسا زهاء القرن والنصف القرن تبعد الطامعين عنها[1]

2-1 ***الأطماع الفرنسية***:تعود الأطماع الفرنسية في تونس إلى حقيبة بعيدة، فمنذ

احتلالها للجزائر سنة 1830، أولت اهتماما خاصا لتونس والتي عدتها امتدادا للجزائر من الجهة الشرقية، لذلك حرصت أن لا تدع أي فرصة إلا وانتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية ووضع العراقيل في سبيل نهوضها، إذ رأت في تونس ميدانا لاحتواء لأزماتها الداخلية والبحث عن الأسواق والاستحواذ على الخيرات لتحقيق تطلعاتها الاستعمارية[2]

فاستقبلت الباي "أحمد باشا"[3] استقبال الملوك سنة 1846، وتبادلت وإياه الأوسمة وفي ذلك تشجيع على النزعة الاستقلالية للعائلة الحسينة المالكة عن الخلافة العثمانية وصممت على أن لا تسمح للباي العالي باسترجاع نفوذه في تونس وأن لا تعترف له بأي حقوق فيها، فكانت ترسل أسطولها للمياه التونسية لمنع العثمانين من التدخل، وأحيانا تهدد بلغة سياسة عنيفة[4]

وفي حقيقة الأمر كانت فرنسا ترمي إلى إبعاد تونس عن نفوذ الدولة العثمانية المباشرة عن تونس، فحرصت على التعامل مع باي تونس كسلطة مستقلة، وذلك من أجل تقوية نفوذها نظرا للتنافس الشديد الذي كان بينهما وبين الإنجليز والإيطاليين[5]

---

[1] - أمين شاكر وأخرون، شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، د.ط، دار المعارف، مصر، ص96.

[2] - جمعية الخناجي، وسام عظيم، السياسة الفرنسية جمال تونس(1881-1914) مجلة الأستاذ، م1، ع214، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص253.

[3] -أحمد باي باشا: ولد يوم الثلاثاء 08 ديسمبر 1806م وأمه كانت جارية قرأ القران وتعلم اللغة التركية واليطالية، بويع في 1937/10/10م إثر وفاة أبيه، وأول من بايعه عمه ثم الوزير سلمان ثم الوزير صاحب الطابع ثم بقية الحاضرين، للمزيد ينظر ابن الضيافة إتحاف أهل الزمان أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ت ح، لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، مجلد:2، ج4، ص11.

[4] - اسماعيل ياغي، محمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقية، دار المريخ للنشر، د.ط، المملكة العربية السعودية،ج2، ص97.

[5] - حلمي محروس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام المنظمة الوحدة الإفريقية، ج1، ط1، شباب الجامعة الاسكندرية، 2004، ص246.

فمجرد وقوع الأزمة المالية في تونس سنة 1868م، وتأسست اللجنة الدولية سنة 1870م أخذت كل من إنجلترا وإيطاليا الوسيلة لمقاومة النفوذ الفرنسي، لذلك عملت فرنسا على إحباط أعمال اللجنة حتى تزيد أحوال تونس اضطرابا وتقنع بوجوب تسليم مقاليد الأمر إلى دولة واحدة وهي فرنسا.[1]

طبقا للمعاهدة الفرنسية التونسية التي أبرمت سنة 1824م والتي استغلتها فرنسا من أجل ضمان الحقوق لرعاياها تحت مبدأ الأكثر رعاية، إذ حصلت بموجبه على مرسوم أصدره الباي عام 1871مبمنح المواطنين الفرنسيين حق ابتياع الأرض في تونس[2]

ومع قدوم القنصل الفرنسي "روشان" Roostan [3] إلى تونس في أواخر عام 1874م اشتد الضغط الفرنسي على "الباشا خير الدين" للحصول على المشاريع الاقتصادية، وفعلا رغم معارضة إنجلترا وإيطاليا تحصوا على امتياز تمثل في إنشاء سكة حديدة بين تونس والجزائر وكذلك سكة حديدة بين تونس وبنزرت وتونس وسوسة وبالإضافة إلى إنشاء ميناء تونس[4]

2-2 **الأطماع الإنجليزية:** عرفت إنجلترا أهمية الموقع الإستراتيجي لتونس الذي كان يتحكم في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي والغربي، بالإضافة إلى الموانع الطبيعية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى ترسانات[5]، وقد اهتم المنافس الحقيقي بين إنجلترا وفرنسا بشكل أساسي،وقد كانت الحكومة البريطانية تدرك جيدا حقيقة السياسة الفرنسية في المنطقة وهدفها الحقيقي من هذه السياسة وذلك منذ حملة نابليون على مصر سنة 1798م، وتأكدت من هذا بعد احتلالهم الجزائر سنة 1830م.[6] بل وسعها لتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية.

كما عملت الحكومة الإنجليزية على بذل مجهودات لوقف ذلك النفوذ، وفي حقيقة الأمر لم تكن لإنجلترا سواحل مطلة على البحر المدعوم بقواعد عسكرية ثابتة في جبل طارق ومالطا، أو العابرة

---

[1] - ثامر الحبيب، هذه تونس، المصدر السابق، ص26.

[2] - لوتسكي، تاريخ الأقطاع العربية الحديث، ط9، 2007، دار الغرابي، بيروت، لبنان، د.ت، ص206.

[3] -روستان Roostan :نائب الدولة الفرنسية في تونس، تم على يده عقد معاهدة الحماية في 12/ماي/1881م، ثم ترقيته إلى منصب وزير مقيم في تونس، تق و تح: حمادي الساحلي، الجيلالي يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص139.

[4] - خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص11.

[5] -جلال يحي، مدخل إلى العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، د.ت، ص258.

[6] - نور الدين صحراوي، النفوذ الأوربي الفرنسي الإنجليزي الإيطالي في تونس مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013، ص66.

للبحار والمحيطات، إضافة إلى صلات الصداقة والتحالف التي كانت تربط بالدولة العثمانية، كل ذلك جعل لها مركزا قويا وممتازا في ذلك البحر[1] في حين أن الأهداف المستقبلية كانت واضحة المعالم.

كما عملت انجلترا على إفشال مساعي إيطاليا للسيطرة على تونس سنة 1871م، لكن إيطاليا قامت بالتعاون مع فرنسا مؤقتا لإقناع الباي عن استقلال تونس عن الدولة العثمانية[2] لكن إنجلترا أدركت ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على الحفاظ على استقلالها ووحدة ممتلكاتها خاصة بعد إعلان روسيا الحرب عليها سنة 1877م[3]، لذلك نجد إنجلترا قد عمدت إلى استقلال هذه الحرب معتمدة على سياسة التعويض، أي حصول إنجلترا من الدولة العثمانية على ثمن مقابل وقوفها معها ضد مطامع القوى الأوربية الأخرى الطامعة في اقتناص أقاليمها خاصة تونس.

ومن صور التنافس على النفوذ أيضا ما حملته أزمة إنشاء بنك تونسي-إنجليزي في سنة 1858م والذي سعت فرنسا كل ما أوتيت من قوة إلى تعديل شروطه ثم إسقاطه، بعد أن تمكنت من إقناع الباي محمد(1855-1859)[4] بخطورته على اقتصاد دولته ومصالح فرنسا السياسية والعلاقات التجارية[5]

وفي ميدان أخر قديم وجديد وفي نفس الوقت ويتعلق الأمر بإبراء اتفاقيات ثنائية مع تونس وفي مجال يتنافس فسه المتنافسون، نجد إنجلترا أول دولة تحصل على معاهدة في تاريخ 10/أكتوبر 1863م مع تونس والتي جاءت في مادتها الأولى مايلي: السماح للرعايا الإنجليز اعتبارا من ألان بحيازة أملاك غير منقولة أيا كان نوعها في وصاية عرش تونس وامتلاكها[6]

[1] - محمد صفوت، انجلترا وقناة السويس (1854-1951) الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مكتبة أدوات البحث التاريخي والوثائق والنصوص، مصر، 1952م، ص16-17.

[2] - هشام سوادي، تاريخ المغرب الحديث (1516-1918م) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر، عمان، د.ت، ص174.

[3] -يوسف حسين، بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ع1، جامعة الأقصى غزة فلسطين،2013، ص510-511.

[4] - ينظر الملحق رقم

[5] نور الدين الصحراوي، المرجع السابق، ص70.

[6] - سليم فارس الشندياق، كنز الرغائب في منتجات الجوانب، ج، 6، ط1، مطبعة الجوانب بالتانة العليا، 1280ه/1863م ص273.

منذ عام 1871م عملت بيرطانيا على أن تقع تونس تحت نفوذ فرنسا وإيطاليا وتمكن القنصل الإنجليزي ريشاردوو RICHARDWOOD[1] من أن يحصل على امتياز لشركة إنجليزية سنة 1894م بمد خط السكك الحديدية من تونس إلى الحدود الجزائرية، وأصبحت إنجلترا بعد عام 1876م محتكرة لسكك الحديدة في تونس[2]

2-3 **الأطماع الايطالية:** كانت إيطاليا ترى في ترى تونس المنقذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين والبعث الإمبراطورية الرومانية القديمة حتى تتضح الرؤية أكثر بإتمام الوحدة الإيطالية كانت الأنظار قد اتجهت إلى تونس إذ تعتبر الجالية الايطالية من أكبر الجاليات الأجنبية المقيمة بها بالإضافة إلى اللغة الإيطالية التي كانت متصدرة للغات الأجنبية الأخرى حتى المستوطنين الإنجليز والمالطيين كانوا يستخدمونها، وقد اجتمعت الأحزاب على تأييد تلك السياسة بدعوى تكاثف السكان والحاجة إلى التوسع وبسط النفوذ[3]

إن إيطاليا لم تنظر إثر الثورة "علي بن غذاهم"[4] شاركت الأساطير الإيطالية في المناورات وعبرت عن رفضها للسياسة الإنجليزية التي تدعي أن تونس جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية[5] بحيث في سنة 1867م عقدت معاهدة مع تونس تنص بإعطاء الإيطاليين الحق في امتلاك الأراضي والعقارات واستغلال المناجم وأدت بالتالي إلى زيادة عدد التجار ورجال الأعمال وعلى مستوطنين أن يعيشوا في أملاكهم وأراضيهم[6] إضافة إلى ذلك استطاع الإيطاليون الحصول على امتيازات أخرى في تونس منها امتياز استخراج الرصاص، كما تمكنت إحدى الشركات الايطالية من شراء سكة حديدية بمنطقة "حلق الواد" التونسية من شركة بريطانية، ليتجدد الصراع بين إيطاليا

[1] ريشاردوود RICHARDWOOD : ولد بالقسطنطينية سنة 1806م، بين ملحق بالسفارة الإنجليزية باسطنبول من 1825 إلى 1879م قنصلا لبلاده بدمش بين 1834-1841 يتكلم العربية بطلاقة وكذلك التركية واليونانية تولى منصب قنصل لبريطانيا في تونس من 1855م إلى 1879م ينظر رشاد الامام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس،2010،ص225

[2] -.جلال يحي، مدخل إلى العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر د.ت، ص359.

[3] - شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص302.

[4] - علي بن غذاهم: هو علي بن محمد بن غذاهم، من أولا مساهل عرش ماجر (نوامي الكاف)لم يكن له قدم في إمرة ولا شهرة، سوى أن أباه كان من أطباء العريان ضريبة الهمجي، لكنه فشل واضطر إلى الهروب إلى الجزائر، فوضعته السلطات الفرنسية مع ثورة أولاد سيد الشبخ، رجع ابن غذاهم إلى تونس في حماية شيخ الطريفة التجانية محمد العبد، لكنه ظل في سجنه إلى أن مات مسموما ينظر ابن أبي الشياف المصدر السابق، ج5، ص121.

[5] - جلال يحي، المرجع السابق، ص263.

[6] - نفسه، ص264.

وفرنسا على المصالح الاقتصادية في تونس غير أن إيطاليا لم تملك القوة اللازمة للمقاومة والدفاع أو بمعنى أخر مجارات فرنسا على بسط نفوذها بالكامل على تونس[1]

حيث صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "juleferry" عند خروجهما من الاجتماع لمجلس الوزراء في 29 جانفي 1881 حيث قال "...نريد أن نرسل قوة عسكرية لاحتلال تونس ونحن قادمون على انتخابات في هذه السنة أنسيت ذلك يا عزيزي؟ ومن المعلوم أن وزير الشؤون الخارجية كان قد طلب من الحكومة التدخل بكل حزم في هذه البلاد[2] فاتخذت بعض لحشد قواتها العسكرية والتدخل في البلاد، حيث هاجم الجيش الفرنسي برا من الجزائر وشرع في احتلال شمال البلاد منذ 24 أفريل 1881م متجها نحو تونس العاصمة، أما الباي "محمد الصادق" فقد وجه فرقة عسكرية لمواجهة الغزاة ثم أمرها بالرجوع وسرح جنودها، وما أن مضى شهر من ذلك أصبحت القوات الفرنسية محتلة معظم المواقع والمدن الرئيسية في تونس، معلنة بذلك استقلال البلاد التونسية[3]

ثانيا: انعقاد مؤتمر برلين سنة 1878م:

عقد "مؤتمر برلين "[4]ما بين 13 جوان إلى 13 جويلية 1878م، لمناقشة قضايا تتعلق بالمسألة الشرقية، وتداعيات هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا في حرب 1877م،[5] وفي ظل الأوضاع الدولية المتأزمة والرفض الشديد لقرارات معاهدة سان استيفيان سنة 1878، حيث قام المستشار الألماني "بسمارك"[6]يلعب دور المنقذ للسلام العالمي، إذ إقترح أن تكون العاصمة برلين مقرا

[1] -شوقي عطاء الله الأجمل، المرجع نفسه، ص302.

[2] - قددادرة شايب، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م دراسة بإشراف عبد الرحيم في التاريخ الحديث والمعاصر مقارنة أطروحة دكتراه قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة منتوري قسنطينة2006-2007، ص45.

[3] - الحبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، مكتب النغرب العربي، ص27.

[4] - مؤتمر برلين: عقد برئاسة بسمارك جاء للمناقشة العديد من القضايا أهمها ما تعلق بالمسألة الشرقية، وتداعيات الدولة العثمانية أمام روسيا في الحرب الباردة 1877م، دامت المباحثات عدة أسابيع وانتهى بتفاهم دول أوربية عن تنازل لبعضها البعض بمناطق النفوذ، ينظر، عبد النمال الديلمي، بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية لألمانيا 1871-1890م، مجلة كلية الأدب، ع98، الجامعة الإسلامية، بغداد، د.س.ن، ص118.

[5] أمين بن ابراهيم شميل ، الوافي في المسألة الشرقية ومتعلقاتها وتاريخ الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانين 1877م/1294ه، مطبعة الأهرام، الأسكندرية، مصر ص50.

[6] - بسمارك Bismarok: سياسي برومي تولى منصب المستشارية (1871-1890) من أهم إنجازاته تحقيق الحلف الداخلي وإقامة الأمبراطورية الألمانية، أما من ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص543.

للمؤتمر[1]فكانت سياسة "بسمارك" في عقد المؤتمر ترمي إلى إيجاد تنافس دولي خارج أوربا، لتكون ألمانيا خارج نطاقه على غرار باقي الدول الأوربية المتنافسة والتي كانت على وشك حرب فيما بينها[2]حيث رأي في تقسيم أملاك الدولة العثمانية حلا من خلال إتباع سياسة التعويض وتناسي فرنسا ، مما يسمح لبريطانيا السيطرة على مصر لمسألة في "الأزاس واللورين" وأن تستعيض عن الولايتين المفقودتين بأخذها سوريا أو تونس هكذا عمل "بسمارك"على ترضية الدول الكبرى بتوجيه أنظارها لإفريقيا حفاظا على السلام في أوربا والوضع الدولي المتوفر لألمانيا[3]ولقد حصلت فرنسا بعد مؤتمر برلين على وعد بمنحها تونس لكن شفهيا فقط من طرف بعض الدول الأوربية الكبرى، وعلى ضوء المحادثات السرية التي جاءت في كواليس المؤتمر من طرف وزير خارجية بريطانيا "حذر تونس إذا ما أردتهم، فإن بريطانيا لن تعارض في ذلك.."[4]

وبهذا تكون فرنسا قد تحصلت على وعود سرية، وإذا ما تأخرت في الاستفادة منها لمدة ثلاث سنوات، فإن هذا يرجع إلى ترددها أن تتخاصم مع إيطاليا وهذا ما يؤدي إلى ضعف مركزها في السياسة القارية[5].

3-***فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م***:توقيع معاهدة باردو سنة 1881م:قررت فرنسا برئاسة "جول فيري" julefferry [6] في مارس 1881م احتلال تونس ، تعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية [7]في تاريخها الاستعماري حيث اخترقت فرنسا مجموعة من الذرائع لاحتلال تونس وأكدت بذلك تخطيطا محكما[8]تمثل في تأسيس الحدود التونسية –الجزائر من إغراءات قبائل الشمال التونسي واتخذت من

---

[1] - أن ب، ج، تايور، الصراع على سيادة أوربا (1918/1848) تر: فاضل هكتر، المركز الثقافي العربي للنشر والتزيع بيروت، ص327.

[2] - نصار ممدوح، وهبان أحمد، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991)، للنشر والتوزيع الإلكترونين مصر د.س.ن، ص93.

[3] - عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديثن دار المعرفة الجامعية، 2009م، ص200.

[4] - جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م، ص322.

[5] - جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1999م، ص323.

[6] - جول فيري juleferry: رئيس وزراء فرنسا (1881-1883) صاحب فكرة احتلال تونس وتأديب قبائل بن خمير، ينظر، محمد عصفور سلمان ، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوربي منها، مجلة ديالة ع56، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق، 2012 ص06

[7] - نظام الحماية: في مفهوم القانون الدولي هو النظام الذي يقض بأن توضع دول تحت كنف دولة أخرى أقوى منها، ينظر: يونس درمونة، تونس بين الحماية وزالإحتلال، د.ط، مطبعة الرسائل، تونس، د.س.ن، ص19.

[8] - ينظر الملحق رقم

انتقال هذه القبائل نحو الحدود الجزائرية ذريعة[1]ما أعطى لفرنسا الحجة للتدخل في الشؤون التونسية، فاستغلت المناوشات الحدودية ليومي 30و31 مارس بين الجنود الفرنسي وبعض التونسيين "من قبائل الخمير"[2]فقام "juleferry " في مطلع أفريل 1881م، بإعلام البرلمان الفرنسي بانه سيقوم بحملة عسكرية على تونس فلما وصل الخبر إلى الباي وعلم بتجهيزات فرنسا لحملة ضد تونس سعى لإرسال الاحتجاجات إلى الدول الأوربية لحماية رعاياها في تونس معلنا بذلك عن احتلالها دون سابق إنذار فصادق البرلمان الفرنسي في 7أفريل على الإعتمادات التي تقدم بها "juleferry" وخاصة وأنه قدم الحملة على أنها مجرد تدخل أني على الحدود التونسية الجزائرية وفي المقابل رفض الباي الانصياع لطلب الحكومة الفرنسية بتشجيع القبائل المعنية في تونس[3] وأنزلت بميناء بنزرت قوات فرنسية بقيادة "بريبار" وفي 12 ماي 1881 (الخريطة رقم).

[1] - محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر(الإستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص29-30.

[2] - قبائل خمير: قبائل تونسية تقطن المنطقة الجميلة خميرية (khamirier) الغابية في الشمال الغربي التونسي يطلق على سكانها اسم ابن خمير وقد سميت باسمهم احتلت سنة 1881م، ينظر: محمد الطالبي، دائرة المعارف التونسية في تاريخ افريقيا تر: محمد العربي رزاق والأستاذ رياض مرزوقي، د.ط، دائرة المعارف، بيت الحكمة، تونس 1994، ص91-92.

[3] - خليفة الناشط واخرون، تونس عبر التاريخ ،ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005، ص23.

الخريطة رقم

تحركات قوات الاحتلال (1881-1882

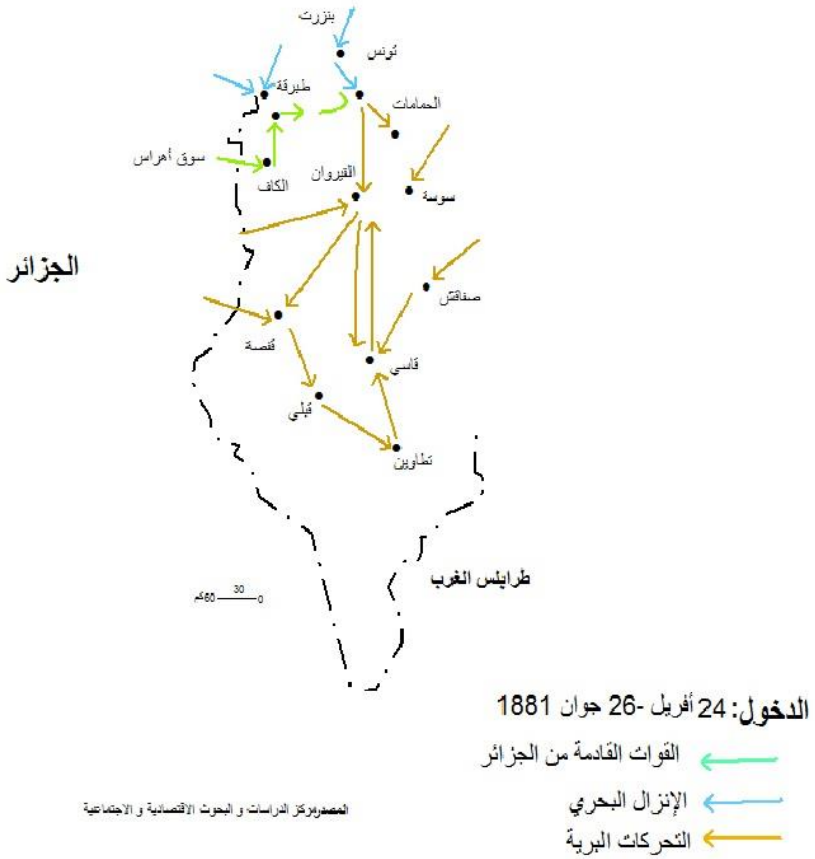

المصدر:مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية

حل المحتل لإنجاز مهمته المتمثلة في إخضاع الباقي للحماية الفرنسية فكان "محمد الصادق باي" مضطرا إلى قبول الأمر الواقع خاصة وأنه في حالة الرفض كان أخوه الطيب مستعدا لتوقيع المعاهدة

الحماية بعد الجلوس على العرش مكانه[1] فأمضى الباي العاهدة المفروضة عليه والتي أعلنت حماية فرنسا على البلاد التونسية والتي عرفت بمعاهدة "باردو أو قصر السعيد"[2]

2-3 معاهدة المرسى : 08 جوان 1883م: بعد كله أخذت الحكومة الفرنسة تتحين الفرص لأجل إبرام معاهدات لهت جديدة وفرضها على الباي والتي من شأنها أن تمنح السلطة الكافية لبسط نفوذها بالكامل على تونس حيث أن المعاهدة الأولى لا تمنح حق التدخل في شؤون تونس الداخلية التي كان الباي يراها من إختصاص حكومته فسعت إلى فرض معاهدة تضمن لها هذا الحق بصفة فعالة وواسعة[3] وسلكت مع الباي الجديد "علي الباي" بعد وفاة "محمد صادق الباي" طرقا أخرى لإرغامه وبالفعل حققت تلك الغاية بفرض معاهدة المرسى[4] في 08 جوان 1883 والتي جاءت مكملة لمعاهدة باردو 1881 مشيرة إلى نوع من الحكم المباشر في تونس بوضوح تعريفا للمؤسسة المحدثة وهدفت الاتفاقية إلى إعلان السلطة المطلقة لفرنسا في البلاد التونسية ومن جهة اخرى واصلت الضمانات في الموارد المالية التي تريدها فرنسا لتسديد الديون وخاصة "مصاريف الحماية " بما يثقل تكاليف إعمار البلاد على حماية أهلها[5].

3-3 ***ردود أفعال التونسيين من الحماية الفرنسية:*** كان هناك رفض شعبي من فرض الحماية على تونس من طرف فرنسا و يمكن تلخصيها في ما يلي :

3-3-1 ***المقاومة بالشمال التونسي:*** أدى توقيع معاهدة باردو في 12 ماي 1881 م إلى انتشار الثورة الشعبية في جميع أنحاء البلاد و حمل الشعب السلاح للدفاع عن الحرية و الاستقلال [6] ، حيث لعبت قبائل " خمير " [7] و سكان الجبال عموما دورا هاما في طليعة حركة المقاومة في شمال البلاد فما

---

[1] - خليفة شاطر واخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية

[2] - ينظر الملحق رقم 01

[3] - حبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، مكتب النغرب العربي، ص29

[4] - ينظر الملحق رقم 04

[5] - خليفة شاطر واخرون، المرجع السابق، ص23.

[6] - محمد علي داهش : دراسات في الحركات الوطنية و الإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي منشورات إتحاد كتاب العرب ، دمشق 2004 ص 45 .

[7] - قبائل الأمير : قبائل تونسية ، تقطن المنطقة الجبلية خميرية (KHAMIRIE) الغابية في الشمال الغربي التونسي يطلق على سكانها إسم بن خمير و قد سميت باسمهم ، احتلت سنة 1881 م . ينظر محمد الطالبي دائرة المعارف التونسية في تاريخ إفريقيا ، ترا محمد العربي رزاق و الأستاذ رياض مرزوقي ، د.ط ، دائرة المعارف ، بيت الحكمة ، تونس ، 1994 م ، ص91 ، 92 .

سرى نبأ وصول السفن البحرية إلى ميناء "طبرقة "[1]فذهب متطوعون من" أولاد بوسعيد " و"الحوامدة "و"أولاد عمر" بقيادة شيوخهم و لمواجهة الأعداء[2]، هذا ما جعل قوات الإحتلال تجد صعوبة كبيرة في الإستيلاء على المدينة إلا أن قامت بقصفها بالقنابل [3]، لم تنته المقاومة بعد ذلك بل زادت حدتها جهة " جندوبة " بمشاركة قبائل " أولاد بوسالم " " و الشياحية " و " العمدون " مدعمة بجنود أبنائها ن الذي شهد معركة عنيفة يوم 30 أفريل 1881 في سهل " بوسالم " استمرت حركة المقاومة بالشمال حتى اشتملت قبائل أخرى كقبائل " مقعد " و " هذيل " و التي تميزت بمقاومتها الشديدة و اظهرت شجاعتها في جهتي " ماطر " و " بنزرت " ، حيث استولى أبناء " مقعد " على شفينة حربية غرقت في عرض الساحل التونسي بين " رأس سرات " و ميناء "بنزرت " و قد نهبو و أسرو من فيها[4]. كانت المراسلة مستمرة و منتظمة إذ حاول كل من الشيخ " علي بن خليفة النفاتي " [5] و الحاج " حسن بن مسعى " و غيرهم من شيوخ هذه القبائل تنسيق جهودهم و توحيد أعمالهم مكونين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة حيث امتدت إلى قبائل أخرى "كلمنا ليث " و " أولاد السعيد و السواسي " و " أولاد عوض " و غيرها ، بالمقابل فإن هذه الحركة عرفت انتشارا واسعا منذ شهر جوان 1881 م و أصبح السكان يعيشون في حالة هيجان قصوى .

فاضطر الكثير من القياد إلى الفرار إلى مدينة تونس هروبا من تعنيت و تهديدات رعاياهم ، كما شددت الرقابة على البعض الآخر حتى أصبحو لا يتجاسرون على وضع حد لحالة الإضطراب التي تعيشها القبائل و كل ذلك خوفا من أن تؤول مواقفهم و ينعتون بالخيانة .[6]

3-3-2 ***المقاومة الشعبية في الساحل و الوسط*** :شملت المقاومة أيضا قبائل جلاص و الهمامة و سكان قرى الساحل الذين هبوا في قمرة الحماس لمقاومة قوات الإحتلال . بعد أن انظم

---

[1] - طبرقة : تقع على شاطئ البحر و بها نهر كبير تدخله سفن الكبار ، و بها مرسى المراكب ينظر : إسماعيل العربي ، المدن الغربية ، د .ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ص 96 .
ينظر الملحق رقم 01 .

[2] -ينظر الملحق رقم

[3] - علي المحجوبي : إنتصاب الحماية الفرنسية في تونس ، ت.ع عمر بن ضو ، حليمة ثرثوري و علي محجوبي ، د. ط سراس للنشر ، 1986 م ص 46 .

[4] -المرجع نفسه

[5] - علي بن خليفة النفاتي : (1807 م – 1884 م) أحد أبطال المقاومة التونسية ضد نظام الحماية من عرش نفات ، أعلن الثورة ضد الباي و الحماية شارك في عدة معارك أهمها معركة صفاقس ينظر : محمد المرزوقي ، صراع مع الحماية ، د.ط ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1973 م ، ص 185 .

[6] - علي محجوبي ، المرجع السابق ، ص 47 .

إليهم عدد كبير من الجنود النظاميين الذين هربوا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم [1] فئات،ولقد امتدت أعمال القبائل الوسطى بنواحي العاصمة و ذلك أن أكثر من 500 فارس من " جلاص" و 200 جندي المشاة

" لعلي بن خليفة " قد وصلوا في 17 جويلية إلى مكان بعيد نحو عشرة كيلومترا من العاصمة و شنوا هجمات على بعض الضيعات الفرنسية [2] .

اشتدت المعارك الوسط و من أبرزها معركة حيدرة في 17 أكتوبر 1881 م و معركة الروحية في 23 أكتوبر 1881 م ،كذلك اشتدت المقاومة مع قوات الإحتلال بجهة " زغوان " بين 11 و 14 سبتمبر 1881 م ، في حين أن السلطات الفرنسية حرصت على غزو " القيروان " المدينة الثانية الكبرى للإيالة .

و مركزها " الوحي" قصد تهدئة الرأي العام بفرنسا ومجلس نوابها فشرعت قوات الاحتلال في السيطرة على الطريق المؤدية إلى القيروان[3]، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت " القيروان" هدفا للعمليات الحربية و هي تعتبر نقطة تحول بالنسبة إلى منطقة "السباسب " العامرة بالقبائل التي تستعصي مصالحتها ، في حين أن الفرنسيين قد أجلوا الدخول إليها و ذلك بإجرائهم خطط مسبقة لاحتلالها.

و هذه الخطة تعكس دون شك تخوفات الفرنسيين من المقاومة هذا ما جعلهم يعتقدون أن استسلامها لن يكون سهلا ، نظرا للدلالة الواضحة التي لمستها فرنسا أن المقاومة أصبحت جهادية بشكل فعلي [4] ، لكن رغم المقاومة التي أعلنها الثوار إلا أنه تم الإستلاء على مدينة " القيروان " عاصمتهم عن طريق الفيالق و تم محاصرتها مما أجبر المقاومون على التفرق و الفرار نحو الواحات الجنوبية ، و بعضهم رحل إلى " طرابلس " و عند وصول قوات المحتل استسلم من بقي من أهلها

[1] - المرجع نفسه

[2] - أحمد القصاب : تاريخ تونس المعاصر (1881م – 1956 م) ، ت ح : حمادي الشاحلي ط ، 1 ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1986 م ، ص 35 .

[3] – خليفة الشاطر و آخرون ، المرجع السابق ص 26 .

[4] - الشيباني بن بلغيث ، المرجع السابق ص 226 .

بدون مقاومة بتاريخ : 27 أكتوبر 1881 م و بقيت المقاومة محدودة مقاربة بقوات الفيالق الثلاث [1] .

3-3-3 ***المقاومة في الجنوب التونسي***: شهدت مدينة صفاقس عدة اضطرابات خلال شهر جوان 1881 م و تحركات شعبية واسعة بالإشتراك مع قبيلة " المثاليث " [2]فكانت الشائعات الرائجة حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد زادت الأوضاع تعقيدا في الداخل ، كما أصاب الفزع لدى الجاليات الأوروبية و أعيان المدينة خشية من عمليات النهب التي يقوم بها الأعراب ، و لم يكن لجوء عائلة نائب القنصل الفرنسي بصفاقس في شهر جوان إلى باخرة " البشير التونسية " لطمئنة الجاليات الأوروبية أسس القائد " حسونة الجلولي " مع بعض الأعيان حرس المدنيين لحمايتهم من غضب سكان و صيانة المدينة من الأعراب [2] ، و لنفس الغرض أرسلت السلطات الفرنسية باخرة " الشكال " إلى " صفاقس " يوم 27 جوان 1881 م مما زاد من هيجان السكان ، و في اليوم الموالي قام السكان بالإشتراك مع قبيلة المثاليث لمهاجمة قنصلية فرنسا و أطاحو بالعلم الفرنسي و ضربوا نائب القنصل الفرنسي " ماتي " " MATTE " ليقدمو بعدها الثوار و يهاجموا القائد "حسونة الجلولي " لتواطئه مع الفرنسيين [3] .

وصل "علي بن خليفة النفاثي" إلى "صفاقس" بداية شهر جويلية من نفس السنة فجرت محادثات متواصلة بينه وبين قبائل "المثاليث" و "السواسي" و "جلاص" وغيرهم وصار هذا الأخير القائد الفعلي للمدينة بإعتراف سكانها بقيادته وسلطته عليهم كما طرحت عليه لجنة الدفاع بالمدينة التي تأسست تحت رئاسة "محمد الشريف" ضابط المدفعية "الصفاقس" كل المسائل والأمور التي تخص المدينة بعدما رأو أنه الرجل الوحيد القادر على حماية أملاكهم من عمليات النهب التي ربما يقوم بها البدو والمرابطون بصفاقس وضواحيها[4]

[1] - أحمد الطويلي ، دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس ، د. ط ، سعيدان للطباعة و النشر ، تونس ، 1992 م ، ص 76 .

[2] -المثاليث: قبيلة في معتمدية تريلقة جبنيانة من ولا صفاقس ومن فروعها أولاد نجم وأولاد بوسمير، كما أن بعض المثاليث منتشرون في معتمديات المهدية والمنسترو جمال من ولاية سوسة ينظر: محمد سليمان الطيب: موسوعة القبائل العربية بحوث ميدانية وتاريخية ، مجاد3، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005،ص175

[3] -نفسه، ص49.

[4] -نفسه، ص49.

لم تستطيع المقاومة الصمود أمام هجمات الأسطول الفرنسي الزاحف الذي بلغ أوجه يوم 14 جويلية حيث ضم 17 سفينة و 6000 جندي نظرا لتفاوت التقي في الأسلحة بين الثوار التونسين وقوات الاحتلال فسقطت "صفاقس يوم 1881/07/16 بعد قصف دام عدة أيام بالرغم من شجاعة وبسالة المقاولين[1].

4-المواقف الدولية من الحماية الفرنسية: اختلفت ردود الفعل الداخلية والخارجية الرافضة للحماية عند توقيع معاهدة باردو ولعل أبرزها:

4-1 التوقف الفرنسي: جاءت ردود الفعل الخارجية المتباينة من فرنسا ذاتها، إذ رأى عدد من السياسيين ضرورة تأخير الحملة على تونس، والاهتمام بحدود فرنسا الشرقية واسترجاع إقليمي(الراس واللوري) كما لم يقتنع عدد أخر لأسباب التي قدمها الداعمون للحملة، وجاء ذلك على لسان "جورج كليمو نصون" للمتحدث بلسان الجانب الديمقراطي وتوجيه بخطابه إلى جول فيري JULEFERRY قائلا : "لقد أخفيت الحقيقة عن البرلمان وتجاوز الغاية التي شرحتها أمامه فإنك لم تمض بحملتك ضد قبيلة" خمير" فحسب بل ضد "تونس" وعلاوة على كل هذا نقد اعتبر الرأي العام الفرنسي وعدد كبير من رجال السياسة تأييد الإيطالية للتدخل الفرنسي في تونس مناورة يقصد بها المستشار الألماني تعكير العلاقات تعرض أمن فرنسا للخطر[2]رغم هذه المعارضة الداخلية إلا أن دعاة الاستعمار من أعضاء الحكومة وبقيادته "جول فيري" JULEFURRY" استطاعوا تمرير قانون تدعم بالحكومة الفرنسية الحملة على تونس بعد أن أقنعوها بأن الحملة محدودة المكان والزمان وبأن لها أهداف محدودة ما ساهم في طمأنة الرأي العام الفرنسي خاصة ساحة للعارض الاستعمار[3]

4-2 الموقف البريطاني: كان مؤيد للسيطرة الفرنسية على البلاد التونسية، حيث صرح وزير خارجية إنجلترا اللورد سالسبوري "salisbury" لنظيره الفرنسي " والنفنون "wallington" يقوله " احتلوا تونس إن شئتم إنجلترا لن تمانع في ذلك بل تحترم قراراتهم" وكان يرمي من وراء ذلك صرف نظر نظيره عن مسألة قبرص[4]

[1] -علي المحجوبي، المرجع السابق،ص49.
[2] - علي محجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية، المرجع السابق، ص56.
[3] - يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، مكتب تونس الحرة، د.ت، مطبعة الرسائل، تونس، ص26.
[4] - علي محجوبي، المرجع السابق، ص35.

4-3 موقف ألمانيا: أما عن موقف ألمانيا فهو مؤيد لذلك ويظهر من خلال موقف المستشار الألماني بسمارك "bismarck " وتصريحه للسفير الفرنسي أن الكمثري التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها، وأن عناد "الباي" وعدم المجاملة هو العامل الأساسي في نضج المسألة، وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذا تركتموها على الشجر لمدة طويلة[1]، وفي حقيقة الأمر فإن موقفه كان نابعا من بعض مصالح "ألمانيا" الخفية حيث كان يأمل أن تشغل الحملة على تونس الرأي العام الفرنسي وأن تقلل اهتمامه بالمنطقتين التي فازت بها "ألمانيا" سنة 1870كما ان المستشارون من حكمته كان لا يرغب في أن يخاطر ويخسر قضيته بإبداء موقف الرفض كي لا يجرح الشعور القومي الفرنسي في تلك الفترة وفي "فينا" لم يجد ممثل الحكومة العثمانية نجاحا لا يذكر[2]

4-4 الموقف الروسي: فقد كان يحتفظ من اتخاذ أي قرار لأنه أراد أن يكون صديق "لفرنسا" ولكنه من جهة أخرى أبدى استعداده لمناقشة الموضوع إذ أبدت إحدى الدول المبادرة، لقد كان هناك تناقض بين ممثلي حكومات الدول الكبرى فروسيا لا ترى في تبنيها مبادرة الوساطة، إلا أنها مستعدة أن تقدم مساعداتها إذ أخذت المبادرة وكدولة كبرى قوية لها مصالحها في المنطقة "كبريطانيا" أو "إيطاليا" في حين أن "النمسا" و "ألمانيا" لم تبدي أي اهتمام بالمسألة التونسية وبهذا تركت فرنسا بمفردها لتحقق مارست له في احتلال تونس والإستلاء عليها[3]

4-5 الموقف الإيطالي: أصيبت إيطاليا بخيبة أمل قوية بالاعتداء الفرنسي فقد عارضت في البداية الاحتلال الفرنسي وذلك لأنها كانت ترى في نفسها الأولى بذلك وتظهر تلك المعارضة من أن إيطاليا بدأت حملة دعائية قوية في منطقة شمال إفريقيا ضد فرنسا، لكن وبعد العديد من اللقاءات بين الطرفين الفرنسي و الإيطالي أقنعت فرنسا إيطاليا بأنه بإمكانها أن تقوم باحتلال "ليبيا" وبأنها ستجدها خير العوض عن أطماعها في البلاد التونسية كما أعلمتها كذلك بأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل وهكذا كان الجو الدولي في صالح فرنسا على عكس غريمتها إيطاليا

[1] - إسماعيل ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي، الحديث والمعاصر ، ج2، قارة إفريقيا، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1992، ص98.

[2] - نصيرة نواصر، صالح بوسلم، دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية (1881)، مجلة البحوث التاريخية، ع1، مج: 05، غرداية، جوان 2021

[3] - عبد الرحمان تشانجي، المسألة التونسية(1881-1913م) ، ت ر: عبد الجليل التميمي، تونس، 1973، ص99.

التي قررت عدم التصرف بمفردها بخصوص هذه المسألة التي هي محل اهتمام الدول الكبرى خاصة بريطانيا وعيرت بذلك اهتمامها بتونس بعد أن اكتشفت أن بريطانيا وألمانيا مؤيدة لفرنسا[1]

4-6 الموقف العثماني: كان يعيش مرحلة من الضعف السياسي والعسكري والاقتصادي أما الهزائم المتوالية والتكالب الأوربي الذي شهدته نهاية القرن 19 أما عن موقفها اتجاه الحملة الفرنسية على تونس والتي تعتبر إحدى إيلائها في منطقة المغرب العربي وباعتبار الدولة العثمانية مقر للخلافة الإسلامية وحامية الإسلام والمسلمين، فإنه كان ضعيفا ومعشما، فعندما شاع خبر حشود القوات الفرنسية على الحدود التونسية طال "عاصم باشا" وزير الخارجية العثماني من السفيرين "أسعد باشا" و "موسروس باشا" في كل من "باريس" و "لندن " الحصول على المعلومات حول الأحداث ، وأيضا وجهات نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية بخصوص هذا مع إرسال المبعوث "الباب العالي" إلى روما" لبيان موقفها[2] وكانت الأخبار التي وصلت من لندن وباريس وروما استبعدت احتلال فرنسا لتونس أما روما أثارت فكرة رد الفعل المشترك للحكومتين البريطانية والإيطالية أنهما لا تمانعان ارتباط الولاية التاريخي "بالباب العالي" ولذى من اللائق أخذ المبادرة بدعوة "باي تونس" رسميا أن يعمل على إنزال عقاب المعتمدين، وأن يرفع نسخة من هذا الأمر إلى الحكومة الفرنسية وإبلاغ الحكومة العثمانية بذلك لمواجهة الموقف الفرنسي[3] وعليه فقد اجتمع مجلس الوزراء العثماني واتخذ قرار نص على "الحكومة أبدت ارتياحا للإجراءات التي اتخذها باش تونس لمعاقبة المعتدين ونصح بالقيام بكل مساعديه لتلاقي كل ما من شأنه أن يثير شكاوي الحكومة الفرنسية، وأكد الباب العالي سلطته على الولاية والمحافظة على الامتيازات التي تتمتع بها تونس حتى الآن[4] ثم قامت بالاتصال بالعديد من الدول الأوربية وعملت على حثها على إن تتخذ موقف رافضا للاحتلال الفرنسي على "تونس" وقد أصبح هذا القرار الوثيقة التي اعتمدتها الحكومة العثمانية خلال اتصالاتها الدبلوماسية مع حكومات الدول الكبرى الأوربية لمنع التدخل الفرنسي في ولاية "تونس" العثمانية، وقد أبلغ وزير الخارجية فرنسا بقرار مسجل وزراء العثمانيين الذي رد بدوره على حكومة إسطنبول في 11 من شهر أفريل بأن

[1] - شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا –تونس-الجزائر-المغرب) المكتبة لأنجل ومصرية، ط1، القاهرة، مصر، 1998، ص306.

[2] - محمد عصفور سلمان، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوربي منها، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة ديالي، العدد56، ص06

[3] - Rounard docard, la turque et le protectoral francais entunisie entunisice(1881-1913)op.cit,p21

[4] - عبد الرحمان نشانجي، المصدر السابق، ص72.

الحكومة الفرنسية أرسلت قوتها على الحدود التونسية، ويطلب من الباي أن يتعاون معهم على معاقبة المعتمدين وأن الحكومة الفرنسية ليس لها نية الاحتلال مطلقا، وأن هدفها الوحيد هو الحصول على ضمانات مجدية لسلامة الحدود[1]وهو ما تظاهرت به الدول الأوربية، واشترطت قيام "الباي" بضمان أمن حدود فرنسا الشرقية "الجزائر" كما لاحظ "أسعد باشا" السفير العثماني في "باريس" أنه نتيجة لرد فعل هذا لم يبق "الباي العالي" غير الاحتجاج على سلوك الحكومة الفرنسية لدى بقية الدول الكبرى"تيسو" سفير "فرنسا" في "إسطنبول" وفعلا قد سلم ممثل "الباي العالي" قرار الحكومة العثمانية في 1881/04/11 الكونت "مافي" مساعد وزير الخارجية الإيطالي الذي صرح بأن الحكومة الإيطالية لا ترغب في غير المحافظة على الوضع القائم في تونس وأنه إذا كانت فرنسا تسعى الإستلاء على التراب التونسي فإن إيطاليا سوف تعلن عليها الحرب لمنعها، ولكن ذلك من شأنه حتما أن يلحق مضرة كبيرة بالعلاقات ، أما باي تونس "محمد الصادق" فقد كتب إلى رئيس الوزراء العثماني "سعيد باشا" (الصدر الأعظم) مايلي " إن الحكومة التونسية قد أولت المسألة شيئا من الخطورة ودخول الجيش الفرنسي الأراضي التونسية سوف يؤدي بدون شك إلى اضطرابات خطيرة ، وذلك أن الأهالي المدفوعين بشعور وطني سوف يستنجدون بإخوانهم، وهذا من شأنه أن يفسح المجال للجيش الفرنسي بالانتشار في البلاد واحتلالها، إننا نتوقع دخول الجيش الفرنسي من يوم لأخر، ولقد جددت احتجاجي لقنصل فرنسا ، واليوم أسارع بإعلام سموكم حتى تتخذوا الإجراءات التي يمكن أن تجنبنا المصائب[2] وبمجرد وصول برقية باي تونس إلى إسطنبول تقرر عقد اجتماع مجلس الوزراء العثماني وذلك لأخذ القرار بالتفاوض مع فرنسا، وفي حال رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق "الباي العالي" في "تونس" ولكن الأحداث توالت بسرعة وراء بعضها البعض ففي 24/أفريل/1881م اخترقت قوات من الجيش الفرنسي الأرض التونسية، واحتلت "الكاف" و"طبرقة"[3]، وعليه استدعى "عاصم باشا" وزير الخارجية العثماني سفير دولته في باريس للعمل على مقابلة وزير الخارجية الفرنسي ومحادثته حول اقتراح التسوية الذي تقدم به "الباب العالي"، ومن جهة أخرى اعلم" الباب العالي" الحكومة البريطانية برغبته في التفاهم مع فرنسا واقترح عليه القيام بالتحقيق

[1] - Raymond Andre, les liberaux anglais et la question (1881-1881) les cahies de tunisies,1995,p23

[2] - مذكرات جمال الدين الساسي، العلاقات التونسية الفرنسية وخلفيات الاحتلال (1839-1881) مذكرة ماستر، جامعة محمد خيصر، بسكر، 2015-2016م

[3] - نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية ،الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص133.

حول الظروف التي كانت سبب في اعتداءات بعض أفراد من القبائل وختم الإعلان بطلب رأي المجلس الوزراء البريطاني الذي رد بأن " حكومة جلالة الملكة لا تعتقد أنها مدعوة لتقديم رأيها حول الاقتراح المذكور، الذي يبدو أن الأحداث قد حكمت عليه بالفشل" خاصة بعد تقدم الجيش الفرنسي في الأراضي التونسية للوصول إلى المبتغى المرجو

حقيقة والذي لم يترك مجال للشك بتدخل فرنسا الحقيقي [1] ، بدأت فرنسا في التوغل داخل الأراضي التونسية فاحتلت مدينة "بنزرت" وقصفت مدينة "طبرقة" في 1881/04/24 ، لذى قررت الحكومة العثمانية مجددا مناشدة الدول الكبرى للعثور على مخرج عادل ومباشرة وساطتها في الخلاف العثماني الفرنسي، وتلخص الموقف العثماني في عدة مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية ثم استدعى "عاصم باشا" وزير الخارجية العثماني سفير دولته في "باريس" للعمل على مقابلة وزير الخارجية الفرنسي دون إضاعة الوقت، وتقديم مقترح التسوية الذي تقدم به للباب العالي ، ومن جهة أخرى أعلم الباب العالي الحكومة البريطانية برغبته في التفاهم مع فرنسا حول موضوع القبائل الحدودية والنزاعات التي أدت إلى اختراق الحدود الجزائرية التونسية، إلا أن بريطانيا كانت ترى أن الوقت تأخر مع تقدم الجيش الفرنسي إلى "تونس"، ولكن الأخبار التي وصلت أسطنبول من باي تونس أن وحدات الجيش الفرنسي قد توغلت في الأراضي التونسية أنها قد وصلت مسافة مئة ميل من وسط البلاد.[2] وأرسل "الباي" رسالة استغاثة أخرى إلى السلطان العثماني يوم 1881/05/05 إلا أنها لم تجد أي استجابة ومع ذلك قامت الدولة العثمانية برفض عملية توقيع الباي التونسي على المعاهدة التي كانت مفروضة بالقوة وعدّتها غير شرعية وباطلة ورغم أنها عملت جاهدة على إيصال احتجاجها للدول الأوربية خاصة بريطانيا وألماني وإيطاليا، إلا أن هذا الاحتجاج لم يكن ليجدي نفعا بهذه الدول المتعاونة سرا مع فرنسا[3]

[1] - محمد عصفور سلمان، الحماية الفرنسية على تونسن 1881م، والموقف العثماني والأوربي منه، كلية التربية الإنسانية، مجلة ديالي ، العدد 56، ص09

[2] - نقولا زيادة، المرجع السابق، ص134.

[3] - محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، ص11.

الفصل الأول : *السياسة الفرنسية في القطاع الزراعي و الصناعي أواخر القرن 19م و بداية القرن 20م*

1- السياسة الفرنسية الزراعية

1-1 القانون العقاري 1885 م

1-2 مصادرة الأراضي

2- فرض الهيمنة الفرنسية على الصناعة

2-1- الهيمنة على الصناعة التقليدية

2-2- الهيمنة على الصناعة الاستخراجية

2-3 الهيمنة على الصناعة التحويلية

تمهيـــــــــــد

عنـد النظـر في الأهـداف البعيـدة للنظـام الاسـتعماري نجـد أن سياسـة الحمايـة اتجهت إلى تشجيع الاستعمار الزراعي من خلال التشريعات والقوانين العقارية التي تمكنت من ضـمان الأمـن و الاستقرار للمستوطنين و لم تكتـف فرنسـا بهـذه السياسـة فقـط بـل اتجهـت إلى إضـعاف الصـناعة بأنواعهـا الـتي كانـت مـن أهـم ركـائز تطـور المجتمـع التونسـي،و في هـذا الفصـل سنستعرض أهم النقاط التي اعتمدها النظام الاستعماري الاقتصادي في تونس في مجالي الزراعة و الصناعة .

1-**السيطرة الفرنسية على المجال الزراعي**: عملت فرنسا على سن قوانين جديدة تخدم مصالحها و الاستحواذ على نسبة كبيرة من الموارد النباتية في البلاد التونسية.و من أهم هذه القوانين نذكر :

1-1-***القانون العقاري 1885 م*** :شرعت السلطات الفرنسية منذ السنوات الأولى على تنظيم القوانين و دعم مكاسب الفرنسيين في الإيالة و استغلال البلاد،و قد أرادت من ذلك تخصيص البلاد التونسية الرأسماليين دون سواهم ، حيث كانت الظروف الاقتصادية والديموغرافية ملائمة لمثل هذه السياسة،فقد كان لفرنسا فائضا ماليا في حين أنها لم تكن تشكو فائضا سكانيا عند احتلالها للتونسيين مما دفعها إلى اعتبارها مستعمرة للاستغلال لا للاستيطان [1] .

كما فانتهجت سياسة النهب و السلب بتونس و ألبستها ثوبا من المشروعية ولأجل سيطرة فرنسا كليا على الحياة الاقتصادية في البلاد التونسية وجهت أنظارها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية و اتخذت كل الوسائل ومن ضمنها إصدار القوانين والتشريعات لانتزاع الأراضي من يد أهلها الأصليين[2] .

في ظل تضارب المصالح مع باقي الدول حول نظام الامتيازات في المجال العقاري، واجه الاستعمار الفرنسي أنواعا متعددة من الملكيات العقارية لم تكن معروفة في أوروبا،فقد كانت أغلب العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من التراتيب المتشعبة ومن أبرز سيماتها هشاشة حق الملكية و غموضها،حيث قسمت هذه الملكية إلى أصناف عديدة و متنوعة مثل: الملك الخاص و الأحباس العامة و الخاصة و الأراضي المشاعة و الأراضي الموات و الأراضي الجماعية أو العروشية [3] .

[1] -علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية، تع: عمر بن ضو وحليمة القرقوري، سراس للنشر، تونس، 1986، ص125.

[2] - جمعة عليوي الخفاجي، السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)، مجلة الأستاذ، ع 614، مج1، بغداد، 2015، ص261.

[3] - خليفة الشاطر واخرون، تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجامعة ، تونس، 2005، ص48.

و في شهر جويلية من سنة 1885 م صدر مرسوم توزيس" Toussis " [1] ، الذي وضعه المقيم العام " بول كامبون " PAUL CAMBON [2] و الذي أقر بتنظيم الملكية العقارية ، وهو أمر حتمي على الساهرين في إنجاح هذا المشروع الفرنسي من خلال البحث عن المستوطنين

و استقطابهم للحصول على أرض،هذا ما أدى إلى تقوية الروابط بين المعمر والأرض.

و قد ضبط هذا القانون أيضا صيغا لتسجيل العقارات التونسية،بحيث أن كل طلب تسجيل يقدم مصحوبا بالوثائق الرسمية المحررة من قبل مهندسين إلى محافظ الملكية العقارية،و بمقتضى هذا المرسوم تم تشكيل محكمة مختلطة [3]،أنشئت خصيصا لهذا الغرض ليكون باستطاعة المالك الجديد لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته بواسطة التسجيل فيها،ولهذا فإن الحكم الذي تصدره هاته المحكمة في تحديد الأراضي و ملكيتها هو حكم نهائي لا يقبل مراجعة و لا استئناف [4].

بهذه الطريقة حدثت اعتداءات كثيرة على الأهالي وانتزعت منهم أراضيهم دون أن يستطيعوا المعارضة وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم [5]،مما سمح للمستوطنين بالاستحواذ على الآلاف من الهكتارات على حساب المزارعين التونسيين الذين انتزعوا منها بدليل عدم دقة وثائقهم أو لعجزهم عن تسجيلها في المحكمة العقارية[6].

[1] - تورنيس: هو نظام مطبق في استراليا منذ كانون الأول سنة 1858 نسبة إلى مقترحها الأسترالي (ريتشارد تورنيس) لتنظيم الملكية العقارية، ينظر: جمعة عليوي فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص261.

[2] - بول كامبون PAULCAMBON (1843-1924): ديبلوماسي فرنسي اشتهر بمهاراته الإدارية بفرنسا ففرض على تونس اتفاقية المرسى كما أنه استلى على السيادة الداخلية التونسية وتصرف في الميزانية وشجع كذلك هجرة الفرنسيين إلى تونس ومنحهم وظائف عامة والأراضي الخصبة. علي البهلوان، تونس الثائرة، دار الهنداوي، وط تونس، د.ت.ن، ص14.

[3] - المحكمة المختلطة: تسمى بالمحكمة المختلطة التونسية الفرنسية يرأسها فرنسي، وقضاة فرنسيون وتونسيون عهد إليها بتطبيق القانون وحل المسائل، وهي التي تقبل أو ترفض مطالب التسجيل وهكذا من خلالها استطاع الفرنسيون الحصول على كل ما يضمن لهم استقرارهم .ينظر: علي المحجوبي، انتصاب الحماية...، المرجع السابق ،ص130.

[4] - نفسه، ص130.

[5] - ينظر الملحق رقم

[6] - مجموعة باحثي المعهد: جذور الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص21.

والغاية من ذلك هو إعطاء الأملاك مفهوما محددا غير قابل للنقص والحد من تداخل الحقوق،و لكن لم يفض هذا القانون إلى إعادة هيكلة الأملاك الزراعية على أسس متجانسة فقد مكن من تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- تحديد الملكية العقارية و ضبطها حسب المعايير الرأسمالية .

- ترسيخ أسس الملكية الخاصة و حمايتها .

ليساهم في فقدان الأرض قيمتها كرمز من رموز الثروة و اكتسبت قيمة اقتصادية لا ريب فيها فارتفعت أثمانها ارتفاعا ملحوظا [1]، وبهذا تمكن المستوطنون الأوروبيون من الحصول على كل ما يضمن لهم الاستقرار والأمن، وقد أنشئ لهذا الغرض مصلحتان هما :

- مصلحة حفظ الملكية العقارية التي عهدت إليها مهمة تحرير العقود .

- مصلحة قياس الأراضي المكلفة بمسح و تحديد الأراضي،ولقد ألحق بهذه المصلحة مهندسين و مترجمين [2]

ومن جهة أخرى نص هذا القانون على تسجيل العقارات الممنوحة عن طريق " الإنزال "[3]الذي نتج عنه تحويل تلك الأراضي إلى نظام الملكية و الظاهر أن الحماية الفرنسية لم تكتف بما سبق ذكره بل نجدها تفتك الأراضي التونسية بحيث تم تقسيم 85 هكتارا منحت إلى الرأسماليين الفرنسيين فلا شك في ذلك أن نشاهد هجرة مكثفة للفرنسيين من الجزائر إلى تونس بأعداد كثيرة [4] .

1-***2 مصادرة الأراضي :*** تعرضت العديد من الأراضي و الأملاك إلى المصادرة من قبل السلطات الفرنسية على النحو الآتي :

[1] - خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص49.
[2] - علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص103.
[3] - الإنزال: هو عبارة عن ريع دائم يسلمه المستغل إلى صاحب الأرض حتى يتمكن من المحافظة إلى ما لا نهاية له على حقوقه المتعلقة بتلك الأرض ويضمن للمنتفع إمكانية إستغلال تلك الأرض بصورة دائمة إلا أن طريقة الإنزال الفرنسي سيمكن من تحويل هذا النظام إلى طريقة تملّك. للمزيد ينظر أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1956-1881)، المرجع السابق، ص60.
[4] - حبيب اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات سيدي نابل، الجزائر، د.ت، ص102.

أ- *أملاك الدولة* :

اقتصرت الأملاك المشاعة في الغالب على أملاك الباي أو الأملاك الخاضعة لشبه وصاية من قبله،والتي بدأت سلطة الحماية بتحويلها تدريجيا إلى أملاك الدولة حيث وصل عدد الأراضي المحولة على حساب أراضي الباي والزوايا إلى 221000 هكتارا سنة 1903 م في حين لم تكن تتعدى 45000 سنة 1896م[1]، ففي 13 جانفي 1896م صدر مرسوم يقضي بأن تكون أراضي البور المهددة و الجبال غير المزروعة أي العقارات التي تدعى بأراضي" الأموات " جزءا من أملاك الدولة ، فبادرت الحكومة الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضي من يد الفلاحين التونسيين و أعطتهم حق استغلالها في الأول،ثم ما لبث أن طردتهم منها وحل محلها المعمرون الفرنسيون [2] .

ب- *أراضي الغابات* :

توجد بتونس غابات و أحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية تبلغ مساحتها مليون و ستة عشر ألف هكتار،حيث عمدت فرنسا على الاستيلاء عليها،فأصدرت أمر بتاريخ 04 أفريل 1890 م يقضي بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة في حين جاء قرار آخر بتاريخ 22 جويلية 1903 م يتضمن إلحاق المناطق الجبلية بأملاك الدولة،و كان الهدف من كل هذا هو اغتصاب أراضي السكان المجاورة لهذه الغابات دون قبول أية دعوة تتعلق بحق الملكية بعد إتمام عملية التحديد التي كانت بدورها تتم في الخفاء بحيث كان أغلب الملاك من البدو لا يعرفون إجراءات هذا التحديد إلا بعد فوات الأوان[3].

ج- *أراضي القبائل* :

نعني بها الأراضي الاشتراكية أو أراضي العروش وهي التي تحولت إثر الأمر المؤرخ في 13 جانفي 1896م إلى أراض دولية،المعبر عنها "بالموات" أي لم يتم إحياؤها عن طريق

[1] - يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، مكتبة تونس الحرة، د.ب ، د.ت.ن، ص76.
[2] - حبيب ثامر، هذه تونس، المرجع السابق، ص43.
[3] - حبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، مكتب المغرب العربي، القاهرة، د.ت.ن، ص43.

الاستغلال المنظم ،وبناءا على ذلك فإن الأمر الذي صدر في 14 جانفي 1901 م يعترف بوجود أراض اشتراكية تابعة لبعض القبائل أو لبعض فروعها [1]

د- ***أراضي الأوقاف*** :

لم تقتصر السياسة الفرنسية في اعتداءاتها على أملاك الدولة وأراضي الغابات والقبائل بل ذهبت إلى أبعد من ذلك،وهو تطاولها على أوقاف المسلمين التي كانت مساحتها (العامة و الخاصة) لا تقل عن 04ملايين هكتار وهو ربع مساحة تونس[2] ، حيث حصلت إدارة الفلاحة على حق مراقبة تصرف جمعية الأوقاف قصد المحافظة على الأراضي التي كانت بحوزتها ومنعها من التسرب إلى التونسيين،وبالتالي حولت هذه الأراضي شيئا فشيئا إلى أيدي المعمرين الذين أصبحوا لا يتعاملون مباشرة مع جمعية الأوقاف بل مع إدارة الفلاحة التي أحدثت للتوسيع مع نطاق الاستعمار الزراعي والتي أفضت عمليا تلك التدابير التشريعية إلى تصفية أملاك الأوقاف العامة،وصدور أمر بتاريخ 2 جانفي 1905م والقاضي بشراء أراضي الإنزال بعد دفع 20 قسطا سنويا[3] .

أما فيما يخص الأرض التابعة للأوقاف الخاصة،فإن بيعها لا يتم إلا بموافقة المنتفعين ، فحتى سنة 1913م لم يمس الاستعمار الزراعي الأوقاف الخاصة بمثل ما تعرضت له الأوقاف العامة [4].

تجدر الإشارة هنا أنه في جانفي 1898م صدر مرسوم يقضي باستبدال الوقف سواء كان عاما أو خاصا بعقار آخر قيمته مساوية للوقف أو مقابل مبالغ مالية،وهكذا بدلت أغلب الأراضي الزراعية الموقوفة بالدكاكين والبيوت في بعض المدن والقرى[5]،وفي نفس السياق طالب ممثلي المعمرين في سنة 1903 م.

[1] - أحمد قصاب، تاريخ تونس المعاصر (1956-1881)، تع: حمادي ساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص76.
[2] - نفسه، ص46.
[3] - أحمد القصاب، المرجع السابق، ص80.
[4] - نفسه، ص81.
[5] - يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال ، المرجع السابق،ص72.

تم سنة 1904م إلغاء الأوقاف العامة أو الخاصة بدون قيد ولا شرط لكنه لم يؤخذ بعين الاعتبار من طرف السلطات بعد المقاومة الشديدة من طرف الأهالي التونسيين [1]،حيث وجه " البشير صفر " [2] رئيس جمعية إدارة الأوقاف العامة في تقرير مرسل إلى المقيم العام " بيشون " PICHON إنذار جاء فيه"إذا ما تقرر إلغاء الأوقاف الخاصة فسيحكم على سكان الأهالي بالهجرة أو العبودية ، والتحول إلى عمال يعملون فوق الأرض التي أنبتتهم "[3]

كما حاولت السلطات الفرنسية تسخير أراضي الأوقاف الخاصة عن طريق إصدار قرار في 12 أفريل 1913م،والهدف منه التعرف على الأراضي الموقوفة و المشغولة بالفعل و تسخير الأراضي التي تبدو شاغرة لفائدة المستوطنين[4].

ثالثا : توسيع النشاط الفلاحي الفرنسي بتونس :

بعد أن هيمنت فرنسا على الأراضي الواسعة كما ذكرنا مسبقا من خلال القوانين و الإجراءات التي اتخذتها،وضعت بعدها كل التسهيلات للمعمرين الفرنسيين مثل الدفع بإتمان بخص ومنح لهم قروض طويلة المدى بفائض طفيف يقدر ب 02 %،وتيسير تسويق المحاصيل الزراعية،ليستحوذ آلاف المستوطنين ما بين ثلاثة آلاف و أربعة آلاف على ما يقل سبعمائة ألف هكتار [5] .

لتأتي بعدها الشركات الاحتكارية المالية لتستولي على ما يقارب مائة و واحد و ثلاثون ألف هكتار ممثلة في الشركة العقارية التونسية والبنك التونسي أو فرعه فقد تحصلا على ثلاثة آلاف و خمسمائة هكتار " بالمرانقية " ، كما أصبح بعض الرأسماليين من مدينة ليون الفرنسية

[1] - أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع نفسه، ص81.

[2] - البشير صفر(1865-1917)، من أصل تركي، ولد بتونس، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية ثم سافر إلى فرنسا لإتمام دراسته هناك بمعهد سان لويس كما باشر رئاسة جمعية الأوقاف، وعين واليا بسوسة سنة 1908 ، التي توفي فيها بسبب مرض عضال سنة 1917، ينظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص120-130.

[3] نفسه،ص82

[4] - أحمد قصاب ، المرجع نفسه، ص82.

[5] - حمه الهمامي، المجتمع التونسي، دراسة إقتصادية إجتماعية، ط1، صامد، صفاقس، د.ت.ن،ص29.

يملكون بعض الأراضي الزراعية بمنطقة مرناق (منطقة ساحلية جنوب تونس) و واد مجردة الوسطى (منطقة ساحلية بشمال تونس) و منطقة صفاقس[1].

كما تولت " شركة مرسيليا للقرض " بيع الأراضي التي تملكها للشركة،الأملاك العقارية سنة 1898 م والتي قامت بدورها بتقسيم ألف و خمسمائة هكتار إلى خمسة عشر قطعة تبلغ مساحة كل قطعة منها متئة هكتار سلمت إلى المعمرين الفرنسيين [2] .

وبالتالي فإن الاستغلال الأوروبي الزراعي في البلاد التونسية حوالي سنة 1900 م كان يمثله مالكون فرنسيون بطريقة غير مباشرة ، بحيث أصبحت الجالية الفرنسية تضغط على المعمرين الذين هم من أصل فرنسي على سلطات الحماية،نظرا للطغيان الذي لحقها من طرف العنصر الإيطالي على الزراعة في تونس، وذلك من أجل إعادة تنظيم الاستعمار الزراعي وفق النظرية القائلة بوجوب استعمار الأراضي من طرفهم فقط،وبوضع أحسن الأراضي التابعة لأملاك الدولة و انتهاج سياسة القرض الزراعي و تجهيز المناطق المستثمرة بالطرقات و السكك الحديدية وقنوات المياه،بالإضافة إلى إحداث مراكز استعمارية ريفية ووضع اتحاد جمركي يفتح السوق الفرنسية على مصرعيها أمام الإنتاج الزراعي الإستعماري[3] فمن سنة 1892 م إلى سنة 1902 م اتسع إلى حد كبير نطاق المساحات التي يملكها المعمرون و الفرنسيون منهم بالخصوص حسب ما يظهره الجدول التالي :

[1] - أحمد القصاب، المرجع السابق، ص56.
[2] - نفسه، ص67.
[3] - حمه الهمامي المرجع السابق، ص47

جدول رقم 01 المساحات التي يملكها الأوروبيون من 1892 م إلى 1902 م [1].

المستوطنون	1892	1897	1902
الفرنسيون	402211 هك	467372 هك	576933 هك
الإيطاليون	27358 هك	39523 هك	36469 هك
غيرهم من الأوروبيون		21852 هك	33476 هك

المصدر : أحمد القصاب,ص71

عرفت أملاك المستوطنين تزايدا ملحوظا،خاصة أملاك الفرنسيين وذلك بعد الاستعمار الرسمي سنة 1892م،ليصل عدد الهكتارات التي امتلكها الفرنسيون سنة 1902م بـ 576933 هكتارا وهذا راجع إلى استغلال الزراعي المباشر،مما جعلها تسيطر على العديد من الهكتارات، ونفس الشيء عرفته الدول الأوربية الأخرى ولكن بنسب أقل من فرنسا(الجدول رقم 1)،ومن ناحية أخرى فإن السياسة الاستعمارية الفرنسية الجديدة عرفت رؤية جديدة بعد الاستعمار الرسمي سنة 1892 م مما ساهم في توجيهها و نذكر منها:

– إنشاء صندوق الاستعمار سنة 1897 م،والهدف منه مركزية الأموال المخصصة للاستعمار ،من شراء أراضي و بيعها وإعدادها وتحسين المراكز الاستعمارية،فقد كان هذا الصندوق له امتيازات غير محدودة،إذ أنه أنفق منذ سنة 1900م حتى سنة 1920 م مليون من الفرنكات أتت إليه من ميزانية الدولة ومن حصيلة بيع الأملاك الأميرية [2] .

– إحداث شركة الضيعات الفرنسية والتي تأسست سنة 1898م من طرف جول صوران" DJOUL SOURAN" وهو من أشد أنصار استعمار الأراضي،فخلال سنة 1901م كانت الشركة تملك ألفين و خمسمائة هكتارا، وأثر تطور نشاط الشركة و توسيع أملاكها في تونس ما

[1] - ا نفسه، ص71.

[2] - عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، لبنان، ماي، 1975، ص121.

يقارب ستة وعشرون ألف وثلاثمائة وتسعة وسبعون هكتار سنة 1920 م،مارست عدة أنشطة فلاحية مثل غراسة الكروم،زراعة الحبوب و الأعلاف،تربية الأبقار،[1]

– شركة الأمونيوم العقاري التونسي:وهي شركة خفية الاسم مقرها تونس اعتبرت من أكبر الشركات الاستعمارية الزراعية الفرنسية تأسست من قبل الفرنسيان "بيزو" BIZOU و "مرتيني " MARTINI برأس مال مائة وخمسون ألف فرنك سنة 1905م ليرتفع إلى خمسمائة ألف فرنك سنة 1906م[2].

إلى جانب ذلك نادت الحملة الصحافية بمطالب المستوطنين على أن عددهم قليل لكن تأثيرهم كان كبيرا،هذا ما دفع المقيمين العامين ومدراء الإدارات إلى اتخاذ مجموعة من التدابير هدفت إلى استقرار المعمر الفرنسي بالإيالة التونسية،لتستجيب إلى ذلك الحكومة الفرنسية وتؤسس سنة 1898م إدارة الفلاحة الاستعمارية من أجل تنظيم الأراضي وتوزيعها على المعمرين [3].

في حين أنشئت لجنة استشارية لدى إدارة الفلاحة للحصول على تسهيلات جديدة لحيازة الأراضي وسداد أثمانها بأمر مؤرخ في 16 ديسمبر 1903 م،كما تقرر في 21 أوت 1957م منح صندوق شراء الأراضي الدولية مبلغا قدره خمسة ملايين فرنكا من القرض التونسي المبرم سنة 1905م و البالغ خمسة و سبعون مليون فرنك،قد مكنه من توسيع نطاق أملاك المعمرين فمن سنة 1892م إلى سنة 1914م ازدادت تلك الأملاك بما مساحته مائة واثنان وأربعون ألف هكتار من الأراضي إلى قرابة تسعمائة و ثلاثون ألف هكتارا منها سبعمائة وتسعون ألف هكتارا تقريبا للفرنسيين وأربعة وثمانون ألف للإيطاليين وخمسون ألف للأوروبيين من مختلف الجنسيات[4].

كما أن حكومة الحماية طرحت في منهجها مسألة الري الزراعي إلى جانب مخطط يرمي إلى زيادة الاستعمار الرسمي لعله يزيد في قيمة الأرض المروية،من أجل ذلك ضحت الحكومة بمصالح البلاد جميعا لاستقطاب المهاجرين للأراضي التونسية .

[1] - أحمد القصاب ،المرجع السابق، ص73.
[2] - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الإستعمار،د.ط تونس، 2016، ص111.
[3] - محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر-الإستمرارية والتغيير-، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014،ص33.
[4] - أحمد القصاب ، المرجع نفسه، ص86.

كما عملت أيضا على إصلاح أراضي البور وتهيئتها بأموال الدولة،وتكونت منظمات للدفاع عن مصالحها من أجل تلقي مساعدات ضخمة من الحكومة قدرت بستون ألف فرنك في السنة ولغرفتي الزراعة والتجارة الاستعماريتين،وأنعشت مديرية الزراعة لسنة 1913م خزينتها ثلاثمائة وخمسون ألف فرنك تحت باب المساعدة و تشجيع الزراعة و التجارة و الصناعة [1] .

إضافة إلى ذلك منح البرلمان الفرنسي سنة 1920م مبالغ ضخمة من قرض التجهيز الخاص بالبلاد التونسية لمواصلة العمل الاستعماري وتوسيع نطاقه،فمنذ بداية القرن العشرين ميلادي اكتسى الاستعمار الزراعي الصبغة الرسمية حقيقية على المستوى الفرنسي رمت من خلالها إلى زيادة مساحة الأراضي الاستعمارية [2] .

ومن أجل تطوير الزراعة أكثر،عملت السلطات الفرنسية على تشجيع البحوث العلمية فقد أحدثت في سنة 1913م مصلحة النباتات بالبلاد التونسية،ومخبر مصلحة تربية الماشية الذي تحول في سنة 1912م و1913م إلى "معهد أرلوانج " لوضع اللقاح ضد أمراض الماشية [3]، وبهذا أصبحوا يطبقون سياسة زراعية مدروسة من خلال إحداث التعليم الزراعي في "المدرسة الفلاحية الاستعمارية بتونس"[4].

كما استعملت السلطة الاستعمارية بذور منتقاة وآلات ميكانيكية وما صاحبها من تطوير لطرق الاستغلال الذي ساهم في رفع المحاصيل في الجنوب من 5 إلى 20 قنطار ابتداء من سنة 1914 م،ولعل أهم ما حققت فيه الزراعة الفرنسية أعلى مستويات المردودية هو قطاع الزيوت والكروم ،وكان ذلك بسبب الآلات المتنوعة التي أتقنت مختلف الأشغال و أسرعت فيها،كما عملت السلطات على تطبيق أساليب فنية للزراعة في السهول الداخلية حتى بلغ الإنتاج بين 20 و 22

[1] - عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص ص 134-135.
[2] - أحمد القصاب ، المرجع السابق، ص89.
[3] - المرجع نفسه، ص101.
[4] - المدرسة الفلاحية الإستعمارية: تأسست سنة 1898 بتونس العاصمة وتهدف إلى تكوين الفلاحين وتوجيههم للتصرف وإدارة الأراض الفلاحية لكنها لم تحتضن حتى سنة 1919 سوى أربعة تلاميذ تونسيين.ينظرللمزيد: الهادي جلاب، النخب الاقتصادية التونسية(1956-1920) ، منشورات المعهد الأعلى في تاريخ الحركة الوطنية جامعة تونس الأول،د,ط 1999، ص ص34-35.

قنطار من القمح في الهكتار الواحد،ومن جهة أخرى أجرى الباحثون الفرنسيون دراسات متقدمة مقترحين استعمال طريقة التهجين[1].

كما أعدت كذلك سلطة الحماية قسما هاما من ميزانية الدولة التونسية لشراء الأراضي و التجهيز الاقتصادي العصري،والإعانات المالية التي ازداد حجمها بزيادة عدد المعمرين كالقرض التعاوني المؤرخ في 25 ماي 1905م والذي قدر بسبعمائة ألف فرنك و صرفت له دفعة إضافية سنة 1907م بخمسمائة ألف فرنك و القرض التعاوني المؤرخ في 10 نوفمبر 1905م برأس مال أربعون ألف فرنك،ثم ارتفع إلى مبلغ مائة وستون ألف فرنك،ليصل عدد صناديقه المالية إلى 25 صندوقا ماليا سنة 1913 م[2].

وقد شهد الاستعمار نوعا آخر من المساعدات المالية للدولة،وبالأخص الجمعيات مثل:الجمعية الزراعية التي يرأسها "كارنيار " CARNIAR والتي تأسست في سنة 1906 م،و قد كان رأس مالها عشرة آلاف فرنك ترمي إلى إمداد مزارعيها بالمواد اللازمة كالمواد الكيماوية الخاصة بزراعة الكروم،وفي 13 جويلية 1912م سمح بإنشاء شركات للتأمين التعاوني التي يشمل نشاطها المخاطر الزراعية مثل الحرائق والفيضانات وغيرها [3] .

بدخول الطرق الإنتاجية العصرية إلى في النظام الفلاحي،لم يهتم المستوطنون الفرنسيون بأنواع الزراعات التي وجدوها في تونس وخاصة زراعة الحبوب بسبب انخفاض أسعارها مما جعلهم يتركون زراعة الحبوب للأهالي و خصصوا لها سوى ثلاثة وخمسون ألف هكتار من جملة ما يملكونه سنة 1885م،وبفضل الوسائل الحديثة تركز الاستغلال على الغراسات ذات المردودية المرتفعة المعدة للتصدير الخارجي مثل الكروم التي تطورت المساحات المخصصة لها من ألف ومائة هكتار في بداية الاحتلال إلى ثلاثة وعشرون ألف وأربعمائة هكتار سنة 1920م،وكذلك زراعة الزيتون لا سيما في غابة صفاقس حيث ارتفع عدد أصول الزيتون إلى ثمانية وعشرون ألف سنة 1914 [4].

[1] - خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص51.
[2] - أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، المرجع السابق، ص ص98.95.
[3] - المرجع نفسه، ص ص95-96.
[4] - خليفة الشاطر واخرون، تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص51.

ومع بداية سنة 1910م حصل تقدما ملحوظا في إنتاج الحبوب مما أدى إلى وصول الزراعة الأوروبية إلى نسبة تتراوح بين 20 و22 قنطارا من القمح في الهكتار الواحد سنة 1914م،أما زراعة الكروم فقد حضيت بسبعة عشر ألف هكتار سنة 1913م،ويعود السبب في ذلك إلى الآلات والأساليب الفنية الملحوظة أكثر في مجال زراعة الحبوب والقطاعات الزراعية الأخرى من زياتين وكروم خاصة الزيوت بعد انتشار المعاصر البخارية الحديثة التي تجرها الحيوانات[1].

2- **فرض الهيمنة الفرنسية على الصناعة التونسية:**لقد زعزع التوسع الاستعماري كافة الصناعات بالبلاد التونسية وعمل على عرقلة تطورها من أجل توسيع مشروعها والتعريف بصناعتها الخاصة والسيطرة على الأسواق الداخلية.

2-1 الهيمنة على الصناعة التقليدية:لقد حارب الفرنسيون الصناعات الوطنية التونسية التي ازدهرت قبل احتلالهم البلاد،وذلك بهدف فتح السوق التونسية أمام الصناعة الأجنبيةعموما والفرنسية بالخصوص،وتحويل تونس بأكملها إلى مجال لتصريف منتجاتها[2]،فكانت صناعة الشاشية (الطربوش)[3] من أهم الصناعات التونسية التي تصدرها، إلا أن فرنسا عملت على عرقلة تطور هذه الصناعة فسعت بذلك إلى تقليد وإنتاج المواد التي يستعملها السكان التونسيون بكثرة،من أجل مزاحمة هذه المصنوعات وتدميرها عن طريق إغلاق السوق المحلية بمنتوجات مشابهة وبأسعار منخفضة[4].

فقط سيطر التجار الفرنسيون الكبار والمتوسطون على الحرفيين التونسيين في مستوى التزويد بالمواد الأولية وتسويق الانجاح فلم يكن هناك شيء يفرق بين البضاعة الفرنسيو والتونسية ما عدا العلامة أو نيشان الصانع التونسي، وقد فاقت مدة سنتين (1903-1904) مبيعات الشاشية المصنوعة بالخارج مبيعات الشاشة التونسية، نتيجة زهادة ثمن الشاشية الأجنبية والتي كانت تستعمل المواد الأولية من النوع الرديء وبالخصوص أساليب

[1] - المرجع نفسه، ص51.
[2] - جمعة عليوي، فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص263.
[3] - ينظر الملحق رقم02
[4] - عاطف عبد، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، موسوعة الحضارات، د ب، 1998-1999،ص57.

الصناعة وإدخال الآلات[1]،فالشاشية عانت كثيرا من الشاشية المصنوعة"بأورليان" و"مرسيلسا" و"جنوة" لأنها منخفضة السعر، وهذا الجدول يوضح فيمايلي معدل سعر البيع بالجملة للشاشة الواحدة التونسية والفرنسية بالفرنك بين سنتي 1902-1912م.

الجدول رقم 02: معدل سعر البيع بالجملة الشاشية الواحدة التونسية والفرنسية بالفرنك بين 1902-1912م[2]

الفترة	الشاشية التونسية بالفرنك	الشاشية الفرنسية بالفرنك
1903-1902	2.94	0.72
1906-1904	2.81	1.17
1909-1907	2.50	1.28
1912-1910	5.14	1.35

المصدر:أحمد القصاب،ص117

كان هناك فرق شاسع بين ثمن الشاشية التونسيية و ثمن الشاشية الفرنسية،حيث كان ثمن الأولى اغلي من النوع الثاني في الفترة ما بين 1902-1903،كانت الشاشية التونسية تقدر ب 2.94 فرنك عكس الشاشية الفرنسية التي كانت رخيصة وقدرت ب 0.72 فرنك، ومع استمرار المبيعات عرفت الشاشية فرق كبير في الأسعار حيث شهدت الفترة بين 1910-1912 ارتفاع كبير لسعر الشاشية التونسية قدرت ب5.14 فرنك بينما الفرنسية قدرت ب1.35 فرنك (لاحظ الجدول رقم)

لم تكن صناعة الشاشية هي الوحيدة التي تضررت بل هناك العديد من الصناعات الحرفية المتضررة أيضا،وهي صناعات مقلدة من بينها الزرابي والشواشي والبرانيس،إلا أنه بالرغم

[1] - أحمد القصاب، المصدر السابق، ص177.

[2] - الهادي جلاب ، النخب الاقتصادية التونسية(1920-1956)، منشورات المعهد الأعلى في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأول، 1999- ص47.

من النظام الجمركي الذي فرضته فرنسا سنة 1898م، استطاعت هذه الصناعات الحرفية التونسية الصمود نسبيا حتى 1919م[1] بالإضافة إلى صناعة النسيج الذي تم استراده بكميات كبرى وبالخصوص أقمشة ليون الحريرية والأقمشة القطنية،حيث استطاعت فرنسا في هذا القطاع منع البرنوس التونسي وترويج البرنوس الفرنسي بأثمان مناسبة مما أدى إلى افلاس الحائكين التونسيين.

مع بداية سنة 1918م،تمكنت الأقمشة الفرنسية من تعويض الأقمشة القطنية التونسية لتردي نوعيتها،لذلك فقد كان صانعوا الأقمشة في فرنسا يحاولون التعرف على أذواق الحرفيين التونسيين لكي تتماشى منتوجاتهم معها لأن صانعي الأقمشة تولوا إنتاج أنواع من "الملية" (الملاءة) التي تشبه الإنتاج المحلي وبثمن زاهد[2]،هذا وقد كانت الأقمشة القطنية في 1919 تورد غير ملونة ثم يتم صبغها بتونس،ومع تطور الصناعات أصبحت هذه الأقمشة تلون بأوربا،ضف إلى ذلك الأقمشة الحريرية التونسية التي لم تنل نصيبها في السوق بحيث كان هناك الأقمشة الحريرية الواردة من أوربا والتي قلدت على الوجه الأكمل النماذج التونسية وغزت السوق.

كما تمكنت عمليا الأقمشة الحريرية المصنوعة بمدينة "ليون"الفرنسية من إقصاء الأقمشة الحريرية الرقيعة المصنوعة بالإيالة التونسية[3] لذلك قامت بعض المصانع الأوربية بإنتاج أنواع الملابس المماثلة في صنعها للملابس التقليدية التي يرتديها التونسيون والتونسيات حيث تخصص مصنع في صنع البرنوس التونسي بمدينة "ايفيا" بفرنسا[4]، أما النظام الجمركي فقد أقيم على جملة من الاتفاقيات التي أبرمتها البايات مع الدول الأوربية والتي من شأنها أن تعزز هيمنة البضائع الفرنسية على السوق التونسية مثل الاتفاقية الفرنسية البريطانية المبرمة في 18 أكتوبر 1897، والأمر بين الصادرين في 11 أوت 1884م و 2ماي 1898م.

[1] - الهادي التيمومي، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999،ص454.
[2] - أحمد القصاب، المرجع السابق، ص179.
[3] - المرجع نفسه، ص180.
[4] - نفسه، ص180.

الجدول رقم (03): صادرات الشاشيات (1886-1914م) (المعدل السنوي حسب القيمة المالية)

الفترة	المعدل المالي(فرنك)
1886م-1890م	329.870
1896م-1900م	512.190
1901م-1905م	656.873
1911م-1914م	1057.249

المصدر:الحبيب حسن اللولب،ص111

عرف المعدل المالي لصادرات الشاشية تطورا واضحا في قيمته،حيث قدر في الفترة بين 1886-1890 ب329870 فرنك بينما بمرور الوقت تزايد المعدل المالي لصادرات الشاشية ووصل إلى 1057249 في الفترة بين 1911-1914م (الجدول رقم)

كما تناولت الصحافة الوضع المزري للصناعات التقليدية التونسية منها "لسان الحق" التي أعتبرت أن جميع المنتوجات قد أصابها الضعف والإنحلال أما صحيفة "التونسي" فقد تطرقت إلى وضعية الشاشية التونسية التي زاحمتها الطرابيش النمساوية، إضافة إلى جريدة "المشير" التي لاحظت أن الصناعة التونسية انهارت بل ماتت بسبب المزاحمة[1]

2-2 الصناعة الإستراتيجية

لم تقتصر فرنسا في تطبيق سياستها على الصناعة التقليدية التونسية فقط،بل راحت تسيطر على الصناعة الإستراتيجية والتحويلية بما فيها من مناجم حديد، رصاص الزنك المنغنيز، النحاس، البروم والبوتاس،إذ لم تسمح بوجود صناعة الية إلا في نطاق محدود ومنعت انتشار

[1] - الحبيب حسن اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر،د.ط منشورات سيدي نايل، الجزائر، د ت، ص110-111.

خوض هذه الصناعات التي من شأنها أن تزاحم بإنتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها[1].

حيث يمثل القطاع المنجمي مجالا لاستغلال جديد وهاما،بفضل حجم مرابحة ووفرة إنتاجه فجندت الدولة طاقاتها لتطويره، وأسندت رخص الاستغلال بشروط وسنن تشريعات ملائمة،وساهمت في مد شبكات السكك الحديدية وأعطيت جميع التسهيلات القانونية والاقتصادية للشركات الخفيفة الاسم الراغبة في الانتصاب.[2]

ومن أهم المعادن التي كانت تخرج من أراضي تونس هي الفوسفات والجير،حيث كانت تصدر من تونس سنويا ما يبلغ 10ملايين طن لتصبح تونس من أكبر منتجي الفوسفات في العالم،إذ تتوفر الثروات المنجمية في المناطق الداخلية البعيدة عن موانئ التصدير ويمثل الفوسفات أعظم ثروة منجمية بالبلاد إذ تتراوح قيمته ما بين 40 و 45 % من قيمة المواد المستخرجة من باطن الأرض، وقد انطلق استغلال الفوسفات وتصديره سنة 1899م أي بعد سنتين من تأسيس شركة الفوسفات والحديد إلى الأمريكيين والإدارة الفرنسية مقابل عوائد بسيطة لا تعود بفائدة على تونس، إذ لا يرجع منها الميزانية العامة إلا إيجارها السنوي وهو إيجار صوري لا يكاد يذكر[3]،لتكون بذلك هذه الثروة في يد السلطة الفرنسية حيث تم منحها إلى شركات إحتكارية فرنسية لإستخراج الفوسفات والمتمثلة في (شركة المظلة 19 % هي الإنتاج العام، شركة الفوسفات 14% من الإنتاج العام، شركة عين كرم 2%)كما تحتكر شركتان أخران على المناجم والحديد وهما:(شركة الجريصة، شركة الدوارية).

أما الرصاص والزنك فحكرته خمس شركات (بناروايا 67.7 % شركة الملكية، شركة الاستورية، شركة سيدي، شركة بوعوان 107%) وصناعة الملح محتكر من قبل شركتين (الشركة العامة للملاحة لشركة الملاحة بالجنوب)[4].

[1] - الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص50.
[2] - خليفة الشاطر واخرون،المرجع السابق، ص54.
[3] - الحبيب ثامر، المصدر السابق ص50.
[4] - صفاقص، د ت، ص32.

وبذلك تحول مالكي الأراضي من الأهالي التونسين إلى عمال المناجم وبأجور زهيدة بالإضافة إلى الضريبة المتصاعدة وسياسة الإكراه في حالة ما إذا عملوا على ممارسة أي عمل مخالف فجزاؤهم السجن[1].

2-3 الصناعة التحويلية

رغم التطور الكبير الذي شمل صناعات استخراج المعادن فإن البلاد التونسية لم تتحول إلى منطقة صناعية بالمفهوم الأوربي،وهذا لتهافت الباحثين الأجانب على المكاسب الاقتصادية السهلة وفي مقدمتها الامتيازات الاحتكارية والمشاريع الإنشائية مضمونة الأرباح[2]،فلم يكن السياق الاقتصادي العام يحفز على الاستثمار في الصناعات التحويلية بالنظر إلى ندرة اليد العاملة المختصة من ناحية وإلى عجز المنتوجات المحلية في منافسة السلع المستوردة،حيث اقتصرت على المواد الغذائية وهي واقعة في معظمها بين يدي شركات احتكارية وخواص وبالنسبة لشركات البناء تمثلت في (شركة سويكس، ليزو وفروعها) بين يدي الرأس ماليين خاصة فرنسا بالإضافة إلى إيطاليا[3].

كما ساعدت مختلف الإجراءات في تضاعف المؤسسات الصناعية بالبلاد التونسية أواخر القرن 19 سنة 1920م بحوالي 4 مرات، ففي الصناعات الغذائية ارتفع عدد المؤسسات الصناعية من 68 مؤسسة سنة 1896م إلى 358 مؤسسة سنة 1920م، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية التحويلية فقد ارتفع من 102 إلى 402 مؤسسة خلال فترة 1896-1920.[4]

ومما سبق ذكره يمكننا القول أن السياسة الفرنسية الاقتصادية في الميدانيين الزراعي والصناعي يخدم فرنسا و مصالحها،إذ لم تعمل على إصلاح القطاعين بل حاولت الاستفادة منهما.

[1] - أحمد القصاب، المرجع السابق، ص182.
[2] - خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص54.
[3] - حمه الهمامي، المرجع السابق، ص32.
[4] - عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، د.ط تونس،2016،ص116.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للسياسة الفرنسية الاقتصادية في القطاعين الزراعي والصناعي يمكننا القول أن فرنسا عملت على سن مجموعة من القوانين من أهمها القانون العقاري 1885م من أجل سلب الأراضي الزراعية من الشعب التونسي ومنحها للمعمر عن طريق أساليب تعسفية وبطرق مستحيلة، كأوراق التوثيق التي طلبتها من الأهالي والتي كانت معدومة في تلك الفترة، أما بالنسبة للصناعة فإنها عرقلت الصناعة التقليدية التي عرفت تطورا كبيرا، وعوضتها بصناعة أجنبية تحمل مواد أولية رديئة وبأسعار منخفضة ، كما استنزفت المواد المنجمة لصالحها وربطتها باقتصادها، وفي نفس السياق عملت على احتكار التجارة والاستيلاء على الجانب المالي، هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في المجال المالي و التجاري أواخر القرن 19م و بداية القرن 20م

3- السياسة الفرنسية المالي و التجاري

3-1 السياسة الفرنسية المالية في تونس

4-1 السياسة الفرنسية التجارية في تونس

4- السياسة الفرنسية في قطاع الخدمات

2-1- السياسة الفرنسية في مجال المنشات العمومية

2-2- السياسة الفرنسية في مجال الصحة

تمهيد

مصطلح الاستعمار مبني أساسا على فكرتي الاستغلال والاستحواذ بأي طريقة كانت،فقد عملت فرنسا على مصطلح الاستعمار الاقتصادي و الذي يعنى احتكار الاقتصاد لمصالحها الخاصة، حيث عملت على تفقير وتجويع السكان الأصليين،وحاولت أيضا السياسة الفرنسية خلق مجموعة من القرارات التي تخدمها و تخدم معمريها قصد فرض الهيمنة ،فانتهجت مجموعة من السياسات في الجانب المالي والتجاري وحتى الخدماتي في تونس،وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الفصل.

1- السياسة الاستعمارية في المجال المالي والتجاري

يعمل أي استعمار على السيطرة والتدخل في شؤون البلاد إما الاجتماعية أو الاقتصادية،لكن الاستغلال الاقتصادي هو ما يعكس نجاح الاستعمار من عدمه،لهذا بادرت فرنسا على الهيمنة الكاملة و المباشرة على الجانب المالي لتونس من اجل الاستحواذ على ثروة البلاد ،كذلك حاولت احتكار التجارة الداخلية والخارجية،كل هذا اثر سلبا على المواطن التونسي و على الجو العام للبلاد.

1-1- الهيمنة الكاملة على الجانب المالي:

حاولت فرنسا بكل السبل على قلب الموازين في البلاد،وهذا "بإشباع المستعمرين الفرنسيين وإفقار الأهالي التونسية"[1] مما اثر على الميزانية المالية للتونسيين "التي تحكمت فيها "اللجنة المالية الدولية" التي أنشئت بين انجلترا وفرنسا وايطاليا من اجل ضمان الديون وفوائدها التي خصت مواطنها"[2]،رأت فرنسا أن الفوائد التي تعود عليها من هذه اللجنة ليست كافيه ولا تلبي احتياجات مواطنيها ،لهذا حاولت استبعادها بكل الطرق لضمان هذه الفوائد إن لم يعد هناك مبرر لبقاء هذه اللجنة المشرفة على المالية التونسية.

كما أصبحت فرنسا تتحكم بصفة كاملة على المسائل المالية منذ 1881،وقامت بالإشراف على كل الأمور التنظيمية وتسيير الجانب المالي المتعلق برعاياها وبالأهالي التونسية بعد استبعاد اللجنة المالية وحلها في 02 أكتوبر 1884،وقامت الإدارة المالية العامة بتولي نشاطها عوضا عن اللجنة المالية التي تشكلت بمقتضى الأمر المؤرخ في 04 فيفري 1882، إلا أنها لم تباشر عملها الفعلي إلى غاية 13 أكتوبر 1884[3].

عملت الإدارة الجديدة على خدمة مواطنيها وإثقال الفئات الكادحة والفقيرة بالضرائب ،عكس ما كان منتظرا منها،حيث كان الهدف من تشكيل هذه الإدارة هو إصلاح النظام الجبائي[4] الذي لا يخدم اقتصاد البلاد على العموم،لذلك طلبت الإيالة من الإدارة على تخفيف قيمة الضرائب التي أثقلت كاهل التونسيين والمسلطة على القطاع الفلاحي وكل ما يرتبط به من منتجات.

---

[1] الحبيب ثامر،المصدر السابق،ص 54

[22] نفسه، ص55

[3] أحمد القصاب ،المصدر السابق،ص455

[4] علي المحجوبي،المرجع السابق،ص113

ادعت فرنسا على استحداث إصلاحات التي في مجملها تخدم مصالح رعاياها أكثر من مصالح الأهالي التونسية ،حيث ألغت الرسوم المطبقة على تصدير الشاشية التونسية من قيمتها وكذلك إلغاء التعاليم التي يخضع لها تصدير القمح و الشعير و الخضر الجافة[1]،والهدف من كل هذه التسهيلات هو استفادة فرنسا من تصدير هذه المنتجات إليها.

كما عملت على تحسين المستوى الاقتصادي بتونس،وأبقت على النظام الضريبي القائم على إثقال الأهالي بقيمة الضرائب وعلى رأسها ضريبة "المجبي" ،وكان الدافع الحقيقي لإبقاء هذا النمط يكمن في نظام الحماية نفسه الذي يسعى إلى تحقيق هدفه الرئيسي وتسديد الديون،بحيث لا يجب أن يتم على حساب الميزانية الفرنسية[2].

كما انه في سنة 1892م تم تعويض الريال التونسي بالفرنك بمقتضى أمر مؤرخ في أول جويلية 1891 م،حيث أصبحت الوحدة النقدية للإيالة التونسية[3]،وهذا التغيير جعل فرنسا تسيطر بصفة كاملة على الاقتصاد التونسي،حيث أصبحت فرنسا تتكفل بإصدار العملة عن طريق بنك الجزائر– تونس،وتولى هذا الأخير مهمة إصدار العملة التونسية منذ 1904م إلى غاية 1958م [4].

1-2- الهيمنة على الجانب التجاري:

لم تتوقف فرنسا على استغلال والتحكم في الجانب المالي فقط،بل حاولت الهيمنة على التجارة وكل ما يرتبط بها من اجل غرس جذورها في البلاد وزيادة ثروتها.

1-2-1- احتكار التجارة الخارجية:

تميز الاقتصاد التونسي في عهد الحماية بشدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي وإدارة تجارتها الخارجية في كنف هذا الاقتصاد،عن طريق تصدير المواد الخام و استيراد المواد المصنعة، وأدت سيطرة رجال الإدارة الفرنسية على السياسة المالية في البلاد إلى إفقار الشعب التونسي،فاحتكرت فرنسا التجارة الخارجية لها ،إذ أنها لم تسمح باستيراد أي شيء من الدول الأخرى إلا عن طريق الشركات الفرنسية،هذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار على المستهلك التونسي،في نفس الوقت استفادت فيه

[1] نفس المرجع،ص114
[2] رامي سيدي محمد،المرجع السابق،ص 33
[3] عبد المجيد بلهادي،المرجع السابق،ص170
[4] حمة الهمامي،المرجع السابق،ص34

الشركات الفرنسية من عمليتي الاستيراد والتصدير ما يقارب 56 %من قيمتها و باعت من مجموع الواردات ما يعادل 62%[1].

كما أدخلت فرنسا مجموعة من التعديلات على النظام الجمركي لفائدتها،إذ استوردت مواد أولية من تونس وصدرت لها منتجات مصنعه،هذه التعديلات لم تخدم على الإطلاق الاقتصاد التونسي بل نتج عنها عجز اقتصادي كبير اثر على المستوى المعيشي للتونسيين،وكان الهدف الأساسي الذي تعمل عليه السياسة الفرنسية،هو إيجاد سوق يتم فيه الترويج لبضائعها وبالأثمان التي تحددها،لهذا ارتبط النظام الجمركي الذي وضعته فرنسا في تونس بتحقيق أهدافها وسياساتها الرامية إلى تحسين اقتصادها على حساب اقتصاد تونس.

كما أقر النظام الجمركي على إعفاء الحبوب والزيوت والبقر والضأن من الرسومات الجمركية عند دخولها لفرنساكما تم منح الأفضلية للسلع الفرنسية المصنعة وفقا لقانون اثنين ماي 1898م[2].

لم تقف فرنسا عند هذا الحد بل عملت على دخول العديد من البضائع الفرنسية إلى تونس دون رسوم جمركية وفقا لشبه الاتحاد الجمركي الذي أنشأته فرنسا مع تونس،بالمقابل لم يخول لتونس نفس الشيء،بل فرضت فرنسا مجموعة من الشروط التي بموجبها تستطيع البضاعة التونسية الدخول للأسواق الفرنسية كما عملت على قطع العلاقات التجارية التونسية مع الدول الأخرى من اجل السيطرة الكاملة على التجارة في البلاد.

تمت العلاقات التجارية بين فرنسا وتونس بالشكل التالي:

- تصدر لها المنتوجات الفلاحية
- تستورد منها المنتوجات المصنعة كما سيطرت على ثلثي الصادرات التونسية .

كما احتكر التجار الفرنسيون على تجارة الجملة من تصدير واستيراد،أما تجاره نصف الجملة والتجزئة فقد تحكم بها التجار اليهود ، حيث وصل عدد التجار الفرنسيين إلى 1354 تاجر سنة 1911 م[3] .

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي،المرجع السابق،ص262

[2] الهادي تيمومي،المرجع السابق،ص454

[3] الهادي جلاب،المرجع السابق،ص81

1-2-2- تطور التجارة الداخلية :

تغير المشهد الاقتصادي فيما يخص التجارة الداخلية فقد عرفت تطورا وازدهارا واضحين،وكان يتحكم بالتجارة الداخلية مجموعة من التجار الأوروبيين ووسطاء من قبل البرجوازية اليهودية التي سرعان ما تفرنست.

كما عملت فرنسا على توسيع شبكه الطرق والمواصلات،وقامت بمجموعة من التحسينات على بحيرة بنزرت سنة 1897 م كلفتها 860 ألف فرنك،وبذلك أصبحت أفضل قاعدة حيوية صالحة في المجال الاقتصادي[1]،وتم مد السكة الحديدية عبر أنحاء الوطن وجهزت الموانئ بأحدث المعدات.

إن الارتفاع القدرة الشرائية خلال الفترة الممتدة من 1926م إلى 1929م نتج عنها ارتفاع في المبيعات وتوسع السوق الداخلية[2]،إلا أنها كانت حكرا على مالكي الأموال من يهود وأوروبيين دون غيرهم ،وقد صرح عبد الجليل الزواش بهدا أمام إفريقيا الشمالية بباريس قائلا "من المؤسف أن نمو التجارة بالبلاد التونسية لم يكن بصفه متساوية مع مختلف فئات السكان الأوروبيين الذين وفدوا بكثرة استفادوا أكثر من السكان الأصليين"

2- السياسة الفرنسية في قطاع الخدمات:

حاولت فرنسا احتكار كل القطاعات الاقتصادية في تونس من اجل فرض السيطرة،لهذا لم يسلم قطاع الخدمات من الاستغلال ،رغم هدا فهو عرف نوعا من التطور الذي كان في صالح الفرنسيين.

2-1- تحسن المنشات العمومية

حاولت السلطات الفرنسية النهوض بالمنشات العمومية وتحسينها لصالح الأقلية الفرنسية،وهذا تحت الأمر المؤرخ 30 سبتمبر 1882 الذي نص على إدارة الأشغال العامة ببناء الطرق والمواصلات لفتح المجال أمام الاستعمار من اجل تسهيل رواج إنتاج الأقلية في المدن التونسية[3]،من اجل تمويل التجهيزات الأساسية تحصلت على 03 قروض على التوالي سنه 1930[4].

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي،المرجع السابق،ص263
[2] محمد الهادي الشريف،المرجع السابق،ص103
[3] احمد القصاب،المرجع السابق،ص453
[4] نفسه،ص 454

تم تحسين السكك الحديدية حسب المخطط التالي :

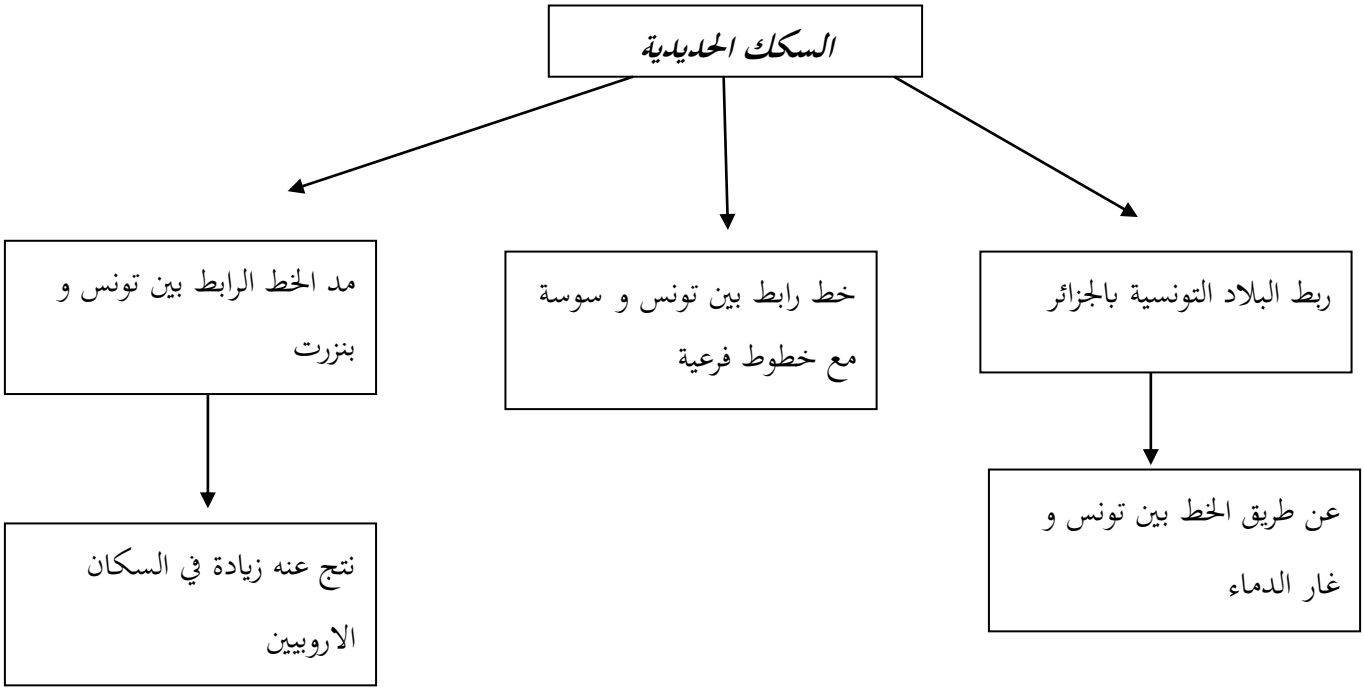

المخطط رقم (01) : التحسينات التي طرأت عل السكك الحديدية

كما تم انجاز بعض الخطوط وتأجيل بعضها الأخر فمن مجموع 06 خطوط مبرمجة بطول 430 كلم 1907 انجاز ثلاث خطوط إلى غاية 1909 الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (04) : خطوط سكة الحديد المنجزة من 1907 الى غاية 1909 م

الخط	الطول (كلم)	الكلفة بالفرنك
ماطر–باجة–نفرة	132	22.800.00
نفرة – طبرقة	37	4.000.00
زغوان–بوفيشة	33	1.200.000
المجموع	202	28.000.000

المصدر :علي المحجوبي،ص140

ليصل طول الشبكة الحديدية سنه 1914 إلى 1800 كلم ،مما أدى إلى ارتفاع عدد المسافرين بطريقه منتظمة إلى غاية 1920 م والذي بلغ عددهم بمختلف السكك الحديدية 5 مليون مسافر[1].

2-2-شبكه الطرقات:

رأى بول كامبون" PAUL CAMBON "أنه ليس هناك ضرورة لإنشاء الطرقات ،لان أحسن طريقه وأسرعها هي السكك الحديدية، لهذا لم تعرف تونس قبل 1890 سوى أربعة طرق معبده تربط بين تونس وباردو،واشتملت على خطين من الشمال إلى الجنوب طبرقه -الكاف بنزرت- صفاقس وعلى خطين من الشرق إلى الغرب تونس -الكاف،سوسه -القيروان،عرفت نوعا من التوسع ابتداء من 1907م[2] بفضل القروض التي تحصلت عليها الإيالة لبناء شبكه الطرق من اجل تسريع عمليه نقل المواد الزراعية نحو الموانئ لتصديرها.

2-3 السياسة الاستعمارية على مستوى التجهيزات

عملت فرنسا على التغلغل في الأراضي التونسية عن طريق التحكم في كل كبيرة وصغيرة، بل أصبحت تقوم بزرع الثقافة الفرنسية في أوساط السكان الأصليين،حيث تم فتح 24 مدرسة إلى غاية 1884 جلها رهبانية[3]، واعتمدت اللغة الفرنسية في التدريس،أما عدد التلاميذ فقد كانوا موزعين حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية حسب جنسياتهم

الجنسية	فرنسي	ايطالي	مالطي	يهودي	عربي
عدد التلاميذ	392	764	889	1638	195

المصدر : على المحجوبي،ص143

كانت المدارس التي أنشأتها فرنسا موجهة أكثر لصالح الأوروبيين وخاصة الفئة اليهودية التي بلغ عدد تلاميذتها 1638تلميذ،رغم ذلك حاولت دمج بعض التونسيين مع الأوروبيين من أجل تغيير أفكارهم وخدمة لمصالحها أكثر(حسب الرسم البياني رقم)

[1] علي المحجوبي،المرجع السابق،ص140
[2] أحمد القصاب،المرجع السابق،ص53
[3]

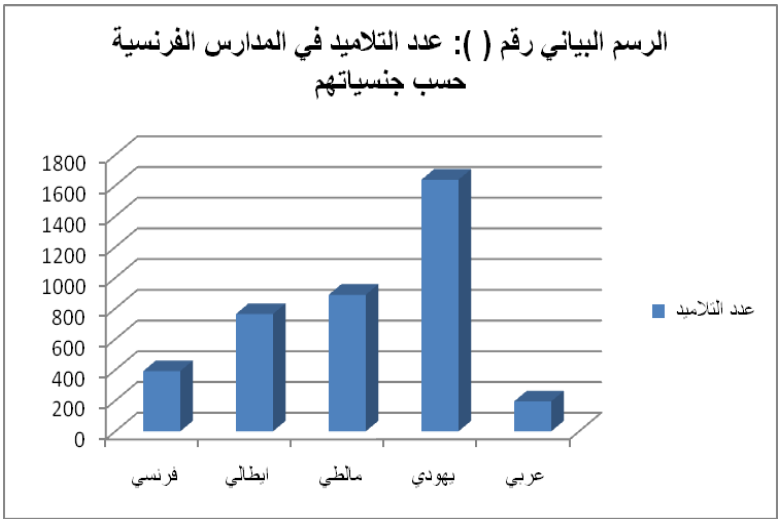

في الجهة المقابلة كان هناك رفض تام من طرف التونسيين لتعليم أبنائهم في هذه المدارس،و اعتبروها مدارس استعمارية تريد غرس السياسة الاستعمارية في عقول أبنائها، حيث منعوا أبناءهم من التعليم بها ،لذلك لاحظنا أن عدد التلاميذ العرب قليل جدا مقارنة بالجنسيات الأخرى خاصة الإناث منهم.

هذا ما يجعلنا نقول أن فرنسا لم تقم بإنشاء المدارس حبا بتعليم السكان التونسيين،وإنما من اجل زرع قيم الاستعمار بل حاولت حرمانهم من التعليم.

إهمال الجانب الصحي:

قامت فرنسا بإهمال الجانب الصحي،حيث لم تخصص في الميزانية من الإعتمادات من اجل تحسين المستشفيات وقاعات العلاج،وعرفت التجهيزات الصحية انعدام الأجهزة الطبية ونقص الأسرة المخصصة للمرضى.

دون أن ننسى المستشفى الصادقي الذي انشأ سنه 1879 وكان يحتوي على 150 سريرا و تحسنت تجهيزاته في ذلك الوقت ، لكن بدخول الحماية لم تقم الحكومة الفرنسية بأي شيء من اجل هذا المستشفى من 1880 م إلى غاية 1900م ،وعملت على الاستحواذ على النفقات الضخمة التي يتطلبها التحسين المستمر لهذه المستشفى[1].

[1] عبد العزيز الثعالبي،المصدر السابق،ص164

الأمر الذي كان واضح للعيان انه هناك فرق كبير وشاسع بين المستشفيات المخصصة للفرنسيين والمستشفيات المخصصة للأهالي التونسية من حيث الطاقم الطبي والأجهزة الطبية،فقد تم إنشاء مستشفى "شارل نيكول "،وتم تجهيزه بأحدث المعدات،حيث كان به 723سريرا، إلا أن التونسيين لم يستفادوا إلا من خدمات مستشفى الصادق الذي به 225 سريرا[1].

أما الإسعاف الطبي فكاد يكون معدوما في هذا الميدان،ووسائل مقاومة الأمراض لا تعد أن تذكر وأكثر الأمراض التي فتكت الشباب التونسي هو مرض السل[2].

كما عانت حماية الطفولة من التقصير و الإهمال،حيث عانت هذه الفئة من الامبالات ولم تتلقى أي نوع من المساعدات من طرف السلطة الفرنسية،في المقابلة اهتمت ببعض المؤسسات الخاصة بالأطفال الأوروبيين،واتضح هذا الإهمال عندما قورن بين نسبة وفيات الأطفال التونسيين التي بلغت 33 % بنسبة وفيات الأطفال الأوروبيين التي لم تتعدى15%[3].

الجدول رقم(06):عدد الولادات والوفيات في العاصمة تونس 1910 م-1914 م

السنة	1910	1911	1914
عدد الولادات	2656	2429	2472
عدد الوفيات	3378	3553	2886

المصدر:الحبيب ثامر،ص83

عرفت عدد الوفيات ارتفاعا كبيرا مقارنة بعدد الولادات،وهذا دليل على ضعف المجال الصحي في المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية،ويظهر مدي تعسف السلطة الفرنسية اتجاه السكان الأصليين (الرسم البياني رقم).

[1] الحبيب ثامر:المصدر السابق،ص62
[2] الحبيب ثامر،المصدر السايق،ص80
[3] الحبيب ثامر،المصدر السابق،ص80

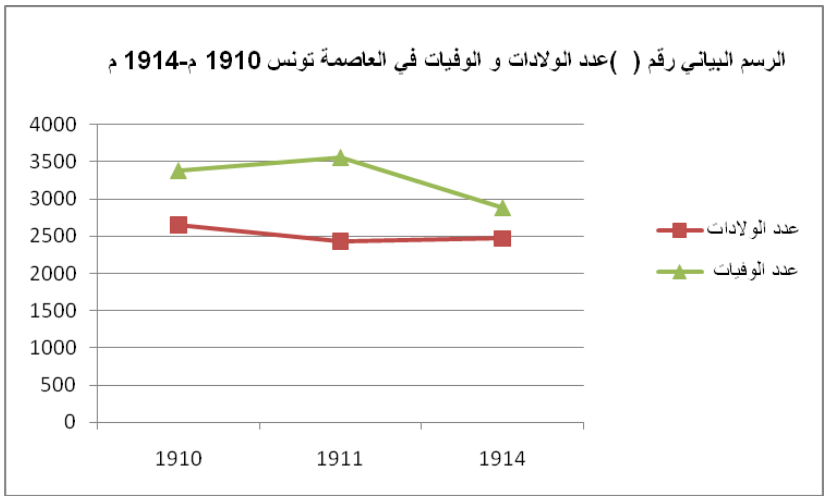

كما لم تعمل فرنسا على تخصيص مستشفى لرعاية الأمومة بالنسبة للأهالي التونسيين،بينما قامت بتوفير مستشفى مجهز بأحداث الوسائل للنساء الأوروبيات من ميزانية الأهالي التونسية ،في المقابل حرمتهم من حق الاستشفاء.

كما عانت فئة العجزة من انعدام الإمكانيات والوسائل فلا يوجد سوى ثكنة واحدة و التي أنشأ سنة 1775م،أي قبل الحماية وهي ملجأ قديم و كان ينفق عليه من رصيد الأوقاف ولم تهتم السلطة الفرنسية بأن تقدم أي إعانة.

و من هنا نستطيع القول أن الاستعمار الفرنسي عمل على تردي الأوضاع الاقتصادية التي انعكست سلبا على المجتمع التونسي،حيث حاولت إقحام سياستها التعسفية بكل الطرق من أجل إرضاء مواطنيها والرفع من قيمة فوائدها،كما علمت على خلق سوق لبيع بضاعتها بالأسعار التي تريدها،و من أجل تحقيق طموحاتها قامت بإنشاء مجموعة من التجهيزات و المنشآت العمومية.

بالمقابل عملت على إضعاف وإهمال الجانب الصحي وحرمت المواطنين الأصليين من حقوقهم في الصحة والتعليم،فأحدثت شرخا كبيرا بين المعمرين الذين هم طفيليون على المجتمع والسكان التونسيين الذين هم أصحاب البيت.

خلاصة الفصل

عندما وضعت فرنسا أقدامها بالأراضي التونسية لم يكن هدفها حماية مصالح التونسيين وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي،بل حاولت بكل الطرق خدمة مصالحها الاقتصادية، لذلك استحوذت على الجانب المالي ،بإنشاء نظام جمركي يثقل جيوب التونسيين ويزيد من ثروة المعمرين، كما عملت على قطع العلاقات التجارية التونسية مع الدول الأخرى،وتم تصدير المنتجات الفلاحية التونسية إلى فرنسا بأبخص الأثمان،في المقابل هيئت الأسواق التونسية لاستقبال البضائع الفرنسية بالأثمان التي تحددها هي،كما عرفت التجارة الداخلية بتونس نوعا من الازدهار والتطور بسبب إنشاء طرقات السكك الحديدية وتحسين الطرقات من اجل الإسراع في نقل البضائع إلى الموانئ.

كما حاولت فرنسا استغلال المنشآت العمومية والتجهيزات الاجتماعية لصالحها،بحيث تم إنشاء مجموعة من المدارس لزرع الثقافة الاستعمارية, إلا أن الجانب الصحي عرف نوعا من التهميش باستثناء المستشفيات التي كانت موجهه للفرنسيين،فكانت مجهزة بأحدث المعدات وابرع الطواقم الطبية.

في الأخير يمكن القول أن السياسة الفرنسية كانت مبنية على خدمة مصالحها الخاصة دون استثناء .

الفصل الثالث:نتائج *السياسة الاستعمارية الفرنسية وتأثيرها عل المجتمع*

5- نتائج السياسة الاستعمارية الفرنسية عل المعمرين

5-1 الهجرة الخارجية الأوروبية

6-1 تحكم الجالية في البلاد التونسية

6- السياسة الفرنسية الاقتصادية و أثارها على مستوى السكان الأصليين التونسيين

2-1- انتشار الآفات الاجتماعية

2-2- تدني المستوى المعيشى للتونسيين

7-**ردود الأفعال المحلية مع بداية القرن العشرين**

تمهيد

انتهجت فرنسا كل السبل من اجل تغيير نمط استغلال المنطقة وتحويل الحماية إلى استعمار، حيث أصبحت تتحكم في جميع الشؤون البلاد،مما اثر على الشعب التونسي الذي أصبح تابعا لفرنسا والتي انتهكت حقوقه وحرمته من ممتلكاته،مما أنتج نوعا من الطبقية واللامساواة بين أفراد المجتمع التونسي.

1- نتائج السياسة الفرنسية الاقتصادية على المعمرين:

عملت فرنسا على خدمة مصالحها واستغلال كل الطاقات والثروات التونسية لصالح الأوروبيين،الذين دخلوا البلاد وهذا ما اثر سلبا على السكان الأصليين،حيث قامت السلطات بتوفير كل الطاقات من أجل خلق ظروف مناسبة لاستقرارهم،وهكذا عرفت تونس نوعين من الهجرة .

1-1 الهجرة الخارجية الأوروبية :

عرفت تونس في تلك الفترة بكثافة سكانية منخفضة،أثرت سلبا على النمو الديمغرافي، هذا ما جعل فرنسا تلجأ إلى فكرة فتح الحدود إلى الأراضي التونسية،بعد إعطائهم وعود بتوفير مستوى معيشي أفضل لهم.

كما أدى دخول الأوروبيين إلى الأراضي التونسية إلى ارتفاع الكثافة السكانية،وهذا ما أدى إلى ارتفاع النمو الديمغرافي مع بداية القرن العشرين،حيث بلغ عدد السكان مليون و 740 ألف نسمة سنة1.911ليرتفع أكثر سنه 192 ويصبح عدد السكان1.890.000 نسمة[1].

إن دخول الأوروبيين إلى تونس أدى إلى تغير نوعي في المجتمع التونسي،حيث أصبح الأهالي الأصليون يقلدون الأوروبيين في تسجيل المواليد الجدد،كما عملت الإدارة الفرنسية على إنشاء العديد من المستشفيات،مما انعكس إيجابا على الناحية الصحية بالبلاد وعمل على انخفاض عدد الوفيات بالمنطقة، عكس عدد وفيات الأطفال التي ظلت مرتفعة ومستمرة[2].

[1] احمد القصاب،.المصدر السابق،ص206
[2] صلاح العقاد،.المرجع السابق،ص197

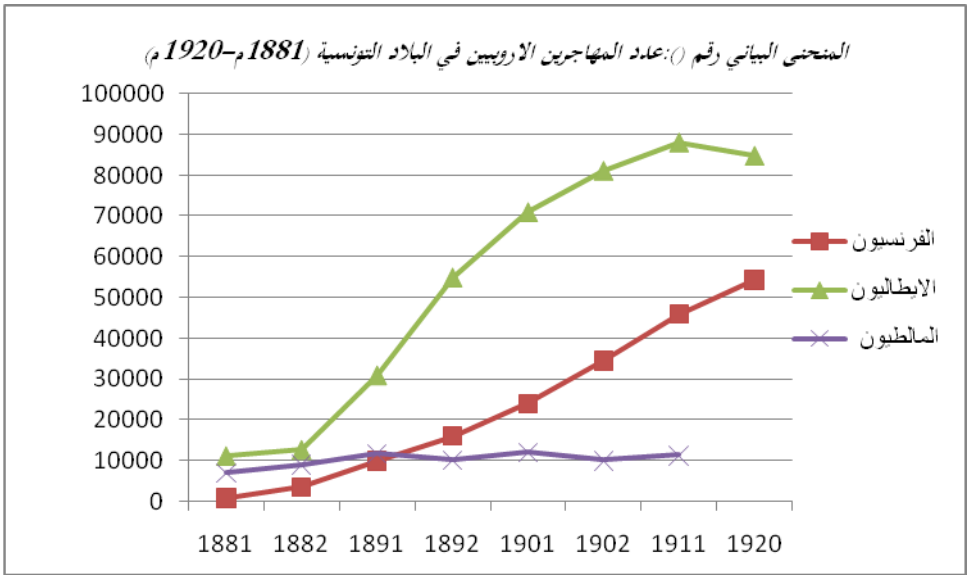

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أعلاه ارتفاع عدد المهاجرين الأوروبيين،حيث في بداية الاحتلال كان هناك عدد قليل من المهاجرين الأوروبيين عكس الايطاليين و المالطيين، إلا أنه بدأ في الزيادة بعدما وفرت لهم الحكومة الفرنسية كل الامتيازات، في الجهة المقابلة نرى أن عدد المالطيين عرف نوعا من الانخفاض الى غاية عدم دخولهم إلى الأراضي التونسية.

أدى دخول المعمرين الفرنسيين إلى كثرة الاستغلال والنهب،حيث عملوا على امتلاك الأراضي الزراعية وتغيير نمط الملكية، كما عملوا على تغيير النظام التقليدي العشائري في الأرياف،مما أجبر السكان الأصليين إلى الهجرة من الريف إلى المدينة،خاصة المناطق التلية و السباسب[1].

إن دخول المعمرين الأوروبيين إلى تونس نجم عنه عدة مشاكل اجتماعية،كما عمل على تدني المستوى المعيشي للسكان الأصليين وظهور الطبقية في المجتمع التونسي،وأدى إلى تغيير النمط العمراني للمدينة بسبب الهجرة الريفية و استيلاء الأوروبيين على الأراضي التونسية واستحواذهم على كل قطاعات الأخرى،حيث أصبحوا هم من يمتلكون المناصب العليا ويتحكمون في رؤوس الأموال.

1-2 تحكم الجالية الفرنسية في البلاد التونسية:

إن بروز الطبقية في البلاد التونسية أدى إلى تشكيل طبقة برجوازية فرنسية استحوذت على كل القطاعات الاقتصادية في البلاد،حيث نتج عنها طبقة تسمى "**بالمتفوقين**" ، كما أدت هذه الهيمنة

[1] أحمد القصاب،المرجع السابق،ص50-61

الاقتصادية إلى بروز شركات اقتصادية يديرها الفرنسيون،التي كانت أموالها من خلال الشركات الفرعية المرتبطة بالإيالة،والتي عملت على شراء الأراضي والصفقات التجارية والتجهيزات الأساسية والمناجم[1].

أطلقت كلمة "**المتفوقين**" على كبار المستوطنين و مالكي العقارات والتجار،أو هم رجال الأعمال الذين هاجروا من فرنسا إلى تونس الذين استحوذوا على الأراضي الصالحة للزراعة وينقسم المتفوقون إلى قسمين:

أ- **المستوطنون:**

هم الفئة الأكثر أهمية على مستوى المتفوقين ،حيث استحوذوا على 560000 هكتار من الأراضي الخصبة سنة 1914م،ارتفع عددهم من 40 مستوطن في أواخر 1885م إلى 1274 مستوطن سنة 1911م ،سيطر المستوطنون على كل شيء في البلاد التونسية[2].

استثمر المستوطنون في القطاع الفلاحي،حيث تم الضغط على المالكين الأصليين لبيع أراضيهم صوريا،و عملت على المضاربة من 1881م-1892م ،وهذا بالاستغلال غير المباشر للأراضي ليتم إعطاء أجر بسيط لصاحب الأرض مقابل استغلالها[3] .

شكل المستوطنون شركة فلاحية تضمن مجموعة من الجمعيات الفلاحية،تحولت بعد ذلك إلى غرفة استشارية في نهاية 1886م وفي سنة 1895م [4]أسسوا غرفتان مختلطتان للتجارة والفلاحة في كل من سوسه وصفاقس،وبعد خلق الشركة الفلاحية ضغط المستوطنون على الإدارة الاستعمارية لفتح كل أشكال الاستغلال وإعطائهم امتيازات أكثر.

بعد تغلغل الاستعمار الفرنسي في الأراضي التونسية سنة 1892 م و تحول مصطلح الحماية إلى الاستعمار بشكله الحقيقي،شجعت الإدارة الفرنسية المستوطنين إلى الاستغلال المباشر للأراضي الزراعية وإخراج مالكيها الحقيقيين من أراضيهم مقابل قطعة ارض غير صالحة للزراعة،وبهذا صدرت رسالة من الإدارة الفلاحية بتاريخ 27 ديسمبر 1920م،تنص على ما يلي "أن المتحصلين على

[1] علي المحجوبي،.جدور الحركة الوطنية(1904م-1934م)،المرجع السابق،ص48
[2] المرجع السابق،ص95
[3] أحمد القصاب،المرجع السابق،ص116
[4] احمد القصاب،نفس المرجع السابق،ص116

قطع الأرض التي سلمت إليهم سنة 1905م[1]،وكانوا يقيمون بها مقابل إيجار سنوي،ولكن في المدة الأخيرة أعلم أولئك المستوطنين بأنهم يرغبون ابتداء من الآن استغلال أراضيهم استغلالا مباشرا"،هذا ما خلق عده مناوشات بين التونسيين والمستوطنين وكان الضحية الأكبر هم التونسيون حيث توفي العديد منهم.

ب- **التجار:**

تعتبر هذه الفئة أكثر عددا من الفئة الأولى،إذ وصل عددهم 1354 تاجر سنة 1911م،حيث تعاملت هذه الفئة مع الايالة قبل المستوطنين، شكلت هذه الفئة غرفة تجارية في شهر جويلية 1885 م، التي انقسمت إلى غرفتين تجاريتين سنة 1892م،الأولى بتونس والثانية بجنوب سوسة،كان الهدف من تشكيل هذه الغرفة في بداية الحماية هو الحفاظ على مصالحهم في الايالة[2].

رغم انه هناك فئتين في المتفوقين،إلا أن أهدافهم ومصالحهم كانت مشتركة و تخدم بعضهم البعض،حيث خلق المستوطنون والتجار سنة 1895م غرفتين مختلطتين للتجارة والفلاحة مقرهما سوسة وصفاقس وكذلك المجلس الاستشاري المحدث سنة 1896م[3].

ج- **الموظفـــون:**

بالإضافة إلى المتفوقين ضمت الجالية الفرنسية فئة الموظفين وهي أكثر عددا وفي تزايد مستمر منذ 1881م،حيث كان عددهم حيث كان عددهم 300 موظف فرنسي سنة 1885 م وارتفع إلى 4620 موظف سنه 1911م[4]،رغم ان هناك تشبع في عددهم إلا أن الإدارة الفرنسية حاولت جذب العديد منهم بخلق مجموعة من الإدارات منها الأشغال العامة وإدارة الفلاحة وإدارة الرقابة المدنية.

ضم الموظفين مجموعة من الإطارات العليا ووضع تحت تصرفهم كل الايالة التونسية بناءا على قرار المقيم العام "بول كامبون".

[1] نفسه ص117
[2] علي المحجوبي،."جدور الحركة الوطنية(1904م-1934م)،المرجع السابق،ص50
[3] نفس المرجع السابق،،ص51
[4] نفسه،ص53

د- **العمـــــــــال:**

إضافة إلى الفئات السابقة، نجد فئة العمال،حيث كان عددهم في بداية الأمر 322 عامل سنة 1885م ليرتفع إلى 6851 عامل سنة 1911م،تخصص هؤلاء العمال في شركات السكك الحديدية في بنزرت و ترسخانة ،أما القطاعات الأخرى فنجد عددهم ضعيف إذ يعتبرونها أعمالا لا تناسبهم،بالإضافة إلى إكتفاء الشركات الاخرى بعمال ايطاليين وتونسيين[1].

حاول العمال الفرنسيين الاستحواذ على العديد من الامتيازات عن طريق التجمع في إطار اتحاد النقابات المتصلة بالكونفدرالية العامة للشغل.

2- السياسة الفرنسية الاقتصادية وآثارها على مستوى السكان الأصليين التونسيين.

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م، وجهت إدارة الحماية نظرها إلى المجال الاقتصادي محدثة جملة من الإجراءات تنصب في مصلحتها،وذلك على حساب الشعب التونسي،مما انعكس سلبا على جل الجوانب من الحياة العامة في تونس، وخاصة الجانب الاقتصادي من بطالة وتدني للمستوى المعيشي.

2-1 انتشار الآفات الاجتماعية. انتشر في المجتمع التونسي مجموعة من الآفات الاجتماعية خلال المرحلة الاستعمارية نذكر منها :

2-1-1 البطالة: شهدت تونس أزمة بطالة حادة منذ فرض الحماية عليها،بعشرات الآلاف من العاملين الذين أصبحوا يعيشون عالة على المجتمع التونسي،حتى أن السلطات الفرنسية لم تحرك ساكنة أمام الوضع المزري ولم تتخذ الإجراءات اللازمة للتحقيق من حدة هذه الأزمة، فانتشرت ظاهرة البطالة بين طبقات العمال والفلاحين مما اضطرهم إلى الترحال وتفاقم التشرد والانحطاط بين جميع الطبقات[2]،حيث أن السياسة الفرنسية أدت إلى مكاسب لمصلحة فرنسا والمستوطن الأوروبي من

[1] عبد العزيز الثعالبي،.المصدر السابق،ص44

[2] امين شاكر وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

مصادرة للأراضي ورفع قيمة الضرائب على التونسيين وسلب لممتلكاتهم ومصادر عيشهم،فأدى ذلك إلى الفقر والتهجير والتشرد وهذا ساهم في تفشي الآفات والأمراض.

كما أن الامتيازات التي نالتها الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية ألحقت الضرر بكل قطاعات المجتمع التونسي[1].

إن السياسة التي انتهجتها فرنسا بتونس جعل العديد من الفرنسيين يستولون على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة وجزءا وافرا من الإنتاج الزراعي،فكثرت البطالة بين طبقات الفلاحين،وتحولوا من ملاك إلى عمال أجراء وبهذا انخفض مستوى معيشتهم ونقص في التغذية، وأصبحوا مهددين بالمجاعات التي انتشرت بينهم انتشارا سريعا خاصة عند حلول الأزمات بالإضافة إلى الجفاف والأوبئة وغيرها[2].

في واقع الأمر ليس باستطاعة هؤلاء العاملين أن يهاجروا لعدم تخصصهم في عمل يرتزقون منه في الخارج بسبب نقص الخبرة كون أن المنشآت الخاصة لا تستخدم سوى الفنيين الأجانب ذوي الخبرة أو العمال الذين اكتسبوا الخبرات،ولم تلجأإلى العمال الوطنيين التونسيين إلا لتأدية الأعمال العادية هذا ما دفع هؤلاء العاملين للمطالبة بمناصب شغل لهم.[3]

كما ساهم هذا الوضع في انحلال النظام الاجتماعي والتأثر بالمجتمع الدخيل، والعنصر الأوروبي مما أدى إلى تفشي وفتح آلاف الحانات تحت غطاء حرية التجارة في الأحياء الشعبية، ووصل الأمر حتى أبواب المساجد، كي يكون آلة امبريالية من الحكومة الفرنسية، كون الفرد التونسي تعلم في القطاع العسكري ظاهرة تعاطي الكحول والفساد والخمول الجسدي، الذي تسبب في انتشار مرض السل ففي سنة 1913م استهلكت تونس ما يقارب مليون لتر من الكحول مع العلم أن نساء وأبناء

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904-1934) تع: عبد الحميد الشابي، المجنمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، ط1، تونس، 1999، ص55.

[2] علي البلهوانن تونس الثائرة، المرجع السابق، ص33.

[3] أمين شاكر وآخرون، المرجع السابق، ص117.

المجتمع التونسي لا يتعاطونه، وبالرغم من صنع الخمور في المدن الكبرى فإن ظاهرة تعاطي الكحول لعبت دورا أساسيا في تحديد نسبة الوفيات والتي وصلت إلى 2669 متوفي ومنهم من مات بالسل.[1]

وما فتئت هذه الآفة أن ولدت معها آفات أخرى منها الدعارة والإباحية والجريمة وكل ما يخص الانحلال والبؤس الاجتماعي الذي ثبت أنه سلاح ما من للخلاص من النخبة التونسية وثروتها التي كانت موئلا من موائل المقاومة في البلاد.[2]

2-1-2 تدني المستوى المعيشي بين التونسيين: إن تغيير قواعد التعامل الاقتصادي عجل في إفقار شرائح عديدة من التونسيين أو إلى تهميشها ونجد في مقدمة هذه المجموعة الطبقة المسيرة التقليدية: كطبقة الملاك و البرجوازية.

أ- الملاك والبرجوازية: لم تسلم الطبقة المالكة و البرجوازية من سياسة التهميش التي استعملتها فرنسا للتخلص في كل ما يقف ضدها.

أ-1 الملاك:

وهذه الفئة قد فقدت مركزها بفعل الانتصاب الاستعماري في جهاز الدولة فاضطر الكثير من الملاك لبيع أراضيهم بسبب تدهور أوضاعهم المالية، التي كانت تمثل القاعدة الاجتماعية لنظام البيانات، ومثل ذلك شخصية "مصطفى بن اسماعيل" الذي تولى الوزارة الكبرى من 1878م إلى 1881م. كان مصطفى يملك أربعة وعشرون ضيعة وعشرة آلاف شجرة زيتون وعشرون دكانا وفندقين سنة 1882 في مدينة تونس، لكنه توفي بإسطنبول وهو على أسوء حال،وهنا يمكن القول انه باستثناء الأسرة المالكة (البايات الحسنيين) التي بقي لها دور صوري لا أكثر وقد تراجعت الطبقة الارستقراطية في البلاد التونسية،إلا الذين استطاعوا التأقلم مع الوضع الجديد.[3]

[1] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، المصدر السابق، ص 161.

[2] المصدر نفسه، ص161.

[3] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904م- 1934م)، المرجع السابق، ص 55.

أما بالنسبة للطبقة البرجوازية والتي كانت تعتبر إحدى شرائح المجتمع التونسي تأثرت هي الأخرى من مصادرة الأراضي بعدما كانت تمثل القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للدولة سوء تمييز بالتالي مع انتصاب الحماية فقدت هذه البرجوازية العقارية جانبا من الموارد التي كانت تدرها عليها المال والهبات والوظائف العمومية وبذلك أصبحت تفرط في قسم من أراضيها لفائدة المعمرين الفرنسيين.[1]

وهكذا أصبحت البرجوازية التونسية ضعيفة للغاية وخاضعة للبرجوازية الأوروبية، كما أنها لم تكن متجانسة بل انقسمت إلى شريحتين: الأولى "كومبرادورية"[2] وتتكون من أصحاب رؤوس المال التونسيين المرتبطين بمصالح الرأسماليين والشركات الأجنبية، وهو ينشطون في الفلاحة والتجارة على وجه الخصوص، وتمثل هذه الشريحة صنيعة الاستعمار الفرنسي وركيزة أساسية من ركائزه في الحفاظ على سيطرته على الدولة والشعب التونسي لأن وجودها مرتبط عضويا بوجوده. فهي تقوم بأنشطة مرهون بقائها بوجود الاستعمار.

أ-2 شريحة وطنية متكونة من رأسماليين متوسطين يقومون بنشاطات محدودة في الفلاحة والتجارة في بعض الصناعات الغذائية خاصة "المطاحن، والمعاصر، والمصبرات والمشروبات الغازية". وكانت هذه الشريحة ضعيفة للغاية من ناحية لها تناقضات مع البرجوازية الاستعمارية التي تمنعها بمعية الأرستقراطية الإقطاعية من الفوز بالهيمنة الاقتصادية وبالسوق، ولكنها من ناحية أخرى تستخدم اليد العاملة المأجورة وبالتالي تساهم في استغلال رأس المال للعمل[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 56.

[2] كومبرادوريةcomprador: هو مصطلح سياسي يكثر استعماله من قبل التيارات الاشتراكية واليسارية ويعني طبقة البرجوازية التي سرعان ما تتحالف مع راس المال الاجنبي تحقيقا لمصالحها والاستيلاء مع السوق الوطنية، أصل الكلمة، برتغالي وتعني باللغة البرتغالية ‘‘المشتري’’ والكلمة المضادة "لكومبرادور" هي الوطنية والقومية وهي الافكار المعادية للاستعمار وأنشطته المختلفة، ينظر: ويكيبيديا، بوابة الوسط أكتوبر 2017.

[3] سامية عباد، منال عروب، السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019م- 2020م، ص 94.

ب– طبقة الفلاحين وأرباب الحرف والتجار:

ب–1 الفلاحون: تعرضت شرائح عديدة من الفلاحين إلى مختلف أنواع الابتزاز، لا سيما في المناطق الرعوية بعد انتزاع أراضيهم. وإلحاقها بأملاك المعمرين،وآلى تضييق الخناق على القبائل إلى الاكتفاء بموارد المناطق أولا وتحويل عدد من رجالها إلى أجزاء عند المستوطنين أو النزوح المدن.[1]

كما أن صغار الفلاحين بالخصوص لحقهم الضرر في موارد عيشهم،نتيجة سلب أراضيهم لفائدة المعمرين،كما أنهم الحقوا الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمصالح هذه الفئة، فكانوا يحافظون على حقوقهم وميراثهم المكتسب من أجدادهم من الأراضي،والتي أفتكت منهم لفائدة الملاك المستوطنين[2] ابتداء من سنة 1892م انتهجت إدارة الحماية سياسة بدعم منهم فأبعدت الأهالي الذين كانوا يقيمون بالأراضي التي تحصل عليها المعمرون وحشدتهم في قطع الأراضي المهيأة بمناطق لا تصلح للزراعة وهي المناطق التي كانت مخصصة لراعي الغنم.[3]

كما أصبح الفلاحون يعملون في خدمة أسيادهم فتراهم يهيمون في الأرض معرّضين إلى المجاعة التي لا تهدي إلى الخير،يضايقون المدن بشقائهم ومتجهين إلى الصحراء القاحلة سعيا وراء الحصول على لقمة العيش بسبب المزاحمة والضرائب التي أدت إلى تفقيرهم ودمارهم من قبل الاستعمار الظالم.[4]

أما بالنسبة لمربي الماشية الذين أبعدهم المعمرين فاضطروا للتوجه إلى الجهات المتروكة من قبل المستوطنين أو في السهول الداخلية شبه القاحلة بمنطقة التل،وقد انعكس من ذلك تزايد عدد السكان بتلك المنطقة،مما احدث إفراطا واكتظاظا في عدد السكان ،[5]كما الغي حق الرعي العمومي في أكثر الأراضي ارواءا، فقد أصبح مربوا الماشية أكثر من وقت مضى تحت رحمة الأحوال المناخية

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق/ ص47.

[2]علي المحجوبي، المرجع السابق، ص57.

[3]أحمد القصاب، المرجع السابق، ص116.

[4]المرجع نفسه، ص 117.

[5]أحمد القصاب، المرجع السابق، ص121.

على تقلبها (التي تساهم في نقص مناطق الرعي والأعشاب)، وكانوا يخافون من الجفاف الذي يؤدي إلى إبادة الماشية وتعرضهم للخطر.[1]

ب-2 أرباب الحرف والصناعات:

ساءت حالة أرباب العمل الذين همشوا لصالح الصناعة الأوروبية، فكان النظام الجمركي لا يحميهم من المنافسة الأجنبية بل يزيد من حدتها فلا يستطيعون مواكبة الصناعة الأوروبية العصرية والمكيفة طبقا لذوق السكان والتي هي ارخص من البضائع المحلية، فقد كانوا عاجزين عن التصدي ومنافسة البضائع الأوروبية المصنوعة آليا وبصفة متماثلة، حيث اضطر العديد من أرباب الصناعات اليدوية إلى ترك حرفهم والالتحاق بصفة الكادحين[2] والعاطلين عن العمل.

كما تأثر أيضا أرباب الحرف والبضاعة بالسياسة الفرنسية المطبقة بتونس، وشمل التجار تبعا للمنافسة الأجنبية،وفقدوا السيطرة وإفلاس على التجارة الخارجية لفائدة التجار الفرنسيين، وبانتصاب الحماية ازدادت حالة التجار التونسيين سوءا، وذلك لفائدة التجار الفرنسيين خاصة أنهم طمحوا لجعل البلاد التونسية سوقا مقصورة على بضاعتهم المصنوعة، تبعا للمنافسة الأجنبية واستعمار الأراضي، وما نتج عنه من إفقار لسكان الريف، وهكذا فقدت التجارة التونسية التقليدية السوق الخارجية وكذلك قسما هاما من سوقها الداخلية[3]

ج- طبقة العمال والموظفون:

ج -1 طبقة العمال:شكل بروز الطبقة العاملة التونسية أهم عنصر في تاريخ التحولات الاجتماعية التي عرفتها تونس، باعتبار الدور المحوري الذي ستلعبه في مواجهة الاستعمار والرأسمالية، فلم تشكل الطبقة العاملة نموا طبيعيا للقاعدة الاقتصادية، ولكنه ارتبط ارتباطا وثيقا بدخول الاستعمار ونمو قطاع رأسمالي نتيجة لذلك، ولقد تكونت الطبقة العاملة من عمال أجانب قادمين من إيطاليا وفرنسا من

[1] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904م- 1934م)، المرجع السابق، ص62.

[2] علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص 63.

[3] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904م- 1934م)، المرجع السابق، ص 64.

جهة ومن تونسيين منحدرين من الحرفيين الصغار والفلاحين الفقراء الذين أصبحوا يعرضون قوة عملهم للمستثمرين الأجانب من جهة أخرى.

كما عانت الطبقة العامة التونسية من اضطهاد مزدوج وطني واجتماعي وكانوا عرضة لاستغلال الشركات الاحتكارية والرأسماليين الخواص إضافة إلى ذلك عانوا باستمرار من الأجور الزهيدة وظروف العمل الصعبة ونقص التغذية وتفشي الأمراض، وضعف التخصص وكذلك تعسف وقمع السياسي،كما نجمت عن السياسة الفرنسية تناقضات اجتماعية بين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والطبقة الشغيلة التونسية التي أخذت في الازدياد، فقد شكل العمال يد عاملة رخيصة لكثير من القطاعات الاستعمارية، فالعامل التونسي كان يرضى بوضعيته البائسة غذ لم يكن له من خيار سواها غير السجن[1].

ج-2 الموظفون:عملت السلطات الاستعمارية على جعل الموظفين مرتكزا لها كون أنها مثلت إشعاعا لهم حيث وفرت عدة امتيازات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الأقلية من العناصر اندمج في الهياكل الاستعمارية كليا وتحولوا إلى مجرد أعوان[2] لها،أما معظمهم فظلوا يتعرضون لاضطهاد الاستعماري، فكان الموظف التونسي أو الفئة المثقفة بصفة عامة بمثابة طبقة كادحة تتقاضى الأجور الضعيفة وفي واقع الأمر أن كل التونسيين الذين زاولوا التعليم العالي أو الثانوي أغلقت في وجوههم أبواب الإدارة، فلم يرضوا بأن تكون المناصب للأجانب الذين هم في نظرهم بمثابة مغتصبين لحقوقهم[3] .

3- ردود الأفعال المحلية مع بداية القرن العشرين

لقد عبرت ردود الفعل المحلية بالأرياف والمدن التونسية منذ فرض الحماية الفرنسية عليها إلى غاية سنة 1914م، عن حركة رفض محدودة الفاعلية نتيجة الممارسات التعسفية التي كانت من قبل السلطات الفرنسية في الميدان الاقتصادي والمتمثلة في سن القوانين وسياسة التمييز العنصري بين التونسيين والمستوطنين من ناحية الأجور ومناصب الشغل وغيرها.

[1] حمه الهمامي،المرجع السابق،ص38

[2] المرجع نفسه،ص39

[3] خليفة الشاطر وأخرون،المرجع السابق،ص63

بالإضافة إلى نهب الأراضي وممتلكات التونسيين، وتدهور الصناعات التقليدية وسيطرة الصناعات الاجنبية عليها. مما أدى إلى ظهور الحركة الوطنية التونسية وتبلورها مع مطلع القرن العشرين[1].

3-1-جريدة الحاضرة 8 أوت 1888م:

تأسست من طرف مجموعة من الشباب التونسي وهي جريدة بالعربية وتولى إدارتها "علي ابو شوشة" وهو من خريجي المدرسة الصادقية، ومن رجال جماعة الحاضرة "البشير صفر" أبو النهضة العامة التونسية، حيث تناولت عدة قضايا تونسية ذات الطابع الديني والسياسي والحريات العامة ولقيت انتشارا واسعا بين الشعب التونسي حيث ساهمت في نشر الوعي بينهم وتنويرهم بمعالم النهضة الاجتماعية، هذا ما أرجع السلطات الفرنسية وعرض أصحابها إلى مضايقات من طرف السلطات الاستعمارية[2].

3-2 الجمعية الخلدونية 1896م: ساهم بعض من محرري جريدة "الحاضرة" في تأسيسها بتاريخ 22 ديسمبر 1896م والتي ترأسها محمد الاصرم الذي كان من أبرز الناشطين فيها، وهي جمعية ثقافية ترمي إلى نشر الثقافة الحديثة هدفها تعريف الفرنسيين بالحضارة العربية والمسلمين بالحضارة الفرنسية، فكانت موجهة في الأساس إلى طلبة الجامع الزيتونة لتغيير تعليمهم الخالي من العلوم العصرية بتاتا، وذلك بتقديم محاضرات ودروسا تشمل مختلف الميادين ويلقيها أساتذة تونسيون وأجانب. ومن أشهر المحاضرين "البشير صفر" الذي لقيت محاضراته نجاحا كبيرا. وقد كسبت هذه المؤسسة دعم المقيم العامر "روني مياي" René Millet الذي قام بتشجيعها ماديا ومعنويا، واعتبر أنها تساعد على كسب الثقافة العصرية والاطلاع على مقومات الحداثة والتشبع بها[3].

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 63.

[2] يوسف المناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميين (1919- 1934)، د، ط، هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 334.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص65.

3-3 جمعية قدماء الصادقية 1905م:

تأسست في 23 ديسمبر 1905 وقد أسندت رئاستها إلى "خير الله بن مصطفى" بينما تولى "علي باش حامبة" مهمة الإشراف على معظم أنشطتها وخاصة الثقافية منها، فكانت بمثابة الجامعة الشعبية الداعية إلى الأخذ بالأفكار العصرية من خلال إلقاء المحاضرات وتداول النقاشات التي أخذت بعدا سياسيا وساعد على نمو الروح الوطنية والوعي بالهوية التونسية[1].

3-4 مشاركة التونسيون في مؤتمر مرسيلسا:

انعقد هذا المؤتمر من 5 إلى 9 سبتمبر 1906م، وقد نظمته جمعية "الاتحاد الاستعماري الفرنسي" التي حرصت من خلاله على التعرف على أهم القضايا المطروحة في المستعمرات الفرنسية[2].

في هذا المؤتمر شارك "محمد الاصرم" على اعتبار أن الاحتلال الأجنبي ليس مشروعا ما لم يحقق الأهالي، وقد 14 مداخلة اقترح فيها وبأسلوب مهذب الوسائل الكفيلة بالنهوض بالفلاحة وتربية الماشية والتجارة والصناعات اليدوية، وكذلك مشاريع الحيطة والقروض ومساعدة الاهالي، كلها تسعى إلى رفع من شأن التونسيين وتمكينهم من ثقافة عصرية، وتكوين يؤهلهم لدخول الحداثة من بابها الأول[3].

كما أثار ذلك مسالة المساواة بين الحامي والمحمي حيث طالبت سلطات الحماية بتشريك التونسيين في تسيير شؤون بلادهم، ودعا إلى حضورهم في الهياكل التمثيلية، وطالب أيضا بإعادة العمل بالدستور الذي صدر سنة 1861م[4].

---

[1] يوسف المناصرية، المرجع السابق، ص 36- 37.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص69.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 137.

[4] خليفة الشاطر وآخرون، نفسه، ص69.

3-5 حركة الشباب التونسي "تونس الفتاة" 1907م:

تعتبر حركة الشباب التونسي أول مجموعة سياسية وطنية تتكون على أساس برنامج سياسي ذي أبعاد مطلبية،وكان من أبرز قاداتها "علي باش حانبه" والشيخ "عبد العزيز الثعالبي" و "محمد باش حانبه".

وقد عرفت بعدة تسميات منها الحزب التقدمي، الحزب الإصلاحي حركة تونس الفتاة، وقد تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة "تركيا الفتاة" حيث لعبت دورا بارزا في الفترة الواقعة بين سنة (1907- 1912) وقد كانت تتمتع بتأييد شعبي قوي ساهمت بشكل فعال في دفع طريق النضال إلى الأمام، وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب وخرجت بذلك من الإطار الذي أراد الفرنسيون أن تكون عليه وهو مجموعة من المثقفين تكون أداة في يدهم لكي تكون عاملا مساعدا في نشر الثقافة الغربية كي تحل محل الثقافة العربية الإسلامية.[1]

وأول عمل قامت به هذه الحركة هو إنشاء جريدة بالفرنسية سميت ب "جريدة التونسي" LeTunisian وأعلنت برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وانضم إليها أغلب الشباب وساندها الشعب في ذلك وتضامن معها وبذلك تم حفر الخلافات على الصعيد الثقافي بين المثقفين ثقافة عربية والمثقفين ثقافة فرنسية "الأنتلجنسيا".

صدر العدد الأول منها في 7 فيفري 1907 تضمن افتتاحية بقلم "علي باش حمانبه" تحت عنوان "برنامجا" تناول مطالب الحركة في مختلف الأصعدة والجوانب.[2]

ففي المجال الاقتصادي طالبت هيئة الحركة نشر التعليم الصناعي والزراعي الحديث وتهيئة اليد العاملة المختصة في كلا القطاعين والعمل على منع بعض الحرف اليدوية من الاندثار، وكذلك السماح لصغار الفلاحين بإتباع الأراضي وإنشاء مراكز فلاحية مثل التي أنشأت للفلاحين الأوربيين،

[1] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د. س. ن ص 39.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص41.

كذلك المطالبة بإلغاء ضريبة المجبى وبعث صناديق للقرض والعمل على تنمية مؤسساته، وسن أداء عقاري يوظف على المداخيل.[1]

وفي سنة 1909 اصدر "علي باش حانبه" نسخة من "جريدة التونسي" بالعربية ترأس تحريرها الشيخ "عبد العزيز الثعالبي" وبذلك انفصلت الحركة الوطنية نهائيا بتأثير "الثعالبي" عن التأثير الغربي واصبح مقر الجريدة هو مقر قيادة الحركة الوطنية التونسية.[2]

حادثة الزلاج 7 نوفمبر 1911: تعود أصول حادثة الزلاج إلى عامي 1884م و 1885م عندما أصدر أمر بتاريخ 30 جويلية 18840م وقرار 1 أفريل 1885م الذي منح لبلدية تونس الحق في الإشراف وتنظيم مقبرة الزلاج أي إدخالها ضمن ممتلكات البلدية بالرغم من كونها ارض حبوس ولقد أثار هذا القرار ضجة كبيرة وسط الجماهير وأصبح تشغيل المقبرة من طرف البلدية هو الشغل الشاغل للجميع، واستعمل التونسيون المناشير لمعارضة الأوامر كما وقع اصطدام عنيف بمدينة تونس بين الجماهير الشعبية والجهاز الاستعماري أسفر عن مقتل العديد من التونسيين وثمانية من الفرنسيين والايطاليين تعتبر حادثة مقبرة الزلاج مكيدة استعمارية كان الهدف منها القضاء على الحركة الوطنية التي آخذت تظهر للوجود وتترسخ في الأذهان[3].

3-6- حالة مقاطعة الترامواي 09 فيفري 1912م:

انطلقت أحداث الترامواي في 08 فيفري 1912م، أي بعد ثلاثة أشهر من اندلاع "انتفاضة الزلاج" وذلك لما داست عربة ترامواي يقودها سائق إيطالي طفلا تونسيا بالنهج الرابط بين "باب سويقة"[4] و "باب بوسعدون"، فأدى ذلك إلى استياء التونسيين خاصة وأن شركة الترامواي كانت

[1] نور الدين الدقي، حركة الشباب التونسي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1999م، ص 50- 51.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص41.

[3] قدادرة الشايب، الحزب الحر الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري دراسة مقارنة، 1934م- 1954م، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، بإشراف د. عبد الرحيم لسكفالي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006م- 2007م، ص 69- 70.

[4] أنظر الملحق.

تستخدم كثيرا من الايطاليين كما أنها كانت تعتمد سياسة التمييز على حساب العملة التونسية[1]، فرأوا أن في هذا الحادث مظهرا جديدا من مظاهر حقد الأوروبيين على المسلمين، لذلك قرروا مقاطعة التراموای، وعلقت في الأحياء الأهلية إعلانات باللغة العربية ووزعت المناشير التي تدعوا المسلمين إلى مقاطعة عربات الترام وكذلك المتاجر.[2]

وفعلا اهتزت الأوساط الاستعمارية لنجاح هذه المقاطعة إذ تحلى التونسيون بروح عالية من الانضباط والوحدة، وتواصلت المقاطعة وطال أمدها إلى غاية تأثيرها على مداخيل الشركة حتى أصبحت مهددة بالإفلاس.[3]

خلاصة الفصل:

ومما عالجناه في هذا الفصل نستخلص إلى أن تفوق الجالية الفرنسية بمختلف طبقاتها مكنها من السيطرة على البلاد التونسية والاستحواذ على أراضيها الخصبة، بالإضافة إلى التجارة على حساب أهاليها واحتكار الموظفين، هذا ما أدى إلى إفقار الشعب التونسي وانتشار البطالة بينهم وتقهقرا في جميع الطبقات، كما أن الحكومة على التمييز من جهة وسياسة الامتيازات من جهة أخرى، مما أدى إلى انقسام المجتمع إلى طبقات طبقة مدللة ساندت قرارات الحكومة وجعلها تحتقر كل ما هو وطني، وطبقة مضطهدة محرومة من كل الحقوق.

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص80.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 495.

[3] عزيز عبد الكريم، نضال شعب أبي تونس (1881م- 1956م)، ط، منقحة، مركز النشر الجامعي، د. م. ن، 2001، ص159.

الخاتـــــــــــــــــــمة العامة

الخاتمة العامة:

إن دراسة السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م و تداعياتها على السكان الأصليين،تركنا نلقي الضوء على مجموعة من القضايا التي توصلنا من خلالها إلى بعض النتائج و المتمثلة في :

- حاولت أوروبا استنزاف الثروات الطبيعة التي تمتلكها منطقة شمال إفريقيا،فقامت بالاستحواذ على ممتلكاتها بداعي الحماية،وكانت تونس من بين الدول التي هيمنت عليها فرنسا.
- استطاعت فرنسا الدخول إلى الأراضي التونسية بعد تدني الأوضاع الاقتصادية بها،حيث كانت محل أطماع العديد من الدول كإنجلترا و ايطاليا.
- أول ما قامت به فرنسا عند دخولها الأراضي التونسية،الاستيلاء على الأراضي الزراعية لصالح المستوطنين.
- سيطرت فرنسا على الصناعة بكل أنواعها من خلال تقليد البضاعة التقليدية،كما عملت على رفع قيمة الضريبة .
- احتكر الفرنسيون على مناجم المعادن و استغلوها لفائدتهم،كاستغلالهم لمناجم الفوسفات والحديد والرصاص وتصديرها إلى أراضيها.
- استحوذت على ميزانية الدولة التونسية من خلال انتهاج سياسة امبريالية.
- قامت بتعديل النظام الجمركي على حسب مدى استفادتها.
- قامت بإنشاء سكك حديدية لنقل بضائعها إلى الموانئ .
- عملت على إنشاء تجهيزات تعليمة من اجل نشر ثقافتها الاستعمارية .
- أدت التغيرات التي احدث فرنسا في الجوانب الاقتصادية إلى تفقير الشعب التونسي ،بالمقابل عملت هذه السياسات على زيادة ثروة المعمرين الفرنسيين.
- إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها فرنسا في تونس انعكس عليها مجتمع فقير،يتخبط في العديد من المشاكل،هذا ما ولد ردود أفعال معادية لهذه السياسة تجلت في مقاومة شعبية واسعة النطاق.

الملاحـــــــــــق

الملحق رقم 01 : معاهدة باردو

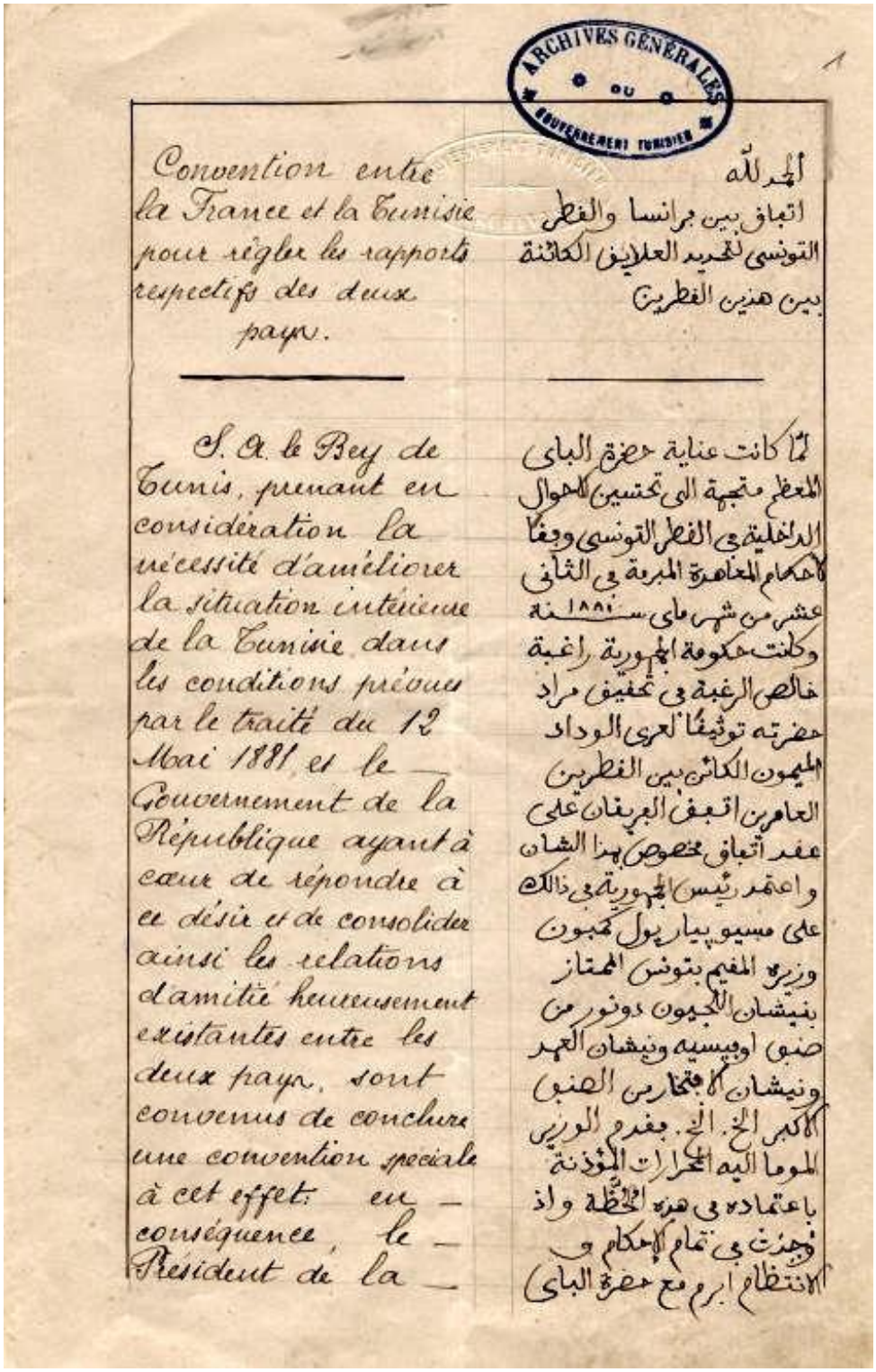

الحمد لله
اتفاق بين فرانسا والقطر التونسي لتحديد العلايق الكائنة بين هذين القطرين

Convention entre la France et la Tunisie pour régler les rapports respectifs des deux pays.

لما كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة الى تحسين الاحوال الداخلية في القطر التونسي ووفقا لاحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة ١٨٨١ وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتفق الفريقان على عقد اتفاق مخصوص بهذا الشان واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو پيار پول كمبون وزيره المفيم بتونس الممتاز بنيشان الجيون دونور من صنف اوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الاكبر الخ. الخ. بقدم الوزير الموما اليه المحررات المؤذنة باعتماده في هذه الوظيفة واذ وجدت في تمام الاحكام و الانتظام ابرم مع حضرة الباي

S. A. le Bey de Tunis, prenant en considération la nécessité d'améliorer la situation intérieure de la Tunisie dans les conditions prévues par le traité du 12 Mai 1881 et le Gouvernement de la République ayant à cœur de répondre à ce désir et de consolider ainsi les relations d'amitié heureusement existantes entre les deux pays, sont convenus de conclure une convention spéciale à cet effet: en conséquence, le Président de la

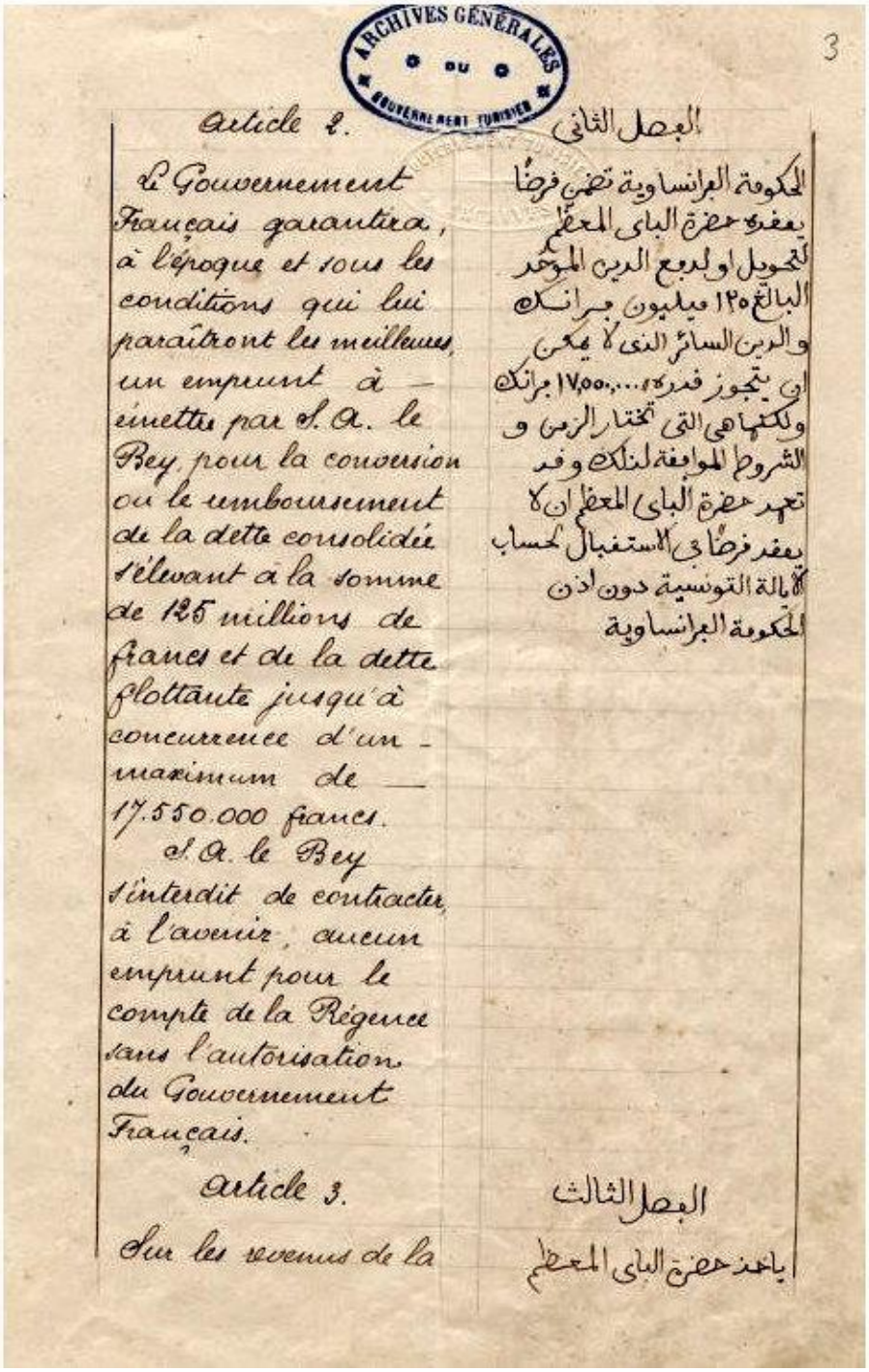

3

Article 2.

Le Gouvernement Français garantira, à l'époque et sous les conditions qui lui paraîtront les meilleures, un emprunt à émettre par S. A. le Bey pour la conversion ou le remboursement de la dette consolidée s'élevant à la somme de 125 millions de francs et de la dette flottante jusqu'à concurrence d'un maximum de 17.550.000 francs.

S. A. le Bey s'interdit de contracter à l'avenir, aucun emprunt pour le compte de la Régence sans l'autorisation du Gouvernement Français.

Article 3.

Sur les revenus de la

الفصل الثاني

الحكومة البرانساوية تضمن قرضًا يعقده حضرة الباي المعظم للتحويل او لدفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون برانك والدين السائر الذي لا يمكن ان يتجوز قدره ١٧,٥٥٠,٠٠٠ برانك ولكنها هي التي تختار الزمن و الشروط الموافقة لذلك وقد تعهد حضرة الباي المعظم ان لا يعقد قرضًا في الاستقبال لحساب الاالة التونسية دون اذن الحكومة البرانساوية

الفصل الثالث

ياخذ حضرة الباي المعظم

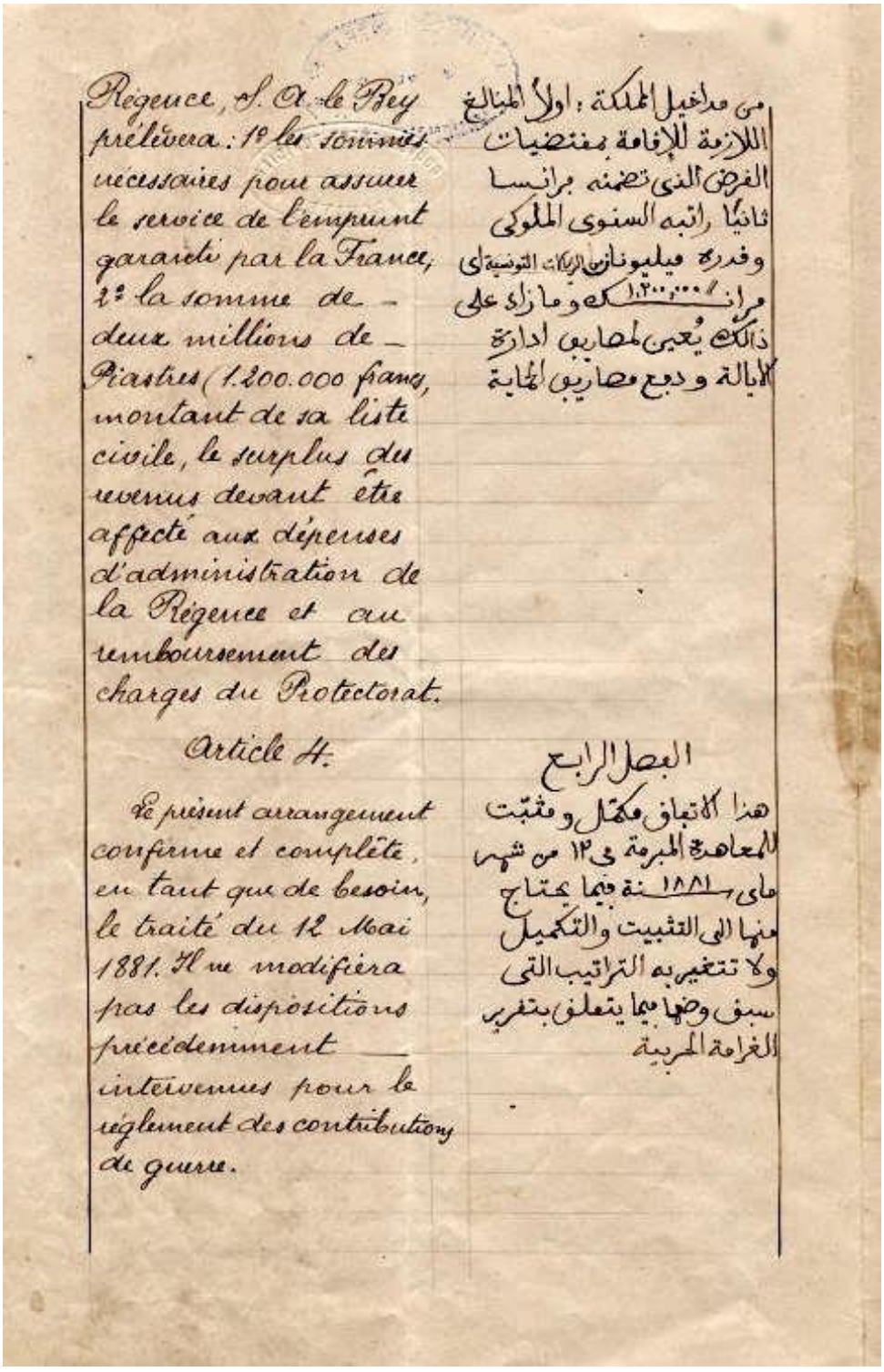

Régence, S. A. le Bey prélèvera : 1° les sommes nécessaires pour assurer le service de l'emprunt garanti par la France, 2° la somme de — deux millions de — Piastres (1.200.000 francs, montant de sa liste civile, le surplus des revenus devant être affecté aux dépenses d'administration de la Régence et au remboursement des charges du Protectorat.

Article 4.

Le présent arrangement confirme et complète, en tant que de besoin, le traité du 12 Mai 1881. Il ne modifiera pas les dispositions précédemment intervenues pour le règlement des contributions de guerre.

من مداخيل المملكة : اولاً المبالغ اللازمة للإفاقة بمقتضيات القرض الذي تضمنه برانسا ثانياً راتبه السنوي الملوكي وقدره فيليونان من الزيات التونسية اي مران ١٢٠٠٠٠٠ ك وما زاد على ذالك يُعين لمصاريف ادارة الايالة ودفع مصاريف الحماية

الفصل الرابع

هذا الاتفاق مكمل ومثبت المعاهدة المبرمة في ١٢ من شهر ماي سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها الى التثبيت والتكميل ولا تتغير به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية

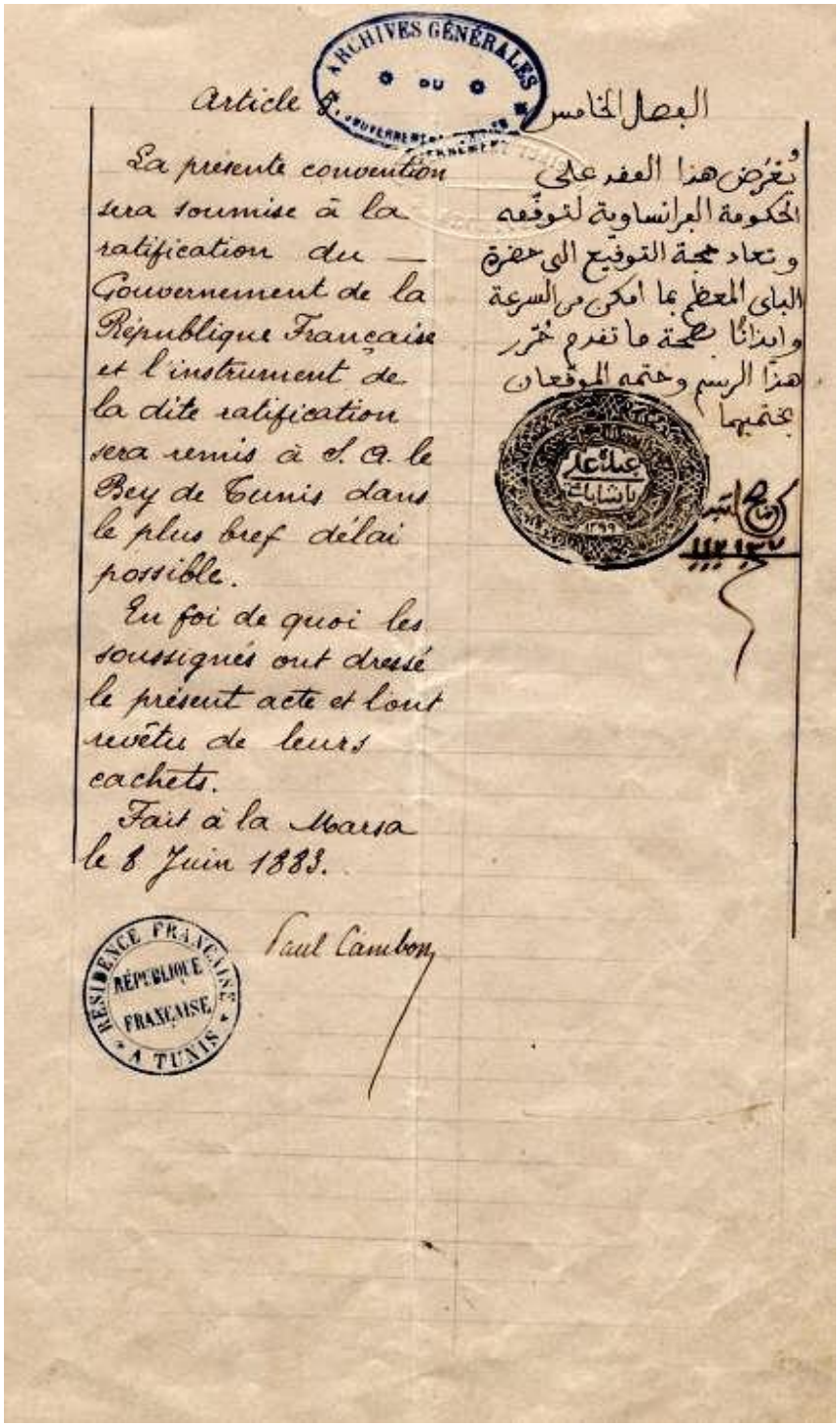
ARCHIVES GÉNÉRALES
DU
GOUVERNEMENT TUNISIEN
Article 5
La présente convention sera soumise à la ratification du — Gouvernement de la République Française et l'instrument de la dite ratification sera remis à S. A. le Bey de Tunis dans le plus bref délai possible.
En foi de quoi les soussignés ont dressé le présent acte et l'ont revêtu de leurs cachets.
Fait à la Marsa le 8 Juin 1883.
Paul Cambon
RÉSIDENCE FRANÇAISE
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
A TUNIS
الفصل الخامس
يُعرض هذا العقد على الحكومة الفرانساوية لتوقيعه وتعاد نسخة التوقيع الى حضرة الباي المعظم بما امكن من السرعة وابدانا بصحة ما تقدم حرر هذا الرسم وختمه الموقعان بخطيهما
عبد العزيز باشاباك

الملحق رقم 02 : صناعة الشاشية بتونس

الملحق رقم 03 :سوق القماش بمدينة تونس العميقة

الملحق رقم 04 :المدى الدي وصل اليه الاستعمار الفرنسي الزراعي لتونس عام 1921[1]

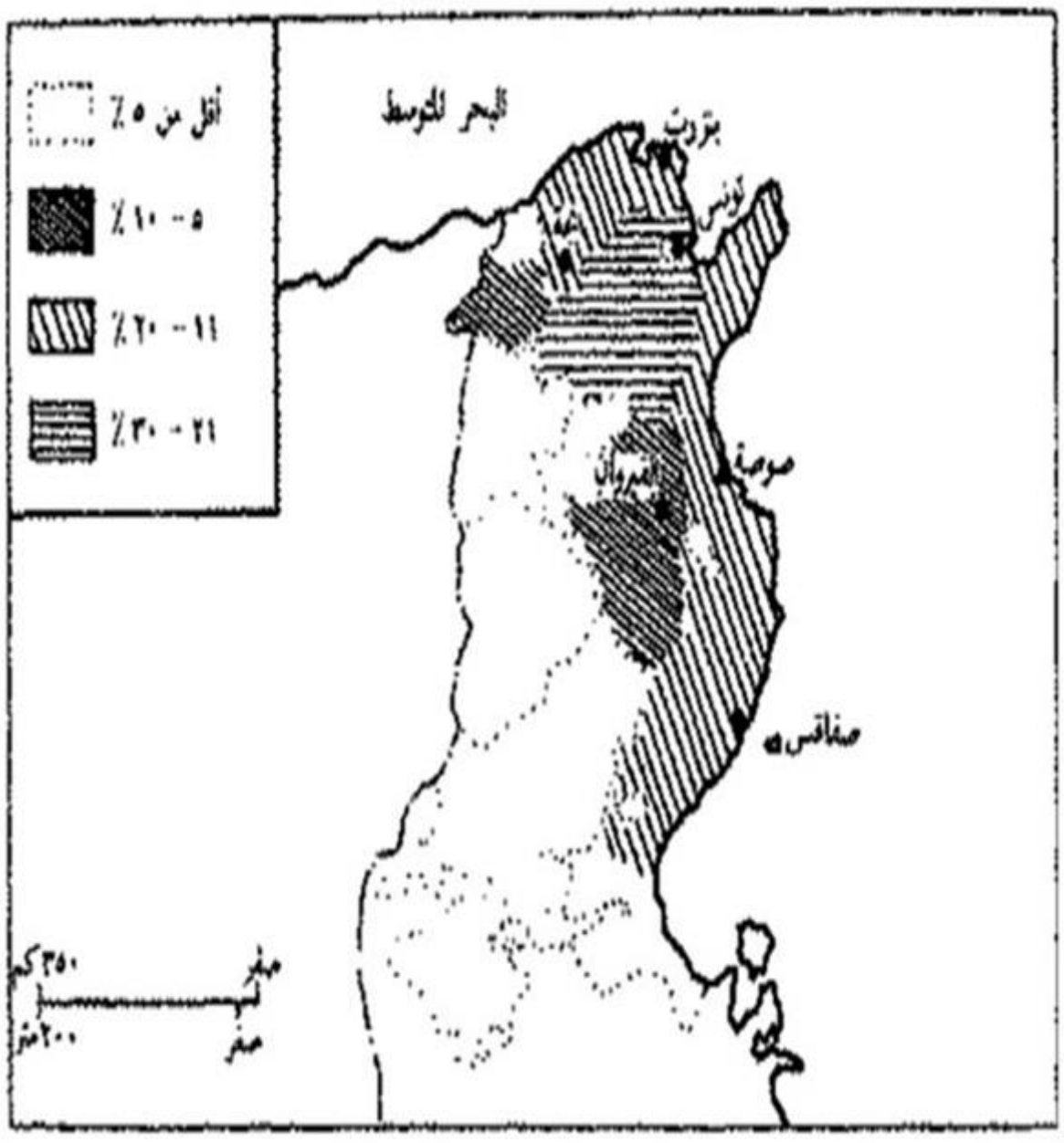

ـالملحق رقم 05 :***مخطط اللجنة المالية الدولية***

[1] ادو بواهن : المرجع السابق ص 433

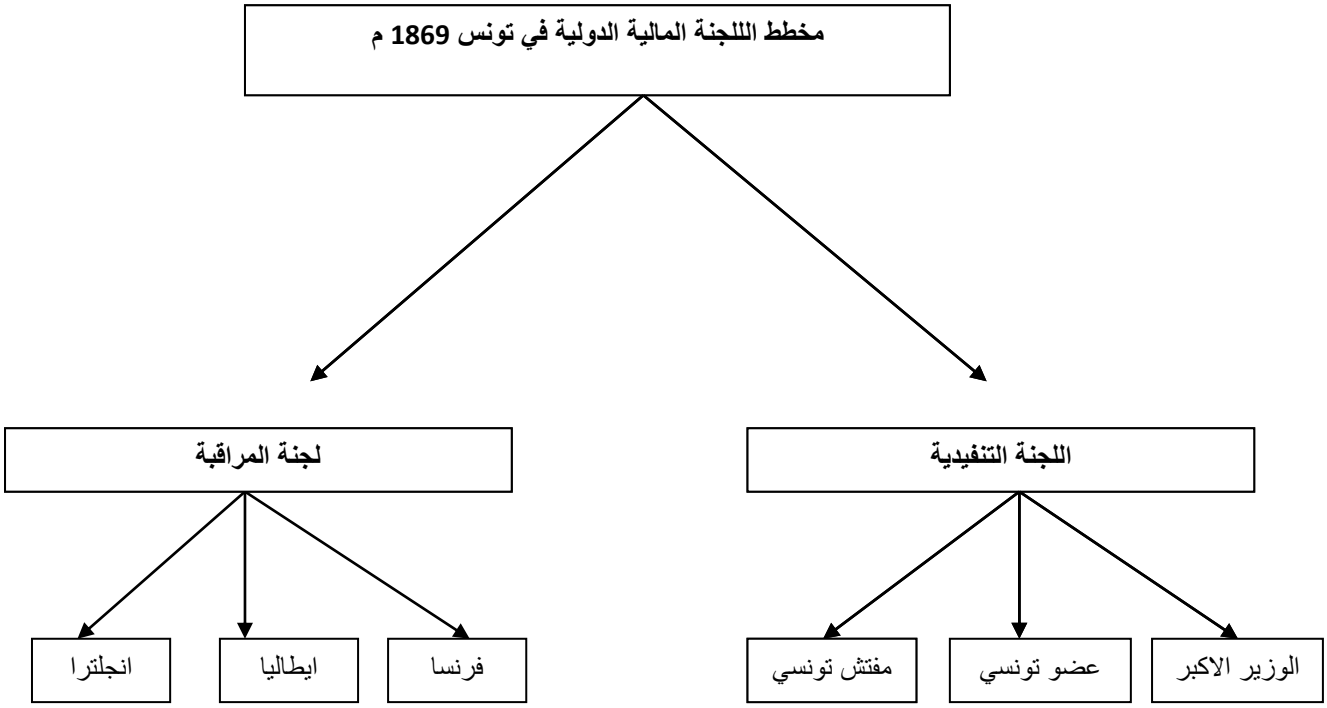
مخطط اللجنة المالية الدولية في تونس 1869 م
لجنة المراقبة
اللجنة التنفيذية
انجلترا
ايطاليا
فرنسا
مفتش تونسي
عضو تونسي
الوزير الاكبر

المصـــــــــــــــــادر و المراجـــــــــــــــع

قائـــــمة المصادر و المراجـــــــــع:

- المصـــــــادر

1-ابن أبي الضياف أحمد :**إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان**، ج4 ، الدار العربية للكتاب، تونس،(د.ت.)

2-أندري جوليان شارل: **إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976 م.

3-البكوش الهادي :**شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والج ا زئر والمغرب**، موفم للنشر، الجزائر، 2013 م.

4-بن خوجة محمد :**صفحات من تاريخ تونس**، تع حمادي الساحلي، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986 م.

5-البهلوان علي :**تونس الثائرة**، دار هنداوي ، تونس،(د.ت.)

6-بواهن آدو :**تاريخ إفريقيا العام**، مج7 ، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880 (م-1935م)، اليونسكو، 1990 م.

7-بيرم الخامس محمد :**صفوة الاعتبار بمستودع الأمطار والأقطار**، ج2 ، دار صادر، بيروت، لبنان،(د.ت)، ص126.

8-تامر الحبيب :**هذه تونس**، مطبعة الرسالة، مكتب المغرب العربي، القاهرة،(د.ت.)

9-التونسي خير الدين :**أخبار المسالك ومعرفة أحوال الممالك للمصنف الشنوفي**، ط 2 دار العربية للكتاب، تونس، 2004 م.

10- الثعالبي عبد العزيز :**تونس الشهيدة**، تر :سامي الجندي، ط1 ، دار القدس،(د.ب)، ماي1975.

11- درمونة يونس :**تونس بين الاتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر،(د.ت.)

12- درمونة يونس :**تونس بين الحماية والاحتلال**، مكتبة تونس الحرة،(د.ب( )د.ت.)

13- السروجي محمد محمود :**العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، مكتبة الوطنية، بنغازي ليبيا،(د.ت.)

14- غانياج جان، **ثورة علي بن غذاهم 1864 الباب الخامس من أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية**، تر :لجنة كتاب الدولة الشؤون الثقافية، دار تونس للنشر، تونس، 1965م، ص20

15- غانياج جان :**جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية 1861 م 1881 .م**، ج2 ، تر :عبد الجليل بوقرة، ط1 ، دار سينات ا ر للنشر، تونس، 2014 م.

ثانيا : المراجـــــــــــــــع

أ /الكتب بالعربية

1-بركلمان كارل :**تاريخ الشعوب الإسلامية**، تع :نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط15 دار العلم للملايين، بيروت 1972 م.

2-بلهادي عبد المجيد :**تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار**، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2016 م.

3-بنبلغيث الشيباني :**بحوث و دراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، ط2 ، الأطلسية للنشر،(د.ب)، جانفي 2003 م.

4-بنبلغيث الشيباني :**الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي**، منشورات مؤسسة التميمي، تونس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، نوفمبر 1995 م.

5- بيضون جمال :**تاريخ العرب الحديث**، ط1 ، دار الأمل،(د.ب)، 1992 م.

6-التيمومي الهادي :**المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، ط1 ، بيت الحكمة، تونس، 1999 م.

7- التميمي عبد الجليل وآخرون :**الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني**، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية الموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، 1999 م.

8-جلال يحي :**تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، االازريطية، الإسكندرية، 1999 م.

9-جلال يحي :**المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال**، ج3 ، الدار القومية للطباعة للنشر، الإسكندرية،(د.ت.)

10- جوهر حسن محمد :تونس، دار المعارف، مصر، القاهرة، 1961 م

11- حسن اللولب الحبيب :**أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، منشورات سيدي نابل، الج ا زئر،(د.ت.)

12- الحمداني نهاية حمد صالح :**الحركة الوطنية التونسية 1881 (م، 1920 م)**، دار المعتز للنشر،(د.ت.)

13- خلف التميمي عبد المالك :**الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي– فلسطين–الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة**، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983 م.

14- خلف التميمي عبد المالك :**أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية**، تص: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر،(د.ت.)

15- داهش محمد علي :**المغرب العربي المعاصر– الاستمرارية والتغيير–**، ط1 ، الدار العربية للموسعات، بيروت، 2014 م.

16- دسوقي ناهد إبراهيم: **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث ا ولمعاصر**، ط1 ، دار المعرفة،الإسكندرية،(د.ت.)

17- الدقينور الدين :**حركة الشباب التونسي**، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1999.

18- رائسي ادريس :**القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة**، ط1 المتوسطية للنشر، تونس، 2016 م.

19- الزمرلي الصادق :**أعلام تونسيون** ، تع :حمادي الساحلي، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986 م.

20- زيادة نيقولا :**تونس في عهد الحماية**، ج8 ، الأهلية للنشر والتوزيع،(د.ب)،(د.ت.)

21- الساحلي حمادي :**فصول في التاريخ والحضارة**، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م.

22- سرجاني ا رغب، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011** ، ط1 ، دار الأقلام، القاهرة، 2011م.

23– سعيدوني ناصر الدين :**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولاية المغرب**

العثمانية، جامعة الكويت، 2010 م.

24- السيد محمود :**تاريخ دول المغرب العربي ليبيا–تونس–الج ا زئر–المغرب–موريتانيا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 م.

25- الشاطر خليفة وآخرون :**تونس عبر التاريخ**، ج3 ، مكتبة الجامعة، تونس، 2005 م.

26- شاكر أمين والعريان سعيد ومصطفى أمين :**شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر**، دار المعارف، مصر، (د.ت.)

27- شاكر محمود :**التاريخ الإسلامي بلاد المغرب**، ط2 ، مكتب الإسلامي، 1996 م.

28- الشريف محمد الهادي :**تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع :محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3 ، دار سيراش، تونس، 1993 م.

29- الشيخ أ رفت :**تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية(د.ب)، 1996 م.

30- عبد الله الطاهر :**الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830 (م–1956م)**، دار المعارف، سوسة، تونس،(د.ت

31- عبد الوهاب حسن حسني :**خلاصة تاريخ تونس**، ط3 ، دار الكتب العربية الشرقية، تونس،(د.ت.)

32- العروي عبد الله :**مجمل تاريخ المغرب**، ط2 ، المركز الثقافي، الدار البيضاء، 2009 م.

33- عطا لله الجمل شوقي :**المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الج ا زئر، المغرب)**، ط1 ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977 م.

34- العقاد صلاح :**المغرب العربي في التاريخ الحديث ا ولمعاصر – الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط6 ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993 م

35- علية الصغير عميرة، المنصر عدنان :**المقاومة المسلحة في تونس سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصرة**، ج2 ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، جامعة منوبة، تونس، 2005 م الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018 م 2019 -م.

30- غلاب عبد الكريم :**قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية، العهد التركي في تونس والج ا زئر**، ج3 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005 م.

،) **1881** ، تع :حمادي ساحلي، ط **54 – 1**

31- القصاب أحمد :**تاريخ تونس المعاصر1956** (الشركة التونسية لتوزيع، تونس، 1986 م.

32– لوتكسي :**تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط9 ، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2007 م.

) **1881**، معهد الأعلى

33- مجموعة باحثي المعهد:**جذور الحركة الوطنية التونسية1964** (لتاريخ الحركة الوطنية تونس، 2008م.

34– المحجوبي علي :**انتصاب الحماية بتونس**، تع :عمر بن ضو وحليمة قرقوري ، سراس للنشر، تونس، 1986 م.

35– المحجوبي علي :**جذور الحركة الوطنية التونسية 1904 (م 1934 –م)**، تع عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم و الآداب والفنون" بيت الحكمة" ، تونس، 1999 م.

36– مالكي امحمد :**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1993 م.

37– مجيد عبد الكريم وآخرون :**موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية(مقاربة) 1864 .1881** ، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008 ،

38– الهمامي حمه :**المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1 ، صامد، صفاقس، (د.ت.)

39– ياغي إسماعيل أحمد :**تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421هـ 2000 /م.

40- ياغي إسماعيل أحمد، محمود شاكر :**تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، ط1 دار المريخ، الرياض،(د.ت.)

ب /الرسائل الجامعية.

1-بوشريط وفاء :**أوضاع تونس خلال فترة محمد الصادق باي 1859 (م 1882 –م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس بالمدية، 2017 م 2018 -م.

2-بوهراوة جهيدة، قاضي فائزة :**السياسة الفرنسية في تونس 1881 (م 1919 –م)**، مذكرة

تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجلالي- بونعامة خميس مليانة،2015-2016.(.

3-سراط الياقوت والتومي فوزية، **النشاط الاقتصادي في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ 1246 – هـ 1705 /م 1830 –م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية، 2017 م، 2018 م.

4-سيدي محمد ا رمي :**المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس(دراسة تاريخية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية المغربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 م 2017 –م، ص78.

5-الشايب قدادرة :**الحزب الحر الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري دراسة مقارنة، 1934م 1954 –م**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 م2007- م.

6- شبيكة فتيحة :**السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية 1881 (م 1920 –م السياسة الفرنسية في تونس وآثارها الاجتماعية 1881 (م 1920 –م)**، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018 م 2019 –م.

7-صح ا روي نور الدين :**النفوذ الأوروبي(الفرنسي، الإنجليزي ، الإيطالي)في تونس من 1857م إلى 1881 م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة الجزائر ، 2012 م 2013 –م___.

فهـــــــــرس الجـــــــــــداول

فهرس الجداول

قائمة الجداول :

جدول رقم 01 المساحات التي يملكها الأوروبيون من 1892 م إلى 1902م ***45***

الجدول رقم 02: معدل سعر البيع بالجملة الشاشية الواحدة التونسية والفرنسية بالفرنك بين 1902-1912م 50

الجدول رقم (03): صادرات الشاشيات (1886-1914م) (المعدل السنوي حسب القيمة المالية) ***51***

الجدول رقم (04) : خطوط سكة الحديد المنجزة من 1907 إلى غاية 1909 م 62

الجدول رقم (05) : عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية حسب جنسياتهم 63

الجدول رقم(06):عدد الولادات والوفيات في العاصمة تونس 1910 م-1914 م 65

قائمة الرسومات البيانية

عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية حسب جنسيانهم 63

عدد الولادات و الوفيات في العاصمة تونس 65

عدد المهاجرين الأوروبيين في البلاد التونسية 70

الفـــهـــــــــــــــــــــرس

الفهرس

الشكر

الإهداء

المقدمة العامة

الفصل التمهيدي تونس من الإصلاحات إلى الحماية

1-تونس قبل الحماية 13

1-1 الوضع السياسي في تونس قبيل الحماية 13

1-1-1 دستور 1861 15

1-2 الوضع الاقتصادي في تونس قبيل الحماية 16

1-2-1- الزراعة 16

1-2-2- تربية المواشي 17

1-2-3- الصناعة 17

1-2-4 التجارة 17

1-"3 الوضع الاجتماعي و الثقافي في تونس قبيل الحماية 18

1-3-1 السكان المستقرون بالمدن 18

1-3-2 السكان الرحل 19

1-4 تردي الوضع الصحي للمجتمع التونسي قبيل الحماية 19

1-5 العادات و التقاليد 19

1-5-1 ازدهار الوضع الثقافي في تونس قبيل الحماية 19

2- ظروف التدخل الفرنسي في تونس و مجريات الحماية 20

2-1 الاطماع الفرنسية 20

2-2 الاطماع الانجليزية 21

2-3 الاطماع الايطالية 23

3- فرض الحماية الفرنسية عل تونس سنة 1881م 26

3-2 معاهدة المرسى 28

3-3 ردود الافعال التونسيين من الحماية الفرنسية 28

3-3-1- المقاومة بالشمال التونسي 28

3-3-2 المقاومة الشعبية في الساحل و الوسط 30

3-3-3 المقاومة في الجنوب التونسي 31

4- المواقف الدولية من الحماية التونسية 32

4-1 الموقف التونسي 32

4-2 الموقف البريطاني 33

4-3 موقف المانيا 33

4-4 الموقف الروسي 33

الفصل الاول : السياسة الفرنسية في القطاع الزراعي و الصناعي أواخر القرن 19م و بداية القرن 20م

تمهيد 39

1- السيطرة الفرنسية عل المجال الزراعي 40

1-1- القانون العقاري 1885م 40

1-2- مصادرة الأراضي 42

2- فرض الهيمنة الفرنسية على الصناعة التونسية 49

2-1- الهيمنة على الصناعة التقليدية 49

2-2- الهيمنة على الصناعة الاستراتيجية 52

2-3- الهيمنة عل الصناعة التحويلية 53

خلاصة الفصل 54

الفصل الثاني ***السياسة الفرنسية في المجال المالي و التجاري اواخر القرن 19م و بداية القرن 20 م***

تمهيد *56*

1- *السياسة الاستعمارية في المجال المالي و التجاري* *57*

1-1- *الهيمنة الكاملة عل الجانب المالي* *57*

1-2- *الهيمنة على الجانب المالي* *58*

2- *السياسة الفرنسية في قطاع الخدمات* *60*

2-1 تحسين المنشأت العمومية *61*

2-2- شبكة الطرقات *62*

2-4- *السياسة الاستعمارية على مستوى التجهيزات* *62*

خلاصة ***الفصل*** ***67***

الفصل الثالث ***نتائج السياسة الاستعمارية الفرنسية و تأثيرها على المجتمع***

تمهيد 69

1- نتائج السياسة الفرنسية الاقتصادية على المعمرين 70

1-1 الهجرة الخارجية الاوروبية 70

1-2 تحكم الجالية الفرنسية في البلاد التونسية 71

2- السياسة الفرنسية الاقتصادية و أثارها على مستوى السكان الاصليين 74

2-1- انتشار الافات الاجتماعية 74

3 ردود الافعال المحلية مع بداية القرن العشرين 80

خلاصة الفصل 85

الخاتمة العامة 87

الملاحق 90

قائمة المصادر و المراجع 99

قائمة الجداول و الرسومات البيانية 106

الفهرس 107